المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

موضوع الأطروحة:

دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية

(دراسة حالة ولاية الجزائر العاصمة)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: اتصال وتنمية

من إعداد الطالبة:

قندوز سلمى

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د/ مغراوي لقمان

العام الجامعي: 2023/2022م - 1444/1443هـ

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

الآية 19 من سورة النمل

صدق الله العظيم

إهداء

بكل فخر أهدي هذا العمل إلى نفسي التي تستحق هذه الفرحة بعد معاناة طويلة مع المرض، وبكل حب وامتنان أهدي هذه الرسالة إلى كل من ساهم فيها من قريب أو بعيد ومن بينهم أمي منبع الحنان وإلى الغالي زوجي عادل الذي كان رفقي في السراء والضراء وإلى مصدر قوتي ابنتي رجاء أبرار وإخوتي وأخواتي (أسماء، أمينة،جميلة،مُحَمَّد، عبد النور) وإلى أولادهم(عبد المنعم، ندى، جواد، إياد، عبد الرزاق) وإلى كل أهل زوجي وخاصة أم زوجي حبيبة و أب زوجي مصطفى وإلى صدقتي الغاليتين: دليلة وأمينة.

إلى روح أبي وجدتي وإلى أخي أمين وصديقتي راضية وأخي مُحَمَّد وعلي رحمهم الله.

كما أهدي هذه المذكرة إلى كل من ساهم في مساندتي في رحلتي العلاجية وبالأخص الطبيبة (حنيفي، حيكم امبار) وإلى كل عمال مستشفى بلوى بتيزي وزو.

وفي الأخير أقدم هذا العمل إلى كل الظروف والمصاعب التي علمتني وحفزتني لأصل إلى هدفي هذا، إلى كل شخص يرى هدفه مستحيل، إلى كل إرادة وعزيمة ونية خالصة، إلى كل علم ونور.

قندوز سلمى

تشكرات وتقدير

بعد انتهائنا من هذه الدراسة العلمية التي كنت أراها في أحد الأيام مستحيلة وبعيدة المنال لظروفي الصحية التي مررت بها إلا، أن الله عز وجل كان يعيد لي الأمل في كل مرة أقرا أو أسمع فيها هذه الآية 05 من سورة المعارج ﴿ يرونه بعيداً ونراه قريباً ﴾ فاليوم لا بد لي أن أعترف بفضل الله عليّ وأحمدهوأشكره على هذهـ الرحلة التيأنار لي فيها الطريق.

وبعد الله عز وجل أشكر كل من علمني بقصد أو بدون قصد فشكرا لكل من وضعني في التحديات والظروف، شكرا لكل شخص شجعني وقال لي تستطيعين.

شكرا لمدرستي التي أعطتني هـ ذهـ الفرصة الثمينة لأحقق هدفي وأحمل شهادة الدكتوراه، وشكرا لكل مسؤول على هذه المدرسة وعلى رأسهم السيد المدير ... والدكتور خضر وكل العمال وأساتذتي وخاصة الدكتور لخضاري.

كما أوجه كل التشكرات والتقدير للدكتور المشرف على هذه الرسالة لقمان مغراوي فهو لم يكن أستاذًا مشرفاً فقط، بل كان نعم الأخ الذي لم يبخل علينا بعلمه وخبرته ونصائحه فلطالما كان قدوتي في العلم والعمل الجاد، ولو أكتب كتاباً لأشكرك لا يسعني لكي أذكر كرمك وفضلك عليّ فشكرا لك ألف مرة وأنا ممتنة لك ولأهلك وخاصة الزوجة والأطفال الخلوقين.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة فلا يكتمل عملي هذا إلا بمجهوداتهم وعملهم المخلص والقيّم فأنا أتشرّف لتحكيمهم وتقييمهم لهذه الرسالة العلمية، وشكر خالص إلى الدكتور أتشي شعيب الذي أعاننا في التدقيق اللغوي والإخراج النهائي لهذه الأطروحة، وإلى أختي أحلام بن علي التي كان لها دور كبير في هذا العمل.

وفي الأخير أشكر الدكتورة: أمينة قندوز على مساعدتها لي في هذا العمل فلَنت نعمة الأخت التي كانت ومازالت سندي ومصدر إلهامي .

مقدمـــــــة

تمهيد

إن الجزائر عند استقلالها ورثت اقتصاد ا متدهورا ومتناقضا وغير متوازن، الأمر الذي جعل موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع التي تشغل مختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات، حيث كان لانهيار أسعار البترول مع نهاية الثمانينات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها أزمات اجتماعية وسياسية في البلاد، لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية كقاطرة أولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية والأمنية، وهو ما ركزت عليه الحكومة الجزائرية باتباعها مخططات اقتصادية تنموية رصدت لها مبالغ مالية هائلة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبرامج لخفض الحجم المرتفع للبطالة، ودعم قطاعات أخرى كالقطاع الفلاحي، القطاع الخاص، القطاع الحرفي...الخ من أجل خلق توازن جهوي على مستوى النشاطات الاقتصادية يسمح بعودة نوع من الاستقرار العام.

إن تتبع مدى تطور وتنوع مختلف القطاعات في الجزائر يعطي تصور واضح حول أهمية السعي لتطوير قطاعات كانت مهمشة في سنوات سابقة، ولعل قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للدول المتقدمة ركيزة تنموية هامة في اقتصاداتها، وتزداد أهميته بشكل كبير في الدول النامية باعتباره مصدر من مصادر تكوين الثروة.

وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الاقتصادية وما ارتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يستهدفون بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات، ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور أداء قطاع الصناعة التقليدية والحرف في النشاط الاقتصادي وما ينجر عنه من آثار إيجابية على معدلات النمو، حجم العمالة ومستوى الدخل خصوصا أنه وفي ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو هذا القطاع من جهة والإخفاقات التي تميز نشاطه من جهة أخرى، فإن قدرة قطاع الصناعة التقليدية على التطور تتطلب وضع إطار متكامل ومتناسق يراعي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في تلك العملية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها موضوع الساعة وهو يمثل مساهمة علمية في التوجه الجديد للدولة في مجلات التنمية الاقتصادية كما تستمد الدراسة أهميتها من مدى حاجة الدولة الجزائرية لضرورة الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية والصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وإدراجها في مخططتها التنموية الاقتصادية والعمل على استراتيجيات بديلة تغطي عجز الإنتاج المحلي وصادرات الدولة والتي تضاعفت خاصة في السنوات الأخيرة بسبب انهيار أسعار النفط.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة، بأهمية قطاع الصناعة التقليدية من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للدولة الجزائرية من اجل بناء اقتصادها الخاص والمتميز الذي يعتمد بشكل كبير على

الصناعات المصغرة والصناعة اليدوية وإنتاج منتجات تقليدية تنافس بها الدول المجاورة والعربية وحتى الدولية، بالإضافة إلى أهمية نتائج ومقترحات الدراسة التي يمكن أن نصل إليها من خلال جلب الاهتمام نحو النظر في الطرق والأساليب لتطبيق استراتيجيات سليمة وملائمة مع القطاع والتي تفيد مسؤولي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما على الصعيد الخاص فهذه الدراسة ست ؤهل الباحث في تطور المؤهلات العلمية في مجال التخصص.

أما الفائدة العلمية لهذه الدراسة فهي عديدة نحاول حصرها فيما يلي:

1. محاولة إعطاء فكرة عن الحرف اليدوية التقليدية في الجزائر، التي هي إمدادا لتاريخ أبنائنا وأجدادنا واتصال الماضي بالحاضر ووضع مقترح يحاول النهوض بالحرف التقليدية وإعطاء تصورات وآليات تساعدها.
2. معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات .
3. النظر إلى المشاكل والعقبات التي تواجه الحرف التقليدية والحرفيين في الجزائر ووضع خطط وتوصيات للنهوض بالحرف اليدوية.
4. إبراز أهمية الصناعة التقليدية والدور الفعال الذي تلعبه في مختلف المجلات.
5. تعزيز الوعي وتثمين العمل اليدوي والمنتج المحلي.
6. توضيح المركز الحساس لنشاط الصناعة التقليدية على النمو الاقتصادي.
7. معرفة مدى مساهمة قطاع الصناعات والحرف في تشجيع الاستثمار المحلي من خلال خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
8. محاولة إبراز مفاهيم كل من التنمية الاقتصادية وإبراز دور قطاع الصناعة التقليدية في هذا المجال.
9. تسليط الضوء على واقع التنمية الاقتصادية ومؤسسات الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة.

إن ما ذكرناه يعد سبباً ومبرراً للعمل بمثل هذا الموضوع وذلك إلى جانب مبررات أخرى نوجزها فيما يلي:

- **<u>مبررات الدراسة:</u>**

إن دخول صناعات ومنتجات بديلة أو منافسة على سوق المجتمع الجزائري، خاصة في بداية القرن الحالي جعل الصناعات تتعرض للإهمال وبذلك تراجع الحرف التقليدية بعدما كانت هذه الصناعات هي أساس في الاقتصاد الجزائري لذا من الواجب إخراج هذه الحرف والصناعات من دائرة الإهمال.

كما تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى عدة اعتبارات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع المرتبط بمجال الصناعة التقليدية والتنمية.
- ارتباط موضوع البحث بتخصص التكوين الأكاديمي ما بعد التدرج.

ب. المبررات الموضوعية:

- المكانة البارزة التي أصبحت تحتلها التنمية الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- نقص اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع الصناعة التقليدية والتركيز فقط على قطاع المحروقات في مجال التنمية الاقتصادية.
- الحاجة الكبيرة للحكومة الجزائرية لتطبيق أساليب جديدة في التنمية الاقتصادية وخاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط.
- قلة المصادر العلمية التي توضح أهمية الاستثمار في مجال الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعتبر جزء هام من اقتصاديات الجزائر.

أدبيات الدراسة:

الدراسات السابقة للمتغير الأول: **(الصناعة التقليدية)**

1. **دراسة أم كلثوم جماعي سنة 2019 أعدت هذه الدراسة كمقال منشور في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة تحت عنوان: تحديات واستراتيجيات تنمية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهم التحديات التي تقف أمام تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، وكذا الإستراتيجية الموضوعة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع لآفاق 2020م، فانطلاقاً من كون النشاط الحرفي إرثاً وطنيا، ومجالا لتوفير فرص العمل، ومصدرا لتنمية الموارد الاقتصادية وعاملا لإنعاش الحركة التجارية والسياحية، تسعى الجزائر إلى تنمية قطاع الحرف والصناعات اليدوية تنمية متوازنة ومستديمة تحقق تنوعا ثقافيا وثراء اقتصاديا، ولبلوغ هذه الغاية اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للصناعات التقليدية والحرفية، معوقاتها واستراتيجياتها تنميتها، ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أنه من أجل النهوض بقطاع الصناعات التقليدية والحرفية لابد من ت ضرافر الجهود ما بين الحكومة والحرفيين، فقد

يحل هذا القطاع محل قطاع المحروقات عند نفاذه، أو على الأقل يساهم مع القطاعات الأخرى لتعويض قطاع المحروقات.

2. دراسة الدكتور الطيب طيبيو، الأستاذ عبد الحليم مهداوي سنة 2019 أعدت هذه الدراسة كمداخلة تحت عنوان: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية.

تعد المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في معظم في دول العالم، لكونها تفتح الآفاق للتنشيط الاقتصادي والاجتماعي والتطور التكنولوجي، كما تعتبر أحد اللبنات الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة، حيث تشكل مجالا استثماريا هاما ظهر دوره بشكل متنامي كقطاع اقتصادي واعد وكمرتكز قاعدي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أواخر سنة 2011 وذلك بصدور القانون 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تبنت الدولة الجزائرية مجموعة من البرامج والآليات في إطار تمويل المؤسسات الحرفية، منها ما كان في إطار برامج وأجهزة الدعم في إطار اتفاقيات مبرمة بين الشركاء على غرار أجهزة الدعم المختلفة (ANSEJ–CNAC–ANGEM)، أو في إطار إستراتيجية الوزارة الوصية بتفعيل وتنشيط الصندوق الوطني للصناعة التقليدية والحرف FNPAAT والذي تم تفعيله سنة 2009، والرامية إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

3. دراسة محمود معوض تمام سالم وغادة محمد وفيق سنة 2016 أعدت هذه الدراسة كمقالة نشرت في مجلة كلية السياحة والفنادق تحت عنوان: تنمية الحرف اليدوية والصناعات التقليدية كأحد مقومات الجذب السياحي العصري.

يوجد ارتباط وثيق بين قطاع الحرف والصناعات اليدوية وقطاع السياحة، حيث أن السائح سواء كانت إقامته طويلة أو محدودة فلا يغادر المكان الذي يزوره دون أن يحمل معه تذكارا، وهكذا صارت السياحة تستفيد من جودة الحرف وتنوعها، في حين أن طلب السياح للمنتجات الحرفية أصبح من العوامل الأساسية لتنشيط الحرف والصناعات اليدوية، وبالتالي تعد الحرف والصناعات التقليدية عنصر هام من عناصر الجذب السياحي الذي من الضروري جدا الربط بينه وبين برامج التنمية السياحية، حيث

تعتبر الصناعات دلائل وثائقية للمقومات الثقافية والحضارية والتاريخية، كما تشير الإحصائيات إلى أن قطاع الحرف اليدوية يمكنه استيعاب واستقطاب نسبة كبيرة من العمالة في السوق السياحي، هذا فضلا عن مساهمة الحرف اليدوية يمكنه استيعاب واستقطاب نسبة كبيرة من العمالة في السوق السياحي، هذا فضلا عن مساهمة الحرف اليدوية في التعريف بالشخصية التراثية لكل دولة وما يتميز به من خصائص طبيعية وتراثية وغيرها.

و في مصر فإن المشروعات الحرفية لم تأخذ الاهتمام الكافي لتطويرها ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على هذه الحرف اليدوية بها والتعرف على الخصائص المميزة لها بالإضافة إلى التعرف على التحديات والمعوقات التي تمنع تطويرها واستمرارها والوقوف على مقترحات وتوصيات للنهوض بها لدعم وتنمية النشاط السياحي في مصر.

الدراسات السابقة للمتغير الثاني: (التنمية الاقتصادية)

1. دراسة بوضياف ياسين، أعدت هذه الدراسة كمقال نشر في مجلة جامعة الشلف (الجزائر)، تحت عنوان: التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقلبية.

تناولت الدراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر وسبل تحقيقها من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري من دائرة التخلف، حيث تهدف الدراسة إلى البحث عن أسباب فشل التنمية الاقتصادية في الجزائر فلابد من تخطيط استراتيجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي للاقتصاد بحيث تكون من أولويات السياسات الحكومية، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات و المقترحات أهمها وضع سياسات وأطر قانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، وكذا تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2. دراسة قنادزة جميلة سنة 2018 أعدت هذه الدراسة كأطروحة دكتوراه تحت عنوان: الشراكة العمومية والتنمية الاقتصادية في الجزائر

تبقى الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر خيارا استراتيجيا لها من الأهمية ما يؤهلها للحفاظ على القطاع العام وتفعيل دوره في جميع المستويات، خاصة قطاع المياه، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني

من قلة مصادر المياه، مقابل تزايد الطلب عليها، وهو المشكل الذي عجزت أمامه السلطات العمومية، فقامت هذه الأخيرة بإبرام عقود شراكة مع الشركات الخاصة الأجنبية لتسيير هذا القطاع.

ومن نتائجها توسيع شبكة المياه والتطهير، تحسين الخدمات، تحديث خدمات الزبائن، الرفع من جودة المياه ومردودية شركات المياه لولايات وهران، قسنطينة والجزائر، وبالتالي تحسين أداء وكفاءة قطاع المياه والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. دراسة أ.طالم علي، أ.د فيلالي بومدين سنة 2016 أعدت هذه الدراسة كدراسة تحليلية تقييمية نشرت في مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية والمستدامة ، جامعة يحيى فارس المدية تحت عنوان: إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات.

ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية، ركّزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة دعّمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه المخصّصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها.

<u>الفرق بين دراساتنا والدراسات السابقة:</u>

الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسة أم كلثوم جماعي	الجانب التحليلي للدراسة الذي قامت فيه الباحثة بإدراج وقائع وإحصائيات وتحليلها، (المنهج المستخدم في الدراسة)	اختلفت دراستنا في إضافة متغير تابع، كما أننا استعنا بالمنهج الاستقصائي (الاستبانة).

دراسة الدكتور الطيب طيبيو الأستاذ عبد الحليم مهداوي	تتشابه الدراسة الحالية مع دراستنا في المنهج المستخدم.	اقتصرت الدراسة على الجانب التمويلي لقطاع الصناعة التقليدية، من خلال عرض أهم السياسات والهيئات الداعمة، كما اختلفت في طريقة معالجة المتغيرات
دراسة محمود معوض تمام سالم وغادة محمد وفيق	التوافق في المتغير المستقل، أما المتغير التابع فهو يعبر عن أحد أبعاد المتغير المدروس في بحثنا.	مجتمع الدراسة، فبيئة الأعمال في مصر تختلف عن بيئة الأعمال في الجزائر، وكذا طبيعة الأعمال الحرفية، وبهذا فالدراسة تختلف في جميع الجوانب.
بوضياف ياسين	التوافق في المتغير المستقل من خلال عرض مختلف المفاهيم وسياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر.	اكتفى الباحث في هذه الدراسة بمتغير واحد ، كما اختلفت الدراسة التطبيقية مقارن ة بدراستنا التي اعتمدنا فيها إضافة إلى تحليل المعطيات والإحصائيات على المنهج الاستقصائي بالاستعانة على استمارة استبيان موجه لعينة مختارة .
قنادزة جميلة	– المنهج المستخدم (الوصفي التحليلي). – المتغير التابع.	اختلاف المتغير المستقل المدروس في هذه الدراسة مقارنة بدراستنا وبهذا قد اختلفت الدراسة من حيث الإشكالية والفرضيات المراد اختبارها، كما أننا قد أخذنا عينة لإسقاط واقع المتغيرات المدروسة في مجتمع مختار (ولاية الجزائر العاصمة).
طالم علي، فيلالي بومدين	– التوافق في المتغير الأول. – المنهج الوصفي التحليلي.	اكتفى الباحث في هذه الدراسة بمتغير واحد ، كما اختلفت الدراسة التطبيقية مقارنةً بدراستنا التي اعتمدنا فيها إضافة إلى تحليل المعطيات والإحصائيات على المنهج الاستقصائي بالاستعانة بلستمارة استبيان موجه لعينة مختارة .

إشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على النفط بدرجة كلية في اقتصاداتها وفي تشكيل خططها التنموية وحتى في تشكيل إيراداتها المالية، الأمر الذي جعلها تتعرض إلى أزمات حادة من حين إلى آخر، وآخرها نهاية السداسي الأخير من سنة 2014 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وبما أنه يشكل نسبة كبيرة من اقتصاديات الدولة أثر ذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر م تسببل في حدوث أزمة جديدة وزيادة على هذا، توجه أغلبية دول العالم إلى ا لاستغلال الكبير للطاقات النظيفة، ومنذ ذلك الوقت تعمل الحكومة الجزائرية على تغير استراتيجيتها الاقتصادية التنموية، وا لاهتمام بقطاعات أخرى إلى جانب قطاع المحروقات كقطاع الزراعة، قطاع السياحة، قطاع الصناعة، الطاقات المتجددة، وغيرها من القطاعات الأخرى من أجل الوصول إلى درجة عالية من التنمية الاقتصادية تتلاءم مع مكانة الجزائر وإمكانياتها الطبيعية والمادية والبشرية.

بما أن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر من ضمن المشاريع ذات الأهمية البالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنشطتها ومفاهيم ها الاقتصادية وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة وتوفير فرص تعلم مهارات متعددة كما أنها مصدر مهم في زيادة الناتج القومي ومصدر للعملة الصعبة نظرا للميزة التنافسية الكبيرة التي تتميز بها فهذه المؤسسات تعتمد أكثر على الخدمات والكفلآت المحلية التي تملك الجزائر فيها ميزة كونها تنطلق من بيئة محلية وبالتالي فهي خاصة جدا من حيث نوعية المنتج، ولذلك لابد على الحكومة الجزائرية الاهتمام بهذا القطاع واستغلاله في التوظيف والإنتاج والاستثمار من أجل دفع العجلة التنموية الاقتصادية للبلاد، ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا على قطاع الصناعة التقليدية من اجل دراسة دور هذا القطاع في تحقيق تنمية الاقتصادية في الجزائر، وخلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر أن يكون مصدرا لتنويع الاقتصاد الوطني من أجل تنمية اقتصادية فعّالة؟

وعلى ضوء هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى الاهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع من خلال الأسئلة الفرعية:

1- ما هي أساسيات التنمية الاقتصادية وما هي أهم مؤشراتها ؟

2- ما هو واقع إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3- ما هو واقع الصناعة التقليدية في الجزائر، وما هي أهم المراحل التي مر بها القطاع خلال الفترة (1986-2020).

4- ما هو دور الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في قطاع الصناعة التقليدية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية ؟

5- ما مدى كفاءة وفعالية الإ ستراتيجية الوطنية لقطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

6- هل الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية يحقق تنمية اقتصادية محلية في ولاية الجزائر العاصمة؟

حدود الإشكالية:

أ. الحدود المكانية:

تحاول هذه الدراسة تحليل الدور التنموي الاقتصادي للمؤسسات الصناعية التقليدية في الجزائر ومعرفة أثر هذه المؤسسات على التنمية المحلية والوطنية، لذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين ، تناولنا في القسم الأول الموضوع بشكل عام على مستوى الدولة الجزائر أما في القسم الثاني من الدراسة فقد وقع اختيارنا كدراسة حالة على الولاية الجزائر العاصمة من أجل الوصول إلى تحليل أدق، وسهولة تحديد كل العوامل والعناصر المؤثرة والمتأثرة بالموضوع ووصف شامل وعميق للبيانات والمعلومات ومن ثم تسجيلها بموضوعية والقيام بتحليلها بغرض تشخيصها والوصول إلى الاستنتاجات.

ب- الحدود الزمنية:

لطالما ارتبطت الصناعة التقليدية بحياة الإنسان فهي حضارية لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات والمكون الأصيل للذاكرة الحضارية فللأعمال اليدوية هي المهنة التي يتوارثها الأبناء عن أبائهم، ومن أجل دراسة الصناعة التقليدية لابد من العودة إلى الحياة البدائية للإنسان، لكن الهدف الذي نريد الوصول إليه في هذه الدراسة يتمثل في الدور التنموي الاقتصادي للصناعة التقليدية في الجزائر لذلك ارتأينا أن تكون دراستنا من سنة 1962 وتمثل هذه الفترة بدايات تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا.

كما تم التركيز عند دراستنا للمتغير التابع على التنمية الاقتصادية من الفترة 1986 إلى غاية 2020 على أن أول مرحلة من المشروع التنموي الاقتصادي في الجزائر كان سنة 1986، ومع التطورات والأحداث التي توالت من فترة لأخرى امتدت دراستنا إلى غاية 2020، وذلك في ضوء ما توفر لنا من معطيات وأرقام.

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يمكن الاعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر كمصدر لتنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية اقتصادية فعّالة ، إلاَّ أنه يبقى مرهوناً بمدى وضوح الرؤية المستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية وآليات تطوير هذا القطاع.

وحتى نتمكن من إثبات الصحة أو النفي نستعين بالفرضيات التالية:

1. التنويع في الصناعات من أساسيات التنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها.
2. حقق قطاع الصناعة التقليدية انجازات كبيرة عبر مراحل مختلفة خلال الفترة (1986-2020).
3. ساهمت الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في قطاع الصناعة التقليدية في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
4. يحتاج قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر إلى أساليب إستراتيجية جديدة ومتطورة لتعزيز التنمية الاقتصادية أكثر فأكثر.
5. ساهمت الإستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية في استغلال وتثمين الموارد المحلية المتوفرة وتحقيق مؤشرات اقتصادية هامة.
6. يمكن لقطاع الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة أن يتجسد ك مصدر هام في مجال التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

الإطار المنهجي:

للإجابة على إشكالية بحثنا، واختبار صحة الفرضيات، فقد اعتمد البحث على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال التغطية الأكاديمية لمختلف جوانبه لدراسة الإطار النظري لكل من مفهوم التنمية الاقتصادية، والصناعة التقليدية مع إبراز واقع هذا القطاع في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، معتمدين في ذلك على المصادر والبيانات المتيسرة للتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وبعض الاقتراحات. وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لتدعيم وتكميل المنهج الوصفي، اذا أن جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات الدراسة دون التحليل لا يعطي أي نتيجة متوقعة من البحث لذا حاولنا من خلال المنهج التحليلي تصنيف البيانات والمعلومات (مؤشرات، إحصائيات...) التي تم جمعها عن فترة زمنية معينة، ومعرفة مسببات التغير أو الاستقرار، حتى نتمكن من إعطاء رؤية واضحة عن الدراسة والوصول إلى النتائج التي تثبت أو تنفي الفرضيات المطروحة.

ولبلوغ الغرض من المنهج التحليلي استعنا كذلك بالمناهج التالية:

- **المنهج التاريخي** : من خلال دراسة الوقائع الماضية لمتغيرات الدراسة، كالسياسات والبرامج المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية من الاستقلال ليومنا هذا، وكذا مدى تطور قطاع الصناعة التقليدية عبر فترات زمنية مختلفة من حيث عدد الحرفيين المسجلين في هذا القطاع وعدد المشاريع والمؤسسات الناشئة فيه، فسرد الوقائع السابقة يساعد الباحث على الوصول إلى تفسيرات للظاهرة المدروسة للوصول إلى نتائج موضوعية، والتوقع لها لوضع اقتراحات وحلول ممكنة.
- **المنهج المقارن:** كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لإعطاء مقارنة عن تطور مراحل قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986–2020) وزيادة على ذلك مقارنة أهداف الإستراتيجية الوطنية للصناعة التقليدية بالنتائج المحققة ومقارنة النتائج بالمجهود البشري والمادي والطبيعي من أجل معرفة نوعية كفاءة وفعالية القطاع.
- **المنهج القياسي:** لاختبار العلاقة بين المؤشرات الكمية للتنمية الاقتصادية في الجزائر ومدى تأَثُرها بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى المناهج السابقة ولتحقيق أهداف الدراسة، استعنا كذلك بمنهج **دراسة حالة** وذلك لاختبار العلاقة بين المؤشرات الكيفية للتنمية الاقتصادية في الجزائر ومدى تأَثُرها بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في السنوات الأخيرة، هذا من خلال استمارة استبيان تم استعمالها ل لاستقصاء على عينة من مجتمع الدراسة (الحرفيين الموزعين في الجزائر العاصمة)، من اجل اختبار الفرضيات المطروحة والوصول إلى النتائج المتوقعة.

- **المنهج الاستقرائي** : من خلال إ جراء مسح شامل للدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة للوقوف على مستجدات المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومؤشراتها الكمية والكيفية، والوقوف على حقائق قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، حتى نستطيع التعرف على جزئيات هذه المتغيرات وتعميم النتائج على الكل.

كما ستتم هذه الدراسة بالاعتماد على الأدوات التالية:

- المسح المكتبي من خلال الاطلاع على مختلف المراجع والمصادر العربية والأجنبية، وكذا الملتقيات والرسائل العلمية والمجلات ومواقع الانترنيت، المتعلقة بالموضوع والاستشهاد بأفكار رجال التخصص ومحاولة تدعيم البحث بالأمثلة الواقعية قدر المستطاع.
- الاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS للحصول على بيانات عن تطور وترقية نشاطات قطاع الصناعة التقليدية والتي لها صلة بالموضوع.
- الاعتماد على بيانات وإحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

- الاعتماد على الدوريات والمقالات المتخصصة التي لها صلة بموضوع الدراسة.
- إجراء مقابلات مباشرة مع أفراد عينة الدراسة لجمع البيانات التي تساعدنا في الوصول إلى الأهداف المنشودة.
- الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد العينة.
- الاعتماد على برنامج الـSPSS- v25 لغرض ترتيب البيانات وتبويبها وتحليلها.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

نحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي بإمكانها أن تحدث لبساً على المفاهيم الرئيسية التي نتناولها بالدراسة:

النمو والتنمية: كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على آخر؛

التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال تعاريف التنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه. يفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو.[1]

قد يبدو الفرق واضحاً بين المصطلحين من التمييز بين لفظي النمو والتنمية في اللّغة العربية فالفارق الأول هو فارق بين الفعلين اللّازم والمتعدي، فلفظ النمو يعني وجود ظاهرة لها صفة التلقائية، أما لفظ التنمية فيعني إجراء الفعل العمدي من أجل إحداث تغير تعجز القوى الفاعلة في المجتمع عن الإتيان به بموجب حركاتها التلقائية وإن صح القول أن الدول المتقدمة قد حققت التنمية فعلاً، فإن التميز يعني في الواقع التفرقة بين "عملية" هي التنمية بالمعنى المتعارف عليه والذي يخص الدول المتخلفة و"حالة" وهي النمو الذي حققته الدول المتقدمة، وتقوم بإدارة شؤون اقتصادها على نحو يحافظ عليه.[2]

وعليه فـ" النمو" حالة ETAT تتصل غلباً بالدول المتقدمة و"التنمية: عملية PROCESSUS"

---

[1] سناء الدويكات ، مفهوم التنمية اصطلاحاً، تم الاطلاع على الموقع، https://mawdoo3.com/ ، نشر يوم 2016/12/28، تم الاطلاع بتاريخ، 2021/11/06.

[2] محمد محمود الامام، مستقبل التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص31.

تتصل غالباً بالدول المتخلفة، و"النمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصر في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة المشاكل الناجمة عنها، والمحافظة على المعدل المحقق وزيادته و"التنمية" تحتاج إلى إدارة طويلة المدى موجهة أساساً إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو، و"النمو" نتيجة لجهود "التنمية" هي نفسها هذه الجهود. [1]

السياسة العامة والإستراتيجية:

السياسات والاستراتيجيات تعتبران حلقة واحده متكاملة، فالسياسات والاستراتيجيات هي في النهاية طرق ووسائل لبلوغ الأهداف، فلن يُتمكن من بلوغ الأهداف ما لم يتم توظيفها في خطة عامه تنبثق عنها خطة أو برنامج تنفيذي ، فالهدف نتيجة أو مجموعة نتائج يتم توظيفها بما تنطوي عليه من سياسات واستراتيجيات من اجل تحقيقها، وأما الخطة فهي مجموعة من الخطوات المنظمة والمتناسقة والمتكاملة للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

والسياسة الاقتصادية مبدأ وقاعدة للتوجيه تستخدمها الحكومة للتدخل في خط سير الاقتصاد من اجل تحقيق هدف لا يستطيع الأداء الاقتصادي تحقيقه رغم حريته أو بسبب عدم حريته.

الإستراتيجية بدورها أداة لتحقيق هدف ما أو مجموعة أهداف، ويتم توظيف الإستراتيجية في سياسة ما أو إستراتيجية اشمل منها، وعندها تأخذ مكانها فيها كخطوة من خطوات تنفيذها ، وعندما تتحول الإستراتيجية كأداة إلى خطة شامله لتحقيق الهدف تصبح بحاجة لسياسات واستراتيجيات فرعيه من اجل مساعدتها في تحقيق هدفها. ومثلما هو مفهوم السياسة لدى المؤسسات العامة والقائمين عليها مفهوم عائم كذلك صار الأمر بالنسبة لمفهوم الإستراتيجية التنموية الكاملة التي تأخذ عملياً صورة خطة تنموية شاملة في مفهومها وفي مضمونها . فما لبث أن ظهر الالتباس لدى واضعي الاستراتيجيات بين السياسة والإستراتيجية حول الفرق بينهما وما هو الأوسع منهما فيكون مظلة للآخر خصوصاً وان كليهما يمثل وسيلة وطريقاً للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها [2].

ولتوضيح ذلك فان السياسات مراتب والسياسة العام ة (مثل سياسة الاقتصاد الحر) هي الأعلى بين السياسات وهي المظلة الأوسع لكل السياسات ولكل الاستراتيجيات أيضا بما فيها الإستراتيجية التي على صورة خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة، كذلك الحال بالنسبة للاستراتيجيات فهي تتوزع في مراتب متفاوتة في المستوى تبدأ من أداة لتنفيذ سياسة ما أو خطة ما بما في ذلك الخطة الإستراتيجية التنموي ة الشاملة. [3]

---

[1] فضل الله علي فضل الله، إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم التحديث، المطبعة العصرية، دبي، ط 2، 1984، ص19.

[2] عاكف الزغبي، حديث السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، https://www.ammonnews.net/article/471368 نشر يوم 2019/07/16، تم الاطلاع عليه يوم 2021/11/06.

[3] عاكف الزغبي، مرجع سبق ذكره.

صعوبات الدراسة

- **الصعوبات الشخصية:**
- كأي باحث علم يمكن أن يتعثر في مساره العلمي، فقد واجهتني العديد من الصعوبات الشخصية منها نفسية واجتماعية، كالتوتر النفسي والضغوطات جراء الانشغالات والالتزامات الأسرية والاجتماعية، لكن أصعبها بالنسبة لي كانت الحالة الصحية الصعبة التي مررت بها والعلاج الطويل والمتعب جراء إصابتي بمرض السرطان(سرطان الثدي) منذ 1-06-2016 إلى غاية يومنا هذا، وهذه الظروف نتج عنها مخاطر متفاوتة على الصعيد الجسدي والنفسي وهذا ما أدى إلى انخفاض الدافع الشخصي اتجاه البحث وإنجاز أطروحة الدكتوراه.
- **الصعوبات الأكاديمية:**

- قلة المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية خاصة الجانب النظري المرتبط بالمفاهيم والأبعاد والأنواع، كونه قطاع متغير حسب طبيعة الدولة والعوامل لتي لها علاقة مباشرة به كالسياحة، المستوى المعيشي، تاريخ وعراقة المجتمع...الخ
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات عن واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خاصة الحالية منها، كما أن الموقع الرسمي للوزارة الوصية بالقطاع نادرا ما يقوم بتحيين المعلومات هذا ما جعلنا أن نوسع دائرة البحث في وزارات أخرى كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الديوان الوطني للإحصائيات.

- **الصعوبات الميدانية:**

- صعوبة الوصول إلى أفراد عينة الدراسة، لأن هدفنا هو استقصاء الحرفيين الموزعين على الجزائر العاصمة، الاَّ أنه واجهنا صعوبة بالغة جراء أزمة كوفيد 19 من إجراءات وقائية، غلق، حجر صحي وتجميد لمعظم الأنشطة ومنها أنشطة الحرفيين، لذا كان من الصعب توزيع واسترجاع الاستبيان.
- تردد المستقصين منهم(الحرفيين) في إعطاء المعلومات وهذا نظراً للمستوى التعليمي لمعظم الحرفيين إما في قراءة الاستبيان أو مدى استيعاب العبارات.

هيكل الدراسة:

سعيا منا لإنجاز هذا البحث وبغية تجسيد الأصالة العلمية وفي محاولة تحقيق هدف البحث ألا وهو دور الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة ولاية الجزائر العاصمة، قسمنا الدراسة إلى:

الإطار المنهجي: ويضم مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة أسباب اختيار الموضوع، حدود الإشكالية، أدبيات الدراسة، الإطار المفاهيمي للدراسة.

الفصل الأول: سنعرض في هذا الفصل المغزى التاريخي لتبلور مفهوم التنمية الاقتصادية وصولا إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية وتمييز نموذج استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كما يلخص الفصل أهم الإمكانيات والعواقب التي تقف وراء نجاح الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الثاني: فإنه يعرف طبيعة الاقتصاد الجزائري والسياسة العامة الوطنية للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986–2020)، إضافة إلى آفاق النمو الاقتصادي سنة 2030 ومعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: فإنه يعرّف بالصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وتصنيف بعض الحرف المتواجدة في الجزائر بالاستعانة بالدراسات السابقة في هذا المجال بالإضافة إلى دراسة وتحليل الإستراتيجية الوطنية للصناعات التقليدية في الجزائر، ونحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم خصائص الصناعة التقليدية بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر، ودراسة كفاءة وفعالية هذه الصناعات بمقارنة الأهداف الإستراتيجية الوطنية بالنتائج التي تم الوصول إليها من جهة ومن جهة أخرى مقارنة النتائج بالمجهدات الطبيعية والمادية والبشرية.

الفصل الرابع: خصص هذا الفصل لدراسة بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر والتي ساهم فيها قطاع الصناعة التقليدية بشكل أو بآخر، ولتحقيق هذا الغرض استعرضنا الدور التنموي للمؤسسات الحرفية في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر في المطلب الأول، وكذا دورها في تحقيق الناتج المحلي الخام في المطلب الثاني، بالإضافة إلى مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق إيرادات للخزينة العمومية، هذا من جهة ومن جهة ثانية حاولنا في المبحث الثاني عرض دراسة ميدانية لمعرفة الدور التنموي للصناعة التقليدية في المجال السياحي والاجتماعي بما أن السياحة تلعب دورا كبيرا في زيادات الإيرادات من خلال جذب السياح وأن المستوى المعيشي والاستقرار الاجتماعي قد يحدد لنا السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة، لذا قمنا بالاستعانة بطريقة الاستقصاء من خلال تصميم استبيان مع ذكر: منهجية الدراسة الميدانية، تحليل ومناقشة الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، نتائج الدراسة التي تم الوصول إليها لتحدد واقع الحرف التقليدية في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية وفي الأخير التوصيات والمقترحات التي قد تساعد على تنمية قطاع الصناعة التقليدية والقطاع الاقتصادي في الجزائر والنهوض بهما.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والصناعة التقليدية

تمهيد:

تحظى قضية التنمية الاقتصادية بنقاش واسع، على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من العديد من الأزمات كالتخلف، الفقر... الخ؛ كما أن التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياساتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية. فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات والمخططات وخصّصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطّموحات.

في عصر المعرفة والتكتلات الاقتصادية، تقف الصناعات الصغيرة والمصغرة في العالم أجمع والدول النامية أمام تحديات جديدة ومتنوعة من أجل البقاء والنجاح وبهدف النمو والتوسع . فهذه الصناعات هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعات الأخرى في أي مكان وزمان. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصناعات التقليدية أو الحرفية من الصناعات المدعمة للصناعات الكبرى، وهي أحد مكونات ومقومات التنمية المحلية؛ إذ تعتبر الحرف والصناعة التقليدية من مقومات الهوية الوطنية والمحافظة على الانتماء.

ومن هذا المنطلق، وللوصول إلى أهداف دراستنا، سنحاول في هذا الفصل مناقشة متغيرات محل الدراسة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والصناعة التقليدية في تأصيلها النظري، من خلال الوقوف على أهم المفاهيم النظرية المتداولة وأبعادها ومؤشرات قياسها والعلاقات الترابطية بين هذه المتغيرات، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: الإطار النظري لمفهوم الصناعة التقليدية.

المبحث الأول:

ماهية التنمية الاقتصادية

بالرغم من أن قضية التنمية مسألة مطروحة منذ مدة طويلة، إذ شغلت الفكر الاقتصادي منذ القديم، ولو أن ذلك تم تحت تسميات متعددة أو في إطار تناول مختلف المفاهيم الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى، ثم نالت بعد الحرب العالمية الثانية اهتمامات مختلف المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان المتخلفة؛ فإن تحديد مفهوم دقيق للتنمية الاقتصادية يبقى أمرا عسيرا بالنظر للتطورات التي حصلت في الفكر التنموي، ولتعقد عملية التنمية في حد ذاتها؛ ذلك أن الاهتمام بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ومحاولات الخروج من التخلف في الاقتصاديات المتخلفة، والمشاكل التي كان يطرحها أداء الاقتصاد الاشتراكي المخطط، أدت كلها إلى زيادة تركيز اهتمام الفكر الاقتصادي بمشكلات النمو والتنمية؛ الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم التنمية على مراحل، تشهد على تطوره في الفكر الاقتصادي من جهة، وتعكس واقع واتجاهات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة من جهة أخرى؛ لذلك حاولنا الإلمام بأهم المساهمات الفكرية التي تمت في ذلك، ضمن محتويات مبحث أول من هذا الفصل التمهيدي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

مفهوم التنمية الاقتصادية الذي أولاه المفكرون والاقتصاديون اهتماما متزايدا عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافات بينهم إلى اليوم، بسبب اختلاف المعايير والرؤى التي ينظر من خلالها للتنمية، فلقد كانت المسألة الأساسية لمفكري النظريات ما قبل الماركسية تتمثل في كيفية زيادة ثروة الأمة، ولذلك فقد كان مفهوم التنمية يندرج ضمن البناء النظري ككل، أما ماركس فقد تركز تحليله حول الكشف عن القوانين التي تحكم تطور النظام الرأسمالي، ثم اختفى بعد ذلك الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في تحليل الاقتصاديين الحديين، الذين ركزوا اهتمامهم حول مسائل الوحدات الاقتصادية الجزئية، ليظهر من جديد هذا الاهتمام في إطار الاقتصاديات [1]. فالقضايا التي اعتبرت في العقود الأخيرة ذات أولوية قصوى من جانب السلطات الحكومية، هي: التنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، حيث ترتبط هذه المفاهيم الثلاثة ارتباطًا وثيقًا؛ نظرًا لأنها تؤثر على بعضها البعض، أي أن زيادة أو تطوير أحدها يؤثر بالآخرين. لهذا السبب، لاسيما في هذه السنوات، إذ يحاول العلماء والباحثين كيفية

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement: théories et politiques, Tome 1, OPU, Alger, 2ème éd, 1981, pp 1-333.

تطويرها معًا، دون أن تكون التأثيرات قوية جدًا بينها، وهذا بطريقة يوجد بها توازن بين كل منهما؛ ولهذا توجب علينا أن نحدد مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي؛ ليسهل علينا فهم مفهوم التنمية الاقتصادية.

أولاً- تعريف التنمية:

التنمية هي مفهوم معروف في جميع أنحاء العالم، ولها إجراءاتٌ تنطوي على تحسين مستوى المجتمع ووضعه وبيئته المعيشية، من خلال التكامل بين مختلف القطاعات وتبني نهجٍ شامل ومتكامل وقائم على المجتمع من أجل تنمية وتطوير المجتمعات.

أ- التنمية لغة: التنمية لغة من النماء وهي الزيادة والكثرة[1]، والتنمية في العمل هي إحداث النماء[2].

ب- التنمية اصطلاحاً: كلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة [3]. وهذا ما أوضحته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين في ديسمبر 1986 " أن التنمية ما هي إلا عمليةٌ اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تستهدف التحسين المستمر من رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم الأنشطة الحرة والهادفة إلى التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها "[4].

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية، تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسير نحوه إلى الأفضل. وهناك اختلاف بين مفهوم النمو (Croissance) والتنمية (Développement)؛ فالنمو يشير إلـى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة، في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة[5].

التنمية عند **عبد المنعم شوقي** هي: " العملية التي تُبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواءً كانـوا في مجتمعات محلية أم إقليمية، بالاعتماد على المجهودات الحكوميـة والأهلية، علـى أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ".

(1) ابن المنظور، لسان العرب، المجلد 6، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص 455.

(2) الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1419هـ/1998م، ص 51.

(3) حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار بداية ناشرون وموزعون، عمّان، الأردن، ط 1، 2014، ص 61.

(4) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2012، ص 231.

(5) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2006، ص 23.

ويعرف **محمد توفيق صادق** التنمية على أنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ".

ويعرف **صلاح العبد** التنمية بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة[1].

فالتنمية تجمع بين القدرة على النمو والقدرة على تحويل القاعدة الاقتصادية والقدرة الاستيعابية الاجتماعية لثمار النمو، وهي تنطوي أيضاً على زيادة مطردة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وتحسين ظروف المعيشة والعمل، والتكوين المتوازن للنشاط الاقتصادي، ونشر فوائد التقدم بين جميع السكان على نطاق واسع، والاستقلال الذاتي الوطني الفعال للقرارات التي تؤثر بشكل أساسي على مسار الاقتصاد ومستواه، وقدرة عالية على تحويل الظروف التي تحدد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، مؤسسيا وماديا، وقدرة المجتمع على التمتع الكامل بالهدايا الاقتصادية والثقافية، التي تشكل أساسا ما يسمى بنوعية الحياة. ويمكن تقسيم مجال التنمية المستدامة من الناحية المفاهيمية إلى أربعة متغيرات يمكن تمثيلها من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1-1): العوامل التي تؤثر في التنمية

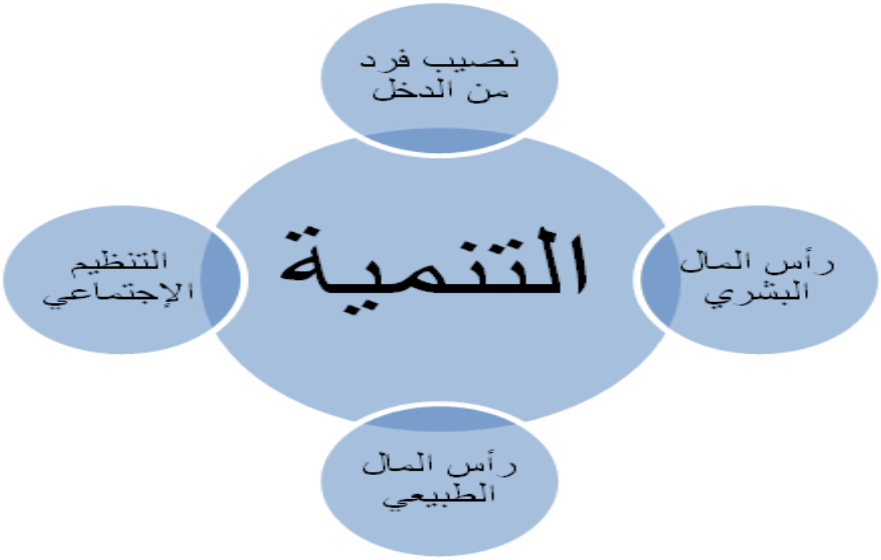

Patricia Castillo Martín polotica economia: crecimiento economico, Desarrollo economico, desarrollo sostenible Revista Internacional del Mundo Económico y del Derecho Vol III, (2011), P2.

(1) رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 83.

ومن خلال الشكل يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الذي يحدد معدل التطور في دخل الفرد، والتنمية تتعلق بجميع الناس في الأسرة أو المجتمع المحلي، فإنها تهتم أيضا بكيفية الدخل بينهم. ويعتمد هذا الشكل إلى حد كبير على نوع النمو الاقتصادي الذي تم وضعه، وإن رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي والتنظيم الاجتماعي تشكل العوامل الأساسية لتعديل وظيفة الإنتاج التي تحدد النمو الاقتصادي والتي تسمح بربط مجموعات مختلفة من الإمدادات (رأس المال والعمل) مع المنتج، مع المساهمة في تعديل حالة رفاهية معينة. ونستنتج أن التنمية هي فعلٌ إرادي واعي، تحكمها سلطة مريدة ومخططة. التنمية لا تنحصر في الجانب المادي، بل يتعداه إلى الإنسان أي الفرد والمجتمع؛ لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل الجهود، سواءً كانت فردية أو جماعية. وتشير التنمية إلى الإدارة الفعالة والرشيدة للسلع والخدمات والبيئة، بحيث يكون رفاه سكان يوم ما ممكنا، وضمان حصولهم على التنمية طريقة جديدة للتفكير والعمل الذي لا ينفصل عنه البشر والثقافة والطبيعة، وأساس التنمية هو هيكل الحوافز والتشريعات والإدارة وتنظيم الأنشطة الإنتاجية والسياسات الاقتصادية الرشيدة[1].

إن التنمية عملية شاملة اجتماعية واقتصادية، تنطوي على التوسع المستمر للإمكانيات الاقتصادية، والاكتفاء الذاتي لهذا التوسع في التحسين الكامل للمجتمع، وتعرف أيضا بأنها عمليا ت تحويل المجتمع، أو عملية الزيادات المتعاقبة في الظروف المعيشية لجميع الأشخاص أو أسر البلد أو المجتمع المحلي. ومنذ الحرب العالمية الثانية، بدأت النظرية الاقتصادية تشير إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.

ثانياً- تعريف التنمية الاقتصادية:

لا نستطيع إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية؛ وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحلليها، وكلٌ يعطي تعريفا بناءً على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعاريف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب وهي ما يلي:

يعرف **ميشيل تودارو** التنمية الاقتصادية بأنها: " عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة، عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة في الدخل الحقيقي زيادة أكبر من معدل النمو السكاني، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على المواد غير المتجددة من النضوب "[2].

(1) Patricia Castillo Martín polotica economia: crecimiento economico, Desarrollo economico, desarrollo sostenible Revista Internacional del Mundo Económico y del Derecho, Volume III , (2011) P02.

(2) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد حمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 23.

ويعرفها **سعد الدين إبراهيم** بأنها: " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواءً كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي[1]:

- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه؛ وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة؛
- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة؛
- أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

يعرف **محمد عبد العزيز عجمية** التنمية الاقتصادية بـ : " أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن. حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية؛ فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني، بالإضافة إلى تحسن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة"[2].

وقد اقترح **عبد الرحمن يسري أحمد** مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول: " التنمية تغيرٌ هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة، في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية[3].

وتعرف **الجمعية العامة للأمم المتحدة** التنمية بأنها: " عمليةٌ اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. فالتنمية بطبيعتها عمليةٌ شاملة، ويشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري، ولكنه لا يستوعبها كاملة؛ فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محددة المعالم والقيم[4].

(1) محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999،ص 46.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 7.

(3) عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 62.

(4) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2008، ص 147–148.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : " مفهومٌ معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدُث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة؛ بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو "[1].

يرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب؛
- تحويل البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان؛
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

كما تعرف التنمية الاقتصادية سياسيا على أنها العملية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها، في حين أن التنمية الاقتصادية هي مسعى للتدخل السياسي بهدف تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص، وأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة إنتاجية السوق وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي[3].

أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك، حيث تناولت الدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الوطني الخام، سواءً الفردي أو الوطني؛ حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[4].

بشكل عام، يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري، والبنية التحتية

(1) أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989– 2012)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/2014، ص 43–64.

(2) سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا، 1988، ص 64.

(3) ar.m.wikipedia.org 25/05/2022.

(4) علي طالم و بومدين فيلالي، " إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية "، مجلة الاقتصاد والتنمية، تصدر عن مخبر التنمية المحلية المستدامة لجامعة يحي فارس، المدية–الجزائر، العدد 6، جوان، 2016.

الأساسية، والتنافس الإقليمي، والاستدامة البيئية، والشمولية الاجتماعية والصحة، والأمن، والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى[1].

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية الاقتصادية الذي أولاه المفكرون والاقتصاديون اهتماما متزايدا عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافاتٌ بينهم إلى اليوم؛ بسبب اختلاف المعايير والرؤى التي ينظر من خلالها للتنمية، فلقد كانت المسألة الأساسية لمفكري الأنظمة ما قبل الماركسية تتمثل في كيفية زيادة ثروة الأمة؛ ولذلك فقد كان مفهوم التنمية يندرج ضمن بنائهم النظري ككل، أما ماركس فقد تركز تحليله حول الكشف عن القوانين التي تحكم تطور النظام الرأسمالي، ثم اختفى بعد ذلك الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في تحليل الاقتصاديين، الذين ركزوا اهتمامهم حول مسائل الوحدات الاقتصادية الجزئية، ليظهر من جديد هذا الاهتمام في إطار الاقتصاديات.

وحتى لا يبعدنا الإطناب والإلمام بكل ذلك التراث الفكري عن جوهر اهتمامنا في هذا العمل، فإننا سنحاول تتبع تلك الاتجاهات التي مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية، والتعرف ولو بصورة موجزة عن ذلك التطور في المفهوم كما جرى عبر الفكر الاقتصادي [2]، وهو الأمر الذي يعد في نظرنا ضروريا، حتى ندرك بدقة ومن منظور شامل عملية التنمية، عسى أن يسمح لنا ذلك أيضا بإدراك مغزى التطورات التي طرأت على مفهومها ومضمونها منذ أواخر القرن العشرين.

أولاً- المفكرون التجاريون:

شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر إلى السابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار الميركانتيلية[3] التي عبرت عن نموذج توسع رأس المال التجاري [4] الذي مكن من اكتشاف السوق العالمية التي تستلزم نمو الرأسمالية الصناعية في مرحلة لاحقة.

---

(1) خير الدين بوزروب و نجاة معيزي و صفية درويش، " الآليات المبتكرة في تفعيل التنمية الاقتصادية "، بحث ألقي في الملتقى العلمي الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 25 و26 أفريل 2018، ص 3.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع:

Abdelkader Sid Ahmed, op.cit, pp 1-333

(3) التجاريون أو المركانتيليون يطلق على أنصار ومفكري تلك الإيديولوجية التي سادت الدول الأوروبية مدة ثلاثة قرون كاملة من 1450 الى1750، والتي كانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، وقد عرفت المركانتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية اقتصادية وآفاق تنمية اقتصادية معينة، أكثر مما تعبر عن نظرية ومذهب بالمعنى الصحيح لكل منهما، حيث تقوم أفكار التجاريين علي بعض التعليمات العملية التي وضع أسسها أنطوان دي مونكريتيان. وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه كل من:

Ortiz ,Olivarez ,Duc Cafra ,Louis Bodin ,A.De Monchretien, Tomas Man, William Petty..

(4) حول مفهوم وتطور رأس المال التجاري، أنظر، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 121 وما بعدها.

كان التجاريون يعتقدون أن أساس الثروة يتمثل في تحصيل الموارد الاقتصادية المتوفرة، والتي تتجسد في المعادن النفيسة [1]، أي الثروة في مظهرها النقدي. وحيث أن الفكرة التي كانت رائجة آنذاك تتمثل في أن الموارد الإجمالية للثروة هي معطاة على الصعيد العالمي، فإن اغتناء أمة ما لا يمكن أن يتم سوى على حساب آخر، فقد شهدت المرحلة التجارية تنافسا وحشيا وحروبا ضاربة بين الدول الأوروبية من أجل المغانم عبر البحار والمزيد من الاستيلاء عل ى المستعمرات [2]. ولذلك كان الفكر التجاري براجماتيا في تبرير كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لفرض السيطرة على البلدان الأقل قوة، وهو ما يجسد برأينا العلاقة بين الفكر التجاري والسياسة الاستعمارية.

وهكذا يمكن القول بأن مفهوم التنمية عند التجاريين يتمثل في نظرتهم إلى خلق فائض في الإنتاج، من خلال التركيز على التداول الذي يحقق ذلك، وهو مرتبط بمجموعة من السياسات والإجراءات من أهمها:

1- تدَخُل الدولة اقتصاديا وسياسيا في تحقيق عملية التنمية، من خلال تشجيعها للأنشطة الاقتصادية المشتغلة بالتصدير، وترسيخ قوة ونفوذها السياسي.

2- إن نمو السكان يعتبر عاملا مساعدا للنمو ومصدر قوة اقتصادية؛ ومن هنا يعتقد التجاريون أن نمو الإنتاج يتوقف على القوة العاملة في الدولة.

3- العمل على توفير الظروف الملائمة لإنجاح التصنيع وازدهار التجارة، باعتبارهما قطاعان محركان للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التبادل التجاري، والاهتمام بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وتحفيز رجال الأعمال والصناعيين.

والواقع أننا لا نجد في الميركانتيلية مفهوما محددا ومتكاملا للتنمية، بالرغم من أنها ولدت سيلا مستمرا من المعارف ... سمح لها أن تتجاوز الظروف السياسية التي أنشأتها ... وبشرت بالنظرية الاقتصادية في جميع مظاهرها من مبدأ حرية العمل إلى الاشتراكية[3].

ولذلك فإنه من الصعب تجاهل بعض آراء التجاريين، التي تلتقي مع ما ينادي به بعض المعاصرين فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية[4].

---

(1) هذه الفكرة وجدت في كتابات الأوائل من التجاريين، أما الأواخر فيقولون أن الثروة تتمثل في إنتاج الأرض والعمل والصناعة. انظر في هذا: محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 144-147.

(2) لمزيد من التفاصيل، أنظر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي علي التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1987، ص 39- 48.

(3) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(4) لتفاصيل أكثر، انظر: سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 52 وما بعدها.

ثانياً- المفكرون الطبيعيون:

لقد كانت المسألة الأساسية التي طرحها الطبيعيون [1]، فيما يتعلق بالبنيان الاقتصادي، تتمثل في زمانهم في كيفية زيادة الدخل الوطني في بلد متخلف مثل فرنسا آنذاك.

ودون إطناب في عرض تشكيل بذور نظرية التنمية عند الطبيعيين، فإنه يمكننا القول بأن إشكالية التنمية عندهم تقوم على فكرتين:

1- فكرة الناتج الصافي أو الفائض في كميات الإنتاج عن تلك التي تكون قد استخدمت في عملية الإنتاج. فقد قام تحليلهم على أساس أن ذلك هو قوام الثروة ومنبع الرفاهية الاقتصادية؛ ولذلك بحثوا في الشروط والأوضاع التي تحقق أقصى ناتج صافي ممكن.

2- فكرة دورية عملية الإنتاج التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الفائض، بحيث يمكن استمرارية العملية لفترات متوالية.

ثالثاً- الاقتصاديون التقليديون:

لقد كان الهدف الأساسي للتقليديين [2] هو البحث عن أسباب نمو الدخل الوطني على المدى البعيد وآليات عملية النمو.

ويمكن القول أن الاقتصادي **آدم سميث** (Adam Smith) [3] في كتابه المعنون " دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" هو تعبير عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوقه. وتحليل التقليديين تم إثراؤه انطلاقا من فكرة مركزية وجدت لأول مرة في المؤلف المذكور، وتتلخص في أن النظام الاقتصادي متذبذب، وأن القرارات الفردية تتخذ طبقا لمعطيات السوق وتتوافق بالتقارب التدريجي، فإذا كان كل شخص يخضع في اتخاذ

---

(1) الطبيعيون أو الفيزيوقراطيون، يطلق على أتباع ذلك التيار الفكري الليبرالي الذي ظهر كرد فعل ضد أفكار المدرسة الرأسمالية التجارية، وسيطر على الأفكار الاقتصادية منذ صدور كتاب الجداول الاقتصادية للطبيب الفرنسي فرنسوا كيني سنة 1758 وإلى غاية الثورة الفرنسية سنة 1789. ويعتبر الطبيعيون أن الأرض والطبيعة مصدر التقدم البشري، وقد نادوا بعدم تقييد حرية التجارة والعمل، ومن أهم منظريهم: F.Quesnay, Pierre Dupont de Nemours.

(2) إن اصطلاح النظرية التقليدية أو الكلاسيكية ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها **آدم سميث**، ويعتبر كارل ماركس أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم المدرسة التقليدية بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير.

وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة ثلاثة أرباع قرن، يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيلها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتست ساي Jean Baptiste Say، ومالتس Robert Malthus، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث الذي عرف بتحليله الفكري الجامعي.

ويؤكد أنصار هذه المدرسة على المصلحة الشخصية وحرية المؤسسات والصفقات التجارية بإعتبار ذلك هو المحرك لمجمل الحياة الاقتصادية في المجتمع.

(3) آدم سميث (1723-1790) فيلسوف واقتصادي إنجليزي، درس في غلاسكو وإكسفورد، التي أصبح فيها أستاذا، عاصر فرانسوا كيني واتصل بالطبيعيين عندما زار فرنسا 1765، ويعتبر مؤلفه ثروة الأمم حدث كبير في مطلع الفكر الاقتصادي.

قراره إلى مصالحه الشخصية، فإنه يساهم دون علمه في تحقيق (إنجاز) حل فيما يتعلق بصنف وكمية السلع التي من المناسب إنتاجها، وكأن هناك " يدا خفية " توجه قراراته الفردية.

وأوضح ريكاردو أن الرأسماليين[1] الذين يوجهون عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم، يقومون بذلك طالما زادت معدلات الربح عن حدود معينة، ويستمرون في توسيع الإنتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام أراضي أجود وبتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات إضافية، وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية، وعندما تنعدم الأرباح أو تقترب من الصفر تسود حالة الركود. وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود هذه أو تأجيلها على الأقل فإنه يرى تفادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في إطار التجارة الخارجية، إضافة إلى أنه حينما يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فإن اليد الخفية لجهاز الثمن، في ظل غياب أية أوضاع احتكارية، تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة، ومن ثم فإنها تؤخر الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن.

رابعاً– المفهوم الماركسي:

لقد استخدم **كارل ماركس** الديالكتيك والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية، مع التركيز بصفة أساسية على النظام الرأسمالي.

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي[2].

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تَحُولُ في ظله دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة. ومن هنا تظهر نظرية التطور الرأسمالي عند ماركس، وهي تقوم على تحليل انتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام[3]. إن هذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد غير الطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

(1) تجدر الإشارة إلى أن المجتمع في نموذج ريكاردو يتشكل من ثلاث فئات رئيسية هي: الرأسماليون، العمال، أصحاب الأراضي.

(2) وهي: العصر البدائي، العصور القديمة، الإقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية وهذا طبقا للنظرية الماركسية .

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر، محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 212.

ومن ناحية أخرى، فقد اعتبر كارل ماركس وأتباعه [1] أن النظرية التقليدية في النمو ضحلة وتافهة، بحيث أن العوامل التي قدمتها لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية، مثل انخفاض معدل التقدم التكنولوجي أو انعدامه، أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية، ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل. ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية وتحركها، يؤكد ماركس والماركسيون على ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ النتاج في ظله.

خامساً- المدرسة التقليدية الجديدة:

تقرر هذه المدرسة [2] أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا، كما أن السوق الحرة قادرة على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة[3].

وقد اهتمت وركزت دراسات التقليديين الجدد على العلاقات المتشابكة بين الوحدات الصغيرة التي تنطوي عليها عملية التنمية، وأن كل نمو في مشروع أو في صناعة مهما كان صغيرا يتمخض عن سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها على العديد من المشروعات والصناعات، وقد يتحقق ذلك في حدوث نمو إضافي هام في الاقتصاد الوطني ككل.

وأما المنافسة الحرة بصفة عامة فهي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية، ويلاحظ أن هذا التأييد القوي لسياسة الحرية، والتي أوصى بها من قبلهم التقليديون، كان حائلا دون قبولهم حقيقة أن تشابك الاستثمارات يتطلب إدارة مركزية، إذا ما أريد الاستغلال الأمثل للفرص الأكثر ربحية؛ ذلك أن التقليديون الجدد، وبالأساس منهم **بيتر باور، هاري جونسون، بلا بالاسا** ، يرون أن من نتائج التدخل الحكومي الواسع سوء تخصيص الموارد، وخطأ سياسات التسعير، وانعدام الحوافز الاقتصادية، وتدني

(1) يمكن القول أن نموذج التبعية للاستعمار الجديد، ونموذج المفهوم الخاطئ للتنمية يمثلان الاتجاه الماركسي الجديد، ومحاولة بناء نظرية للتنمية تعبر عن آرائهم. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط 1، 2000، ص 68-70.

(2) المدرسة التقليدية الجديدة أو النيوكلاسيكية، وتعرف أيضا تحت مصطلح المدرسة الحدية، وكان ظهورها نتاجا للصراع الاجتماعي والفكري المرير الذي شهدته دول القارة الأوروبية بعد دخولها مرحلة الثورة الصناعية، وخصوصا عقب الأزمات المتكررة، ولقد ظهرت هذه المدرسة على الخصوص في ثلاث جامعات في آن واحد سنة 1871عن طريق ثلاثة من الاقتصاديين: كارل منجر (KARL MANGER) (1840.1921) في النمسا، وستانلي جيفنز (STANLY JEVONS) (1835.1882) بكامبردج بإنجلترا، وفالراس في لوزان بسويسرا (LEON WALRAS) (1834.1910) ويعتبر الفريد مارشال (A.MARSHALL) (1842.1924) أنضج الحديين على الإطلاق، إذ استطاع أن يجمع في بوتقة واحدة ما جاء به الكلاسيكيون والحديون.

(3) تتألف نظرية النمو في النموذج الكلاسيكي الحديث بصورة أساسية من النموذج الذي تم توضيحه وتطويره من قبل سوان (SWAN) سنة (1956) وسولو (SOLOW) (1956) ورامسي (RAMSY) (1962) وكوبمانس(KOOPMANS) (1965) وكاس (CASS) (1965) وقد تم توسيع النموذج ليشمل ضمن مفهوم رأس المال، رأس المال البشري متمثلا في التعليم والخبرة والصحة، ورغم إدراك منظرو النمو أن النموذج الكلاسيكي الحديث يفتقد أمرا جوهريا وهو التقدم التكنولوجي، حيث تنبئوا أنه في حالة غياب تحسينات مستمرة في التكنولوجيا، فلابد أن يتوقف النمو للفرد الواحد في نهاية المطاف فظهرت توسيعات في النظريات الجديدة لتشمل انتشار التكنولوجيا، ليكاس (LUCAS) (1988)، سيرجيو (SERGIO REBELO) (1991) بارو وسالا (BARRO et SALA) (1997). لمزيد من التفاصيل، انظر: روبرت بارو، النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1998، ص 1- 7.

مستوى الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري؛ لذلك فإن التخطيط الاقتصادي في رأيهم لا يقدم حلا لمعضلة التخلف الاقتصادي بالبلدان المتخلفة، بل إن التنمية تتحقق فيها من خلال التحول الجاد نحو اقتصاد السوق، وترك آلياته لتقوم بعملية تخصيص الموارد، وتحديد الأسعار في سوق المنافسة تبعا لحافز الربح، مشيرين في ذلك إلى تجربة النمور الآسيوية[1].

سادساً- المفهوم الكينزي:

لقد شكل التحليل الكينزي [2] ظهور قطيعة مع مرحلة سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة، بحيث تستخدم وفقا لأكثر مثلوية ممكنة، وأن التنمية هي تغيرات تتم فجأة حيثما تسمح الهياكل بأكبر قدر من المبادرة الفردية، والتي لا تتعارض عند " كينز" مع الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل، من خلال التركيز على الاستثمار، فتنتعش المؤسسات ويتحقق الازدهار الاقتصادي.

لذلك فإن " كينز" رأى في الدولة عاملا اقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه؛ إذ بإمكانها الاستثمار حيث يقل الحافز والتفاؤل لدى الأفراد، كما أنها تحصل على دخل، وتقوم بالإنفاق وتمارس الادخار والاستثمار؛ ومن ثم فإنه عليها مواجهة مشكل البطالة وقلة الطلب؛ ولذلك لابد أن تستعمل الوسائل والتدابير اللازمة للزيادة من الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ويرتفع مستوى التشغيل[3].

سابعاً- المفكرون الكينزيون الجدد:

إن مسألة النمو على الأمد الطويل كما هي في النظرية الاقتصادية حاليا لم يتم تطويرها من قبل **كينز** نفسه، بل تمت من قبل المنظرين **الكينزيين الجدد** (المحدثين) الذين واصلوا أفكاره وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة، وقد وُفِّقُوا خلافا لموقف الكلاسيكيين الجدد (**سولو** R.M.Solow) مثلا الذين يميلون إلى التأكيد على إمكانية ثنائية من النمو المتوازن والتشغيل التام، من خلال تعديل الأسعار النسبية وذلك تطابقا مع التحليل الكلاسيكي.

(1) عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

(2) نسبة إلى جون ماينر كينز John Maynard Keynes (1883-1946) إبن أخد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة التقليدية، وهو جون نيفل كينز، درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد أستاذه مارشال، ثم حقق أمله في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز والذي أسفر عن اتفاقيتين دوليتين، اختصتا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، أحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود سنة 1936.

(3) حول مجموعة التدابير التي تمارسها الدولة على المستوى الوطني والتي تتعلق بالسياسة النقدية والاستثمار العام وإعادة توزيع الدخول، راجع: عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 583-592.

وبشكل عام، فقد تشكلت النماذج الكينزية الحديثة في إطار تفسير العوامل الكامنة وراء الأداء الناجح لاقتصاديات دول جنوب – شرق آسيا، خلال الفترة الممتدة منذ منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات من ناحية، ولتفسير عدم قدرة دول أخرى (في إفريقيا وأمريكا اللاتينية) على تحقيق نفس الأداء. ووفقا لرواد هذا الاتجاه، فإن النمو يتحدد بمجموعة عوامل هي: رصيد لرأس المال المادي والبشري، والبحوث والتطوير، ورصيد الدولة من المعارف والأفكار (التقدم الفني) التي تتحدد بدورها بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر على هيكل الحوافز. وحيث أن بعض هذه العوامل يتميز بخصائص السلعة العامة (منها على سبيل المثال: عدم قابلية تجزئة المعارف والأفكار وصعوبة احتكارها أو حفظها سِرًّا)، فإن القطاع الخاص لن يقبل الاستثمار فيها؛ الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة لقيامها بدور ملائم للتحولات الاقتصادية على الصعيد الدولي[1]، ولكن الدولة في نظر البعض: " لا تستطيع خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص دون وجود جهاز إداري مؤهل وفعال ومتأهب للاضطلاع برسالته، وأن يكون محصنا كذلك من السيطرة السياسية المباشرة عليه" [2]، وهو أمر يعدُّ ضروريا أكثر بالنسبة للبلدان المتخلفة؛ حتى يكتمل التحول إلى اقتصاد السوق ولكي يعمل جيدا، وذلك يتطلب إلزام كل الأطراف بمراعاة قواعد السوق، خصوصا وأن المبدأ الموجه في اقتصاد السوق كما يذكُر دعاته هو "كل شيء مسموحٌ به ما لم يتم منعُه صراحة ".

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهميتها.

التنمية الاقتصادية هي عمليةٌ متعددة الأبعاد، تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة، وفيما يلي توضيحٌ لأبعادها وأهدافها وأهميتها.

أولاً- أبعاد التنمية الاقتصادية:

يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية أبعاداً مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي[3]:

1- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقية أن التنمية هي نقيضٌ للتخلف؛ وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق

(1) نيفين محمد طريح، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص 42-43.

(2) إبراهيم أحمد البدوي: فعالية الإصلاح الهيكلي كاستراتيجية لنمو الصادرات "، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، القاهرة، العدد 4، ديسمبر 1994- فبراير 1995، ص 14.

(3) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، ط 1، 2007، ص 131-134.

الداخلية. وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا؛ ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي.

2- البعد الاجتماعي للتنمية:

ترتب على توسيع التنمية أمران، بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة. وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية.

3- البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

4- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشهد عقد الستينات نشأة منظمة الجات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونتكاد (UNCTAD)، أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

5- البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهومٌ واسع يشمل كل جوانب الحياة، ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية[1].

إذن، " التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والمنهج الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخول والنواتج، وهي بذلك تشمل التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل تقود إلى تحسين اتجاهات الناس

(1) مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 131-134.

لتشمل عاداتهم وتقاليدهم، لكن التنمية وبالرغم من كونها تعرف على مستوى دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير المنهج الاقتصادي والاجتماعي"[1].

ثانياً- أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهدافٌ عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا يُنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما يُنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال؛ نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1- زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على وجه الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها وازدياد نمو عدد سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشى تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني[2].

والدخل الوطني الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة في خلال فترة زمنية معينة. وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا. فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الوطني الحقيقي، غير أن حدود هذه الزيادة من جهة أخرى تتوقف على إمكانيات الدولة المادية والفنية؛ فكلما توافرت رؤوس أموال وكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل الوطني الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا[3].

(1) أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 61.

(2) أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، القاهرة، ط 1، 2014م، ص 16.

(3) المرجع نفسه، ص 17.

إذا، يمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات[1].

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يضمنه هذا التعبير من معاني؛ ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل الوطني فإن هذا قد يحدث فعلاً، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى معيشته[2].

كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة؛ وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله إن لم ينخفض. من هذا نجد أن هدفا كرفع مستوى المعيشة، إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلدان المتخلفة والتي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل؛ فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وبالعكس كلما كان منخفضا كلما دل على انخفاض مستوى معيشته؛ وبالتالي فمستوى المعيشة يقاس بما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات[3].

لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية، وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني هو مقياس هذا المستوى من المعيشة، فلابد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى لها رفع مستوى معيشته بالتالي. وتحقيق هذا قد لا يقف عند

(1) ياسين بوضياف، " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية "، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ، تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 5، جوان 2016، ص 5.

(2) أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(3) المرجع نفسه، ص 18.

حد خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات في هيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل الوطني؛ فيجب العمل على تنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد إلى المعدل المناسب، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

يُعدُّ هذا الهدف من الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول المتخلفة على الرغم من انخفاض الدخل الوطني وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات؛ إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل من الدخل الوطني، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة، وتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني[1].

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي الضياع الاقتصادي؛ فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترض أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة[2].

ولو أننا نرى أن غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبيه الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى. وعلى ذلك، فليس من الغريب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

نعني ذلك عدم اعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل الوطني، سواءً أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناع، وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرّض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل؛ مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية؛ لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات، وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل الوطني، كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في

(1) تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1992، ص 83.

(2) أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 19.

إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة[1].

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي[2]:

- ✓ توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار؛
- ✓ تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللاّمساواة في توزيع الدخول؛
- ✓ تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد، وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛
- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة، واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

5- بناء الأساس المادي للتقدم:

من تعرفينا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية؛ فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد. فالتنمية الاقتصادية يجب أن تقترن بـالبناء الأساسي المادي للتقدم (Construction Of The Material basis for progress) متمثلا في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي، ولا يأتي هذا إلا ببناء الصناعات الثقيلة والتي تمد إلى الاقتصاد الوطني باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج (Reproduction Process). كذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية، وبعدها يختار الاقتصاد الوطني طريقة تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية.

ثالثاً- أهمية التنمية الاقتصادية:

تتضح أهمية التنمية الاقتصادية من خلال:

(1) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمّان، الأردن، 2008 ، ص 68.

(2) سمية موري و بلحاج فراجي، " أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقاربة تحليلية وقياسية " ، مجلة استراتيجية وتنمية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 7، جويلية 2014، ص 211.

1- تعد وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والفجوة التقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة. وفي هذا الإطار يجب أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على تقليص حدة هذه الفجوة، إذ تتمثل في[1]:

أ- العوامل الاقتصادية: تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي، وتتمثل في:

- ✓ التبعية الاقتصادية إلى الخارج؛
- ✓ سياسة نمط الإنتاج الواحد؛
- ✓ ضعف البنيان الصناعي؛
- ✓ ضعف البنيان الزراعي؛
- ✓ نقص رؤوس الأموال؛
- ✓ انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة؛
- ✓ انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
- ✓ سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- ✓ استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ✓ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ب- العوامل غير الاقتصادية: تتمثل في:

- ✓ الزيادة السكانية الهائلة؛
- ✓ انخفاض المستوى الصحي؛
- ✓ سوء التغذية؛
- ✓ انخفاض مستوى التعليم؛
- ✓ ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل المختلفة تدريجيا، بتبني استراتيجية مدروسة وواضحة؛ من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، لتضييق الفجوة بينهما وبين الدول المتقدمة.

(1) سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، تصدر عن جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2018، ص 260.

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته. فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حال ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، التي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة؛ الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية. ومن أجل التخلص من هذه التبعية تدريجيا، يجب تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا سليما وعقلانيا[1].

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

هناك مؤشرات اقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى اصطلح عليها بالمؤشرات غير الاقتصادية.

أولاً- المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية:

كان مؤشر الدخل الوطني أو الناتج الوطني الإجمالي (GNP) المؤشر المهيمن على قياس التنمية؛ لسهولة استخدامه وإمكانية عمل نماذج رياضية من خلاله هو؛ لذلك قبل التطرق إلى المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية الاقتصادية، سنعرض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

أ- تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

هو القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة[2].

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية (أي بالأسعار الجارية) لمختلف السلع والخدمات ذات الاستعمال النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة، ويطرح التعريف أربعة مفاهيم تتطلب تفصيلا أكثر وهي[3]:

- **القيمة السوقية:** تقييم السلع والخدمات ذات الاستعمال النهائي التي يتضمنها الناتج المحلي الإجمالي وفق الأسعار الممارسة في السوق وبقيمة عملة البلد المعني بالدراسة أو كذلك بقيمة الدولار للقيام بعملية

(1) سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 261.

(2) أحمد بطال، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، جامعة العنبر، العراق، أفريل 2020 https://www.researchgate.net/publication/340399299، ص 2.

(3) كمال بوصافي، الاقتصاد الكلي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 22.

المقارنة بين النواتج المحلية الإجمالية للدول، ينعت الناتج المحلي الإجمالي الجاري Prix courant أيضا بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي Prix nominal.

- السلع والخدمات ذات الاستعمال النهائي:

- الناتج المحلي الإجمالي يتضمن فقط السلع والخدمات الموجهة للاستعمال النهائي وليس لإعادة بيعها واستعمالها لإنتاج سلع أو خدمات أخرى، فنجد منها ما هو موجه للاستهلاك (فواكه، ثلاجة، خدمات النقل، خدمات الهاتف... إلخ). ومنها ما يكون رأس المال وتسمى أيضا السلع الاستثمارية (آلات، مباني، طرق ... إلخ) ومن السلع والخدمات التي تستعملها الدولة في تسيير وتجهيز مصالحها العمومية وأخر يتوجه إلى الخارج وما بقي منها خلال السنة ولم يستعمل في أحد هذه الاستعمالات يحسب في المخزون.

- يستثنى في عملية تقييم السلع الوسيطة التي تستعمل في الإنتاج لتحقيق إنتاج آخر فتحول أو تندثر خلال العملية الإنتاجية (المواد الأولية، المواد النصف المصنعة، الوقود، الكهرباء ... إلخ).

- نقوم بهذا الاستثناء حتى نتفادى التقييم المزدوج للمنتج فالخيط المستعمل في قطاع النسيج لا يحسب والقماش المستعمل في قطاع الملابس الجاهزة لا يحسب وإنما نحسب فقط الملابس الجاهزة.

- الاقتصاد المحلي، الاقتصاد الوطني[1]:

- تستعمل عبارة " المحلية " للتعبير عن ما ينتج من سلع وخدمات ذات الاستعمال النهائي من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل الإقليم الاقتصادي دون النظر في جنسية الأعوان.
- في حين نستعمل عبارة " الوطنية " للتعبير عن ما ينتج من سلع وخدمات ذات الاستعمال النهائي من طرف الأعوان الاقتصاديين الحاملين لجنسية البلد سواء كان هؤلاء مقيمون داخل البلد أو خارجه ويسمى في هذا الناتج، بالناتج الوطني الإجمالي (GNP).

✓ **المدة الزمنية:** تقيم فقط السلع والخدمات المنتجة خلال السنة ولا تدخل تلك المنتجة في السنوات الماضية هناك من الدول التي تتميز بجهاز إحصائي قوي تستطيع تقييم ناتجها المحلي والوطني حتى في الثلاثي (Trimestre).

كما يعرف بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل: الزراعة، التعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج

(1) المرجع نفسه، ص 24.

الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب[1].

ب- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي[2]:

- طريقة الإنفاق:

تتكون قطاعات الاقتصاد الوطني من أربع قطاعات هي القطاع العائلي، وقطاع المنتجين، قطاع الحكومة والقطاع الخارجي حيث يقوم كل قطاع من هذه القطاعات بنوع معين من الإنفاق، بحيث يكون في مجموعة إجمالي الإنفاق الكلي Total Expenditure أو الطلب الكلي Aggregate Demand والذي لا بد أن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي GDP أو العرض الكلي Aggregate Supply وحسب هذه الطريقة فإن[3]:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق= الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (الخاص) + الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي الاستهلاكي+ صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات – الواردات).

$$GDP = C + I + NX\ (X - M)$$

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن الإنفاق الكلي يتكون من:

- ✓ **الإنفاق الاستهلاكي الخاص (العائلي):**

يشتمل الإنفاق الاستهلاكي العائلي على ثلاثة أمور هي[4]:

- شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالمواد الغذائية والملابس.
- شراء السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأثاث والثلاجة والتلفزيون.
- الإنفاق على الخدمات المختلفة مثل رسوم التعليم، العلاج، التأمين، السياحة، السفر والخدمات البنكية...إلخ

- ✓ **الإنفاق الاستثماري:**

يعرف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فإنشاء مصنع لإنتاج سلعة معينة يمثل استثمارا لأنه يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني،

(1) المرجع نفسه، ص 26.

(2) أحمد بطال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(3) كمال بوصافي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(4) أحمد بطال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

كما أن إنشاء شركة نقل وشحن تمثل استثمارا لأنها تؤدي إلى توفير خدمة يحتاجها المجتمع كما تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني[1].

- ✓ **الإنفاق الحكومي:**

يشمل الإنفاق الحكومي العديد من النفقات منها[2]:

- دفع رواتب الموظفين الحكوميين كالأطباء والمهندسين والمدرسين وأصحاب الحرف والمهن العاملين في القطاع الحكومي.
- مشتريات الحكومة من السلع والخدمات كالأثاث والأدوات المكتبية، وهي تشبه في ذلك القطاع العائلي من حيث الإنفاق الاستهلاكي.
- قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقد مع مقاولين للقيام بهذه الأعمال.

- ✓ **إنفاق القطاع الخارجي:**

يشمل الإنفاق في هذا القطاع على عنصرين[3]:

- الصادرات (Exports): هي ما يتم تصديره من سلع وخدمات تنتج محليا إلى دول العالم الخارجي.
- الواردات (Imports): هي ما يتم استيراده من سلع وخدمات تنتج خارج الاقتصاد الوطني.

والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي، وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي (الطلب الكلي).

- **طريقة الدخل:** حسب هذه الطريقة فإن[4]:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال- الإعانات الإنتاجية

والمعادلة السابقة يطلق عليها أيضا إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق، ويمكن أن نفسر مكونات المعادلة السابقة في النقاط التالية:

صافي الدخل المحلي Net Domestic Income (NDI): ويطلق عليها أيضا قيمة الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو يساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

(1) المرجع نفسه، ص 10.

(2) المرجع نفسه، ص 11.

(3) كمال بوصافي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(4) محمد عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، فبراير 2016، ص 12.

ويعرف صافي الدخل المحلي بأنه عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، ومن هذا التعريف يتضح لنا أنه لابد أن تساهم عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصل عليه من دخول ضمن الدخل المحلي، معنى ذلك أن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومة بدفعها للعجزة والمسنين والمعوقين لا تدخل ضمن قيمة الدخل المحلي، كذلك انتقال ملكية أصل من الأصول القائمة كالمنزل أو الأوراق المالية كالأسهم والسندات لا تدخل في حساب الدخل المحلي[1].

لذا فالعوائد أو الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، والتي تدخل في حساب الدخل المحلي هي[2]:

- **الأجور والمرتبات (Wages and Salaries):** وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية أو بدل السكن وغيره.
- **الأرباح والفوائد (Profits and Interest):** فالأرباح مثل: أرباح الشركات والمؤسسات التعاونية وغيرها، أما الفوائد الربوية فتمثل العائد على الأموال المودعة في البنوك أو التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال نتيجة لعمليات الإقراض التي يقومون بها.
- **الإيجارات (Rents):** وتشتمل على إيجارات المساكن والمحلات التجارية والمزارع، كما تشتمل على قيمة تقديرية لإيجارات المساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراعات أو حقوق التأليف.
- **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة** : وهي التي لا تدخل ضمن البنود السابقة مثل دخول أصحاب المحلات الصغيرة كالبقالات الصغيرة والمطاعم وغيرها.
- **طريقة الإنتاج (طريقة الناتج من السلع النهائية والخدمات):**

يمكن احتساب إجمالي الناتج المحلي بطريقة حسب المعادلة التالية[3]:

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج = السلع الزراعية + السلع الصناعية + الخدمات المختلفة.

وتشمل الخدمات المختلفة، الخدمات الصحية، التعليمية، السياحية، المهنية، خدمات النقل والمواصلات... إلخ.

(1) أحمد بطال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) محمد عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

والجدير بالذكر أن **إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق= إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل= إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنتاج** وهذا يعني أن **إجمالي الإنفاق الكلي= إجمالي الدخل المحلي= إجمالي الناتج المحلي**

ويمكن أن نوضح الطرق الثلاث لقياس الناتج المحلي ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): طرق قياس الناتج المحلي

طريقة الإنفاق	طريقة الدخل	طريقة الإنتاج
إجمالي الإنفاق الكلي الإنفاق الاستهلاكي العائلي - السلع الاستهلاكية المعمرة. - الخدمات. (+) الإنفاق الاستثماري: - التكوين الرأسمالي الثابت. - التغير في المخزون السلعي. - الاستثمار في المباني السكنية. (+) الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: - دفع رواتب موظفين حكوميين. - مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. - بناء المؤسسات الحكومية. (+) صافي الإنفاق الخارجي الصادرات من السلع والخدمات. (-) الواردات من السلع الخدمات.	عوائد عناصر الإنتاج الأجور والمرتبات (+) الفوائد الربوية والأرباح. (+) الإيجارات. (+) دخول أصحاب الأعمال الصغيرة التي لم تدخل في البنود السابقة. (=) صافي الدخل المحلي. (+) الضرائب غير المباشرة. (+) اهتلاك رأس المال. (-) إعانات الإنتاج	السلع النهائية والخدمات سلع زراعية (+) سلع صناعية. (+) الخدمات: - خدمات تعليمية. - خدمات صحية. - خدمات مهنية. - خدمات سياحية. -خدمات نقل.
(=) إجمالي الناتج المحلي	**(=) إجمالي الناتج المحلي**	**(=) إجمالي الناتج المحلي**

المصدر: أحمد بطال، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، جامعة العنبر، العراق، أفريل 2020 https://www.researchgate.net/publication/340399299، ص 14.

2- معايير الدخل لقياس التنمية الاقتصادية:

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي. ومن صعوبات استخدام هذه المعايير هي ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تُحسب ضمن إجمالي الناتج الوطني، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم

ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، وسوف يتم تناولها على النحو التالي[1]:

أ- معيار الدخل الوطني الكلي:

يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب؛ وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية. فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان، كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[2].

ب- معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني. في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل. غير أن هذا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق، فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل[3].

ج- معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته، ونظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها، وقضية أخرى وليست أخيرة هي هل نقسم إجمالي الدخل الوطني على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين (Working force) دون غيرهم؛ فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم من نواحي الإنتاج. ويعتقد الأستاذ كندلبرجر (Charles Kindleberger) أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاج وليس إلى مستوى المعيشة، أي إلى الدخل المنتج

(1) واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2008، ص 57.

(2) المرجع نفسه، ص 57.

(3) المرجع نفسه، ص 57.

وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به؛ لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط[1].

د- معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي:

وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هيكس وهارود – دومار، وعبَّر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي[2]:

- معدل الادخار الصافي (Net saving)؛
- إنتاجية رأس المال (Productivity of Capital)؛
- معدل نمو السكان (Growth Population).

3- المعايير الهيكلية لقياس التنمية الاقتصادية:

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية – التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية أو الاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية)، حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة، وكذلك حتى تبقي على أسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها: حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسة للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه[3].

وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها.

وبناءً على ذلك فإن من أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة يتمثل في[4]:

(1) https://almerja.com/reading.php , 20/12/2020 .

(2) واثق علي الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(3) محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مكتبة طريق العلم، الإسكندرية، 2008، ص 127.

(4) https://almerja.com/reading.php, 21/12/2020.

أ- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
ب- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
ج- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي، ويعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

ثانياً- المعايير الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات؛ فهناك الجوانب الصحية، والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التي تعكس مستوى المعيشة، ومن ثم الجانب الاقتصادي. وإن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء وغير ذلك من الجوانب الأخرى.

تنقسم المعايير الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية إلى نوعين من المعايير: إحداهما معايير فردية تعكس جانبا واحدا من جوانب الحياة، والأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة، وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي[1]:

1- المعايير الصحية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي[2]:

أ- **عدد الوفيات لكل ألف من السكان:** عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات من الأطفال الرضع " أقل من سنة ") فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية، وعدم كفاية الغذاء، وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.

ب- **معدل توقع الحياة عند الميلاد:** أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات، وهكذا.

ويوضح الجدول التالي بعض المؤشرات الصحية في بعض الدول النامية:

(1) إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 249.

(2) محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 109.

جدول رقم (1-2): معدلات الولادات والوفيات لكل 100 شخص لسنة 2019

البيان / الدولة	معدل المواليد الخام لكل 1000 شخص	معدل الوفيات لكل 1000 شخص
الجزائر	24	5
أستراليا	12	7
كندا	10	8
الصين	11	7
فرنسا	11	9
الهند	18	7
غانا	29	7
إيران	18	5
العراق	29	5
الأردن	21	4
ليبيا	18	5
مالي	41	9

المصدر: جداول ومؤشرات التنمية، www.data.worldbank.org

ويتضح من بيانات الجدول ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات في الأقاليم شديدة الفقر بالمقارنة بالأقاليم النامية الأخرى، فتبلغ معدلات الولادات 41 في الألف ومعدلات الوفيات 9 في الألف في دولة مالي، على عكس الوضع في كندا، حيث نجد الأرقام على التوالي 10، 8 في الألف.

ويوضح الجدول التالي بعض بيانات السكان والتركيبة السكانية لبعض الدول:

جدول رقم (1-3): متوسط عدد السكان والتركيبة السكانية لبعض الدول خلال 2000-2020

	عدد السكان		متوسط عدد السكان السنوي	التركيبة العمرية للسكان سنة 2020		
	2000	2020	2020-2000	0-14 سنة	15-64 سنة	أكثر من 64 سنة
الجزائر	31.0	43.9	1.7	31	62	7
أستراليا	19.2	25.7	1.5	19	64	16
كندا	30.7	38.0	1.1	16	66	18
الصين	1.262.6	1.410.9	0.6	18	70	12
فرنسا	60.9	67.4	0.5	18	62	21
الهند	1.056.6	1380.0	1.3	26	67	7
غانا	19.3	31.1	2.4	37	60	3
إيران	65.6	84.0	1.2	25	69	7
العراق	23.5	40.2	2.7	38	59	3
الأردن	5.1	10.2	3.4	33	63	4

ليبيا	5.4	6.9	1.2	28	68	5
مالي	10.9	20.3	3.1	47	51	2

المصدر: جداول ومؤشرات التنمية www.data.worldbank.org

يتضح من بيانات الجدول ارتفاع معدلات السكان في الدول النامية عامة بالمقارنة بالدول المتقدمة، حيث تبلغ متوسطات عدد السكان في الصين والهند 0.6 و1.3 على التوالي، فالصورة تكون أوضح بالمقارنة بالدول الأكثر تقدما.

ويوضح الجدول التالي ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية:

جدول رقم (1-4): ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	ترتيب الدولة
دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة		
كندا	0.929	16
النرويج	0.957	1
الولايات المتحدة الأمريكية	0.926	17
الكويت	0.806	64
البحرين	0.852	42
قطر	0.848	45
الإمارات العربية المتحدة	0.890	31
دول ذات تنمية بشرية متوسطة		
كولومبيا	0.767	83
ليبيا	0.724	105
عمان	0.729	102
مصر	0.704	116
دول ذات تنمية بشرية منخفضة		
مدغشقر	0.528	164
السودان	0.510	170
اليمن	0.470	179
سيراليون	0.452	182

المصدر: تقرير التنمية البشرية، برنامج .... ، بيروت 2019.

2- المعايير التعليمية:

التعليم له أثر الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل[1].

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي[2]:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع؛

ج- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ويوضح الجدول التالي بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات التعليمية في عينة من الدول النامية والدول المتقدمة:

جدول رقم(1-5): بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول

البيان	نسبة المتعلمين من الكبار (1990)	نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي من العدد الإجمالي في سن الابتدائي		نسبة المقيدين في التعليم الثانوي من العدد الإجمالي في سن الثانوي	
الدولة	%	1965	1989/88	1965	1989/88
بنجلاديش	35.3	49	63	12	17
تشاد	29.8	34	138	1	7
السودان	27.1	29	58	4	20
مصر	48.4	75	87	26	81
كوريا الجنوبية	96	100	100	35	87
اليابان	99	100	100	82	96
المملكة المتحدة	99	92	100	66	97

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2004، البنك الدولي، 2004، ص ص55- 56 وكذلك: Thirlwall, op, cit , p12 .

يتضح من بيانات الجدول أن نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي منخفضة نسبيا في الدول النامية، مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، إلا أننا نلاحظ تحسن هذه النسب في السنوات الأخيرة في الدول النامية، حيث بدأت تهتم بالتعليم وتوليه اهتماما كبيرا.

3- معايير التغذية:

(1) محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 113.

(2) إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 250.

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي[1]:

أ- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ويبين الجدول التالي بعض البيانات الخاصة بالتغذية في مجموعة من الدول النامية:

جدول رقم (1-6): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2019م

السلع الغذائية	اللحوم	الألبان	الحبوب	الحبوب الزيتية	الخضر	الفاكهة	السكر
المتاح من الإنتاج (ألف طن)	5441	28780	46075	7509	44459	27823	3457
الواردات (ألف طن)	2903	2258	13954	13954	2307	4518	2820
الاستهلاك (ألف طن)	8344	31038	21463	21463	46766	32341	6277
نسبة الاكتفاء الذاتي	%65	%93	%35	%35	%95	%86	%55

المصدر: استمارات الإحصاء لمؤشرات الأمن الغذائي من بعض الدول العربية وموقع مركز التجارة الدولية.

جدول رقم (1-7): الحالة الراهنة للتغذية في المنطقة العربية والعالم عام 2017م

الدولة	متوسط نسبة انتشار نقص التغذية من إجمالي السكان في الفترة (2015-2017)	الدولة	البدانة لدى البالغين(%) 2017
الكويت	2.5	الكويت	34.9
اليمن	34.4	قطر	34.6
العراق	27.7	السعودية	32.2
السودان	25.2	مصر	29.3
جيبوتي	19.7	الأردن	29
الأردن	13.5	الإمارات	28.6
موريتانيا	11.3	ليبيا	28.5
لبنان	10.9	البحرين	28
العالم	10.7	لبنان	27.3
السعودية	5.5	تونس	24.2
سلطنة عمان	5.4	العراق	22.4
تونس	4.9	سلطنة عمان	22
مصر	4.8	الجزائر	21.6
الجزائر	4.7	سوريا	20.6

(1) إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره ، ص 251.

المغرب	3.9	المغرب	20.6
الإمارات	2.5	العالم	12.8
البحرين	غ.م	اليمن	11.4
جزر القمر	غ.م	موريتانيا	8.4
سوريا	غ.م	جيبوتي	8
الصومال	غ.م	السودان	6.9
قطر	غ.م	الصومال	6.9
ليبيا	غ.م	جزر القمر	6.7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018.

- مؤشر انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد (2015–2017) (% من إجمالي السكان) متوفرة بيانات فقط لكل من مصر (10.1%) والعالم (9.1%).
- مؤشر الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (%) 2017 متوفرة بيانات فقط لكل من السودان (16.3%) وسلطنة عمان (7.5%) والكويت (3.1%) ومصر (9.5%) وموريتانيا (14.8%) واليمن (16.3%) والعالم (7.7%).
- مؤشر الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم (%) 2017 متوفرة بيانات فقط لكل من السودان (38.2%) وسلطنة عمان (14.1%) والكويت (4.9%) ومصر (22.3%) وموريتانيا (27.9%) واليمن (46.5%) والعالم (22.9%).
- الأطفال دون سنة الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد (%) 2017 م متوفرة بيانات فقط لكل من السودان (3%) وسلطنة عمان (4.4%) والكويت (6%) ومصر (15.7%) وموريتانيا (1.3%) واليمن (2%) والعالم (6%).

المبحث الثاني:

العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في البلد هي عوامل متعلقة بالبيئة السياسية، وبالبيئة الاجتماعية، وعوامل متعلقة بقطاع السياحة وبقطاع الصناعة.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والبيئة السياسية.

هناك ترابطٌ جذري بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي[1]:

- إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية، وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.
- في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.
- غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في العالم العربي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمة وبلا حدود، وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير[2].
- إن كثيرا مما يعده السياسيون في السلطة إيديولجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالبا ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية؛ هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجا للتطور العلمي الحديث[3].
- إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد[4].

(1) ياسين بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(2) أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص 318–230.

(3) المرجع نفسه، ص 318–230.

(4) ياسين بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- استنساخ تجارب سابقة تتبع أيديولوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن العالم العربي، أو اتباع الوصايا الليبرالية الجاهزة التي تساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي[1].
- إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية، وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة، مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها، لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطا قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات[2].
- إن مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفا من نتائج تلك الأعمال[3].
- لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية، أيا كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7–8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوروبية تمثل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة. كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجا مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها[4].
- أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد، وفي أحيان

(1) أحمد بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 318–230.

(2) ياسين بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(3) فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(4) المرجع نفسه، ص 68.

كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلبا في تطبيق خطط التنمية.

- إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلا عرضيا مع ما يفكر به الاقتصاديون.
- إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تعد من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة، بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية؛ فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب[1].
- لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركنا أساسيا من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول، وأعطى مركزا مهما في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي. وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية، بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستراتيجية، فضلا عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان ا للصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميدانا خصبا للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي، وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغل والمستغَل[2].
- يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية المتدنية ودون الوصول إلى تنمية حقيقية في جانبها الاقتصادي، وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الإيجابية؛ من ذلك نرى ضرورة أن يسير الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت، بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع

(1) ياسين بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(2) فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

مراحل بناء الاقتصاد الحر والسياسة، ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي انطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة[1].

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية.

أولاً- مفهوم التنمية الاجتماعية:

قد تختلف نظرة الاقتصاديين عن نظرة الاجتماعيين وعن بقية الأطياف التي تبحث في مجال التنمية الاجتماعية. فالفريق الأول يركز على المؤشرات المادية للرفاه الاجتماعي والوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه، باعتباره حقا لكل مواطن، تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة. أما الفريق الثاني فيعني بها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي، نفسي واجتماعي[2].

ثانياً- متطلبات التنمية الاجتماعية:

تعتمد التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافها على مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها إحداث تغير متكامل ومقصود ومرغوب في المجتمعات، ويمكن تحديد المتطلبات الاجتماعية في ثلاثة محاور: تغير بنائي، دفعة قوية، استراتيجية ملائمة، وهذه المتطلبات الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة، بدونها لا تتحقق متطلبات النجاح.

1- التغيير البنائي أو البنياني:

ورثت الدول النامية الكثير من المشكلات التي رسبت وتراكمت مع مر السنين، وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية، كل هذه الخصائص أصبحت تمثل تحديات أساسية بالنسبة للدول النامية، وأصبح من الصعب أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لتلك الدول. هذا التغيير يجب أن يتصف بالعمق والجذرية والشمول والامتداد، وإلا فلن تتحقق مقومات النجاح؛ وعليه فالتغيير البنائي واحد من مجموعة المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية[3].

2- الدفعة القوية:

يقتضي خروج الدول النامية من حالة التخلف حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، هذه الدفعة ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع

(1) ياسين بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(2) أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المطبعة العالمية، القاهرة، ط 1، 1995، ص 3-4.

(3) علي حميدوش، " دور التنمية الإنسانية في تحسين إنتاجية المؤسسة "، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول التنمية الإنسانية وتسير المؤسسة الذي نظمه المركز الجامعي بالمدية، يومي 15 و16 ديسمبر 2004، ص 153.

وإحداث التقدم الممكن في أسرع وقت. ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد، وبجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان، وبتأمين العلاج، والتوسع في مشروعات الإسكان، وغير ذلك؛ وتحقيق ذلك يتم عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع، من خلال تعبئة الموارد الذاتية (بشرية ومادية) في نطاق بناء اجتماعي متحرر من التبعية الاقتصادية أو الثقافية[1].

3- الاستراتيجية الملائمة:

يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي. وينبغي أن تقوم الاستراتيجية التنموية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

وتتوقف الاستراتيجية المختارة على العديد من الاعتبارات من أهمها[2]:

- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف؛
- نوع الحكم السائد في البلد؛
- درجة الاستقرار السياسي، ونوعية إدارة وشكل الجهاز الحكومي؛
- طبيعة النظام الاقتصادي، ونوعية التركيب الطبقي؛
- تركيبة المجتمع من حيث السكان، ومستويات التعليم، والصحة، والقيم السائدة في المجتمع.

ثالثاً- التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية متطلباتٌ تحتاج إليها لتحقيق أهدافها على أحسن وجه وأولها كيفيات التمويل لهما.

1- كيفيات التمويل للجانبين الاقتصادي والاجتماعي:

كما ذكرنا سلفا فإن هدف التنمية الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت بين الدخول؛ غير أن زيادة الدخل لن تتأتى إلا من زيادة الإنتاج وتنوع مصادره، لتستعيض به عن جزء من السلع التي كانت تستوردها من الخارج، وحتى يتحول مدلول التنمية الاقتصادية إلى تنمية التجارة الخارجية، وهو ضرورة حيوية للدول النامية، لأنها مصدر لتدفق العملات الصعبة، غير أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمويل لتنفيذ برامج التنمية ومشروعاتها التي تتضمنها الخطط، سواءً كانت داخلية أو خارجية.

(1) أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(2) علي حميدوش، مرجع سبق ذكره، ص 154.

أ- المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يقصد بالتمويل الداخلي أن يتم توفير الموارد المالية عن طريق الموارد المحلية التي تؤمنها المصادر الداخلية، ويمكن تصنيف هذه المصادر في:

- **التمويل عن طريق الادخار الداخلي:** يعرف الادخار بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك (أي: الادخار= الدخل – الاستهلاك). والادخار له شقان: الأول اختياري يقوم به الأفراد والمؤسسات وبمحض إرادتهم، والثاني إجباري يفرض عن خارج إرادة الأفراد والمؤسسات، وكلاهما يساهمان في تكوين رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، هناك ادخار قطاع الأعمال والذي يشمل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وهذا النوع من الادخار يسمى الادخار الخاص، أما الادخار العام فيتمثل في مدخرات الحكومة والتي تنشأ عن زيادة الإيرادات الحكومية عن نفقاتها الجارية[1].
- **التمويل عن طريق فرض الضرائب:** الضريبة هي المورد الطبيعي للخزانة العامة في الدول المتقدمة، غير أن حجم الضرائب المحصل عليها في الدول النامية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة للقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الإجباري، وهي تمثل اقتطاعا إجباريا ونهائيا تقوم به السلطة العامة من دخول الأفراد والمؤسسات[2].
- **التمويل عن طريق استحداث المزيد من النقد:** استحداث المزيد من النقد معناه أن تُصدِر الدولة عملة ورقية أو تقترض حاجاتها من البنك المكلف بالإصدار، وهذا ما يسمى بالالتجاء إلى التضخيم، وهو معروف أثره على الأثمان نتيجة زيادة النقد المتداول دون زيادة في الإنتاج، وسينتج عن ذلك انخفاض في القيمة الحقيقية للأجور، وانخفاض الدخل الحقيقي، وزيادة التكاليف، وغلاء المعيشة، وتقلص القدرة على المنافسة[3].
- **التمويل عن طريق الاقتراض:** تلجأ الحكومات إلى أسواقها المالية لإبرام القروض المحلية لتوظف من خلالها مدخرات مواطنيها ومن مزايا هذا الأسلوب[4]:
  - عندما تقوم الدولة بعقد القرض الداخلي لا تكلف تسديده فوائد فضلا عن رأسماله بنقد محلي؛
  - الاقتراض الداخلي يتيح لأبناء المجتمع استثمار أمواله في بلدانهم؛
  - ✓ - الاقتراض الداخلي يذكي وعي الادخار ولأنه عامل أمان خصوصا عند شراء السندات الحكومية.

(1) إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، 2000، ص 143.

(2) علي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(3) أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 104.

(4) علي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ب- المصادر الخارجية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر فتح أسواق جديدة للدول الغنية أمراً لابد منه لتحقيق التوازن الاقتصادي العالمي، ويتأتَّى ذلك عن طريق قيام التنمية في الدول النامية. إن المعونات والإمدادات الفنية والتكنولوجية التي يتوجب أن تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدت حقيقة واضحة، ولها أثر بعيد في دفع حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وتجنب الأخطار في الدول المتقدمة من جراء الإخفاقات في النهوض بالدول المتقدمة، وقد أدركت هذه الأخيرة أهمية التنمية في الدول النامية، فقامت الكثير من المبادرات، ونذكر على وجه الخصوص مبادرة الشراكة الأورومتوسطية، ومن صور الموارد الخارجية نذكر التالي:

- **القروض والمنح:** إن القروض والمنح الخارجية توسع من دائرة الموارد المتاحة، وتساعد على زيادة سرعة التراكم لرأس المال الذي يساهم في تكلفة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ويخلق هذا الاستثمار الاجتماعي قوة عاملة أفضل تدريبيا، وأحسن صحة، وأوسع تكيفا، وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية[1].
- **المعونات:** تعتبر المعونات المقدمة من الدول الصناعية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، غير أن هذه المعونات قد تفقد أهميتها وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمعونات الفنية؛ ذلك أن برامج التنمية تحتاج إلى عوامل أخرى أكثر من المشورة الفنية والتي قد لا تجد الطريق لتنفيذها لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية المرتبطة بالخبراء الذين يكلفون بها[2].
- **الاستثمار الأجنبي الخاص:** يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص – وخصوصا في الوقت الحالي – أهمية خاصة في اقتصاديات الدول النامية؛ باعتبار أن المدخرات غير كافية لمقابلة حاجيات الاستثمار المحلي. وقد يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا ورأس المال والمساهمة في الإدارة، وكلها نقائص تعاني منها اقتصاديات الدول النامية، يجب التركيز على تجاوزها، وقد يكون الاستثمار في صورة شراء أسهم وسندات يسمح بتمويل المؤسسات المختلفة[3].

رابعاً- علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

تتجه الكثير من الدول بين التوسع في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات العامة، وهدف الدول هو إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، والعمل على زيادة الثروة والإنتاج، وعدالة توزيع الدخل، وإحداث النمو المتوازن المطرد بين تكوين رأس المال البشري في المجتمع، وتتناسق

(1) أحمد دويدار، التنمية الاقتصادية، مطبعة الأنجلو المصرية، مصر، 1963، ص 201.

(2) إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(3) أحمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 201.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في نواحي الإنتاج والاستثمار وفرص العمالة الكاملة ورفع مستوى الاستهلاك. والمجتمع كله بنشاطه الاقتصادي والاجتماعي مترابط؛ لذا فالتنمية عملية شاملة ومتعددة الجوانب متشبعة الأبعاد من إدراكها، باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي، في إطار منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية؛ وعليه سنتعرض إلى دور كل من التنمية الاقتصادية في الاجتماعية والعكس[1].

تؤدي التنمية الاقتصادية – بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية – وظيفة اجتماعية، حيث أنها تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى المعيشة؛ لذا فكل التحسينات الاجتماعية متمثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات العامة والسكنية والترفيهية تعتمد على القدرة الاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار، ولزيادة القدرة الاقتصادية لابد من زيادة الثروة، الإنتاج والدخل الوطني[2].

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى إنسان معد ومدرب وقادر على استخدام وسائل الإنتاج وغيرها من الوسائل الاستخدام الصحيح استخداما عقلانيا ورشيدا، وهي ما تقوم به التنمية الاجتماعية؛ فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على تغيير الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يعوق جهود التنمية الاقتصادية، بجانب اهتمامها بمعالجة أي مشكلات قد تترتب على التنمية الاقتصادية.

إذا، لتحقيق التنمية الشاملة لابد من تغيير النواحي الاقتصادية والاجتماعية (المادية والبشرية)؛ فلا يمكن حدوث تنمية إلا إذا قدرنا قيمة هاتين الناحيتين معا في ارتباطهما وتكاملهما.

إن النسق الاجتماعي بأشكاله الأساسية والفرعية لأي مجتمع يُعد كلا متساند الأجزاء، ولا يجب النظر إلى كل جزء على حدا؛ فما دامت الأجزاء تتداخل وتتساند وظيفيا، فإن تغيراً يطرأ على أي جزء منها يؤدي إلى إحداث تغيرات متتالية في الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى[3].

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بقطاع السياحة.

أولاً– الأهمية الاقتصادية للسياحة:

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها أولا على ميزان المدفوعات، من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل الدولة. ويتحدد التأثير المباشر للدخل السياحي على الحساب الجاري بالقيمة الصافية للميزان السياحي ومدى مساهمته إما في دعم

(1) أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(2) علي حميدوش، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(3) أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 69–72.

الفائض المحقق أو التخفيف من عجز الحساب الجاري (أثر إيجابي)؛ وإما في تقليص الفائض أو توسيع العجز في الحساب الجاري (أثر سلبي). ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمدفوعات السياحية، التي تمثل الإنفاق على السياحة النازحة (إنفاق المقيمين المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من متحصلات سياحية في دولة المقصد السياحي تمثل الإيرادات المتولدة من السياحة الوافدة إليها[1].

للقطاع السياحي تأثيرٌ إيجابي مباشر على زيادة العمالة؛ وذلك لأن هذا القطاع بمفهومه الحديث يعتبر صناعة مركبة تشمل كثيرا من الصناعات والأنشطة التي لا زالت تعتمد على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا. كما تجدر الإشارة، إلى أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن للسياحة أثر على إعادة توزيع الدخل وعلى إشراك المجتمعات المحلية في الاستفادة من التنمية السياحية، وذلك من خلال امتدادها إلى المناطق البعيدة النائية، تقع إعادة التوازن إلى تلك المناطق في جذب الاستثمارات والمشاريع السياحية؛ وبالتالي تساهم في زيادة دخول تلك المنشآت والأفراد والمجتمعات المحلية في تلك المناطق، نتيجة نشوء نشاطات فرعية مثل الصناعات الحرفية واليدوية؛ وتترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن وتلك المناطق[2].

وتزيد السياحة من الإنتاج والاستهلاك كغيرها من القطاعات الإنتاجية؛ وبذلك فإن الأسعار تتجه إلى الارتفاع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة، كما يرتبط العرض السياحي ارتباطا طرديا بالأسعار. بمعنى أنه كلما اتجهت الأسعار السياحية للارتفاع، كلما كان ذلك تشجيعا للمستثمرين للاتجاه نحو زيادة المعروض السياحي على شكل استثمارات سياحية مختلفة في مجالات الإقامة الفندقية والخدمات السياحية. ويطرح هذا الارتباط ضرورة إرساء استراتيجية شاملة وقطاعية منسجمة، للتأكيد على عنصر التوازن بين العرض والطلب في إطار سياسة سياحية قائمة على تقييم صحيح للآثار المترتبة على تنمية السياحة، ولآثار النمو الاقتصادي على المستوى العام للأسعار[3].

ولا تقتصر الآثار الاقتصادية للدخل السياحي على حصيلة هذا الدخل بل تتعداها إلى مضاعفات (Tourism Multiplier)، نتيجة لطبيعة الإنفاق السياحي وإلى تداخل المنشآت السياحية مع القطاعات

(1) رياض بن جليلي و عادل عبد العظيم و حسان خضر، " السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسياتها "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 10، العدد 1، يناير 2008، ص 12.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) هواري معراج، " السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري "، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة ورقلة–الجزائر، العدد 1، 2004، ص 22.

الأخرى. والفكرة الأساسية في الأثر المضاعف هي أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات تتعدد حسب قوة هذا الاقتصاد، ويكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، ناهيك عن زيادة حجم العمالة، وتضخم المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة تتجه للسياحة، فإن دخل السياحة من النقد الأجنبي يستخدم في استيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها المؤسسات الوطنية من الخارج، لا تمتص داخل الدورة الاقتصادية والإنتاجية، وتثمر في مدفوعات الخزانة العامة نتيجة للضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة، ويؤدي ذلك إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق[1].

بالإضافة إلى تأثير السياحة المباشر وغير المباشر على مجمل القطاعات المرتبطة، فإن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى ما يعرف بالآثار المحدثة (Induced effect)، وهي الآثار على القطاعات الاقتصادية المتعلقة بالزيادة في الاستهلاك المحلي الناجم بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن الاستهلاك السياحي.

ثانياً- أهداف التنمية السياحية:

تتعدد أهداف التنمية السياحية ولكنها في الغالب يمكن تصنيفها إلى قسمين:

القسم الأول: الأهداف العامة للتنمية السياحية

وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل[2]:

- تحقيق نمو سياحي متوازن؛
- زيادة فرص العمل؛
- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية؛
- زيادة الدخل السياحي الإجمالي؛
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار المقيمين بالدولة.

القسم الثاني: الأهداف المحددة للتنمية السياحية

تتمثل في الأهداف التفصيلية للأهداف العامة السابقة، حيث بالنسب الهئوية المراد تحقيقها سنويا أو أقل، وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء. ولبلوغ الأهداف السابقة، هناك مجموعة من

(1) رياض بن جليلي و عادل عبد العظيم و حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) نشوى فؤاد عطا الله، التنمية السياحية، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2008، ص 10.

المحاور التي تمثل الإطار المتكامل التي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية[1]:

1- زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء أكان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.

2- تمديد متوسط مدة الإقامة: وذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون، ومن ثم يتحقق الرضا النفسي للسائحين، بما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

3- زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة الناتج الاقتصادي من السياحة، فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق اليومي للسائح، من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على زيادة الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية، وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين[2].

4- الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي: إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشييد وصيانة مكونات العرض السياحي بها.

5- المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية: إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس بمدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة، أو تنمية مناطق نائية؛ أي تحقيق تنمية متوازنة فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة[3].

إن الأهداف السابقة، وعلى الرغم من تنوعها وتباينها من دولة إلى أخرى، تتَّفق جميعها في عدد من الخصائص، من حيث ضرورة أن تكون أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية لدى الدولة، وأن تكون شاملة حيث تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على مستوى الإقليم السياحي، كما يجب أن تكون مرنة وقابلة للتغيير، كما يجب أن تترجم الأهداف إلى أهداف كمية محددة يسهل متابعتها في الواقع.

---

(1) رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر الأردن، جامعة العربي بن مهيدي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص 75.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي (الاستراتيجيات، الأهداف، الأولويات)، دار عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2004، ص 68-70.

ثالثاً- متطلبات التنمية السياحية:

هناك عدة اعتبارات في سبيل تحقيق التنمية السياحية، بدءاً بتحد ي العراقيل التي تقف في وجه تنمية الصناعة السياحية، إضافة إلى توقع حدوث طارئ، وذلك بوضع خطة بديلة وتدريب الأيدي العاملة المتخصصة ذات الكفاءة، حتى تتمكن المنشأة السياحية من القيام بدورها، ووضع الأهداف الاستثمارية، مع توفير مناخ استثماري مناسب لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والدولي، وضرورة دعم الدولة للقطاع السياحي بربط خطة التنمية السياحية بخطط التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ضرورة إجراء دراسة شاملة للمشاريع الاستثمارية السياحية بالاعتماد على دراسة السوق السياحي[1].

ويخضع النشاط السياحي لعدة عوامل ومتطلبات تنظيمية، منها متطلبات تنظيمية وإدارية وبيئية ومتطلبات عامة، تحدد القواعد والضوابط التي تحكمه، وتتمثل فيما يلي:

1- متطلبات تنظيمية: تتضمن القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي، سواءً وزارات أو أجهزة الثقافة، من تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية، من أجل تحقيق التنسيق الكامل بين الأجهزة والهيئات التي يرتبط عملها بالنشاط السياحي من أجل القضاء على العقبات والمعوقات[2].

2- متطلبات إدارية: تتعلق المتطلبات الإدارية بكافة الجوانب المتعلقة بتحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة النشاط السياحي في مختلف الجوانب المكونة له، والتي تلعب دورا هاما، مثل خدمات الإقامة في الفنادق والشقق المفروشة والتي يتطلب فيها الاهتمام بمراعاة المواصفات الفندقية العالمية من حيث الإنشاء والتنفيذ وتحقيق الرقابة الجيدة على جميع الخدمات، والعمل على زيادة الطاقة الفندقية العالمية من أجل مواكبة الحركة السياحية المتوقعة، إضافة إلى الاهتمام بالتوسع في إنشاء المعاهد الفندقية لتأهيل العاملين في هذا القطاع، وتطوير خدمات النقل بجميع أنواعها، وتحسين الخدمات العامة مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات ... الخ، باعتبار هذه الخدمات وسيلة فعالة لتحقيق الراحة والاستقرار[3].

3- متطلبات بيئية: هي تلك المتطلبات التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها نظرا للارتباط الوثيق بها، كما للبيئة دور هام كعنصر من عناصر الجذب السياحي متضمنة حماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار التلوث البيئي بمختلف أشكاله، وما يسببه من تأثير سلبي على الصحة العامة للإنسان والكائنات، وذلك بإصدارها القوانين والقرارات الصارمة التي تمنع البيئة الملوثة في المناطق

(1) سعيد حميدو و سليم الهمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، تصدر عن جامعة بغداد، بغداد، العدد 36، 2013، ص 99.

(2) فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(3) صبري عبد السميع، صناعة السياحة، دار هاني للنشر، مصر، 2005، ص 280- 285.

السياحية، وكذلك العمل على نشر الوعي السياحي بين أفراد المجتمعات، من أجل الحفاظ على البيئة بعناصرها الرئيسية من التلوث والتشويه والتغيير والتدهور والتدمير. بالإضافة إلى التقييم الدوري والمستمر من جانب الدولة على المناطق السياحية للتأكد من حسن استغلال العناصر البيئية واستخدامها لصالح العمل السياحي.

4- متطلبات عامة: تتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة، مثل القرارات والتشريعات والقوانين والتسهيلات الخاصة بالمشاريع السياحية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

- الاهتمام باستخدام الأسلوب العلمي في التخطيط السياحي تحقيقا لتنمية سياحية باعتبارها مصدرا من مصادر الإيرادات وعنصر مؤثر من عناصر النمو الاقتصادي.
- وضع خطة سياحية شاملة ملزمة لجميع القطاعات والوحدات المكونة للقطاع السياحي.
- التنويع في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي، وذلك بمنح إعفاءات أو تسهيلات أو امتيازات سواء مالية أو مادية.
- الاهتمام بتنمية أنماط سياحية جديدة، مثل سياحة المؤتمرات والسيارات وغيرها.
- إعداد خطط تدريبية على أسس علمية لتدريس العاملين في القطاع ل لارتقاء بمستوى مهاراتهم الفنية والإدارية.
- منح إعفاءات جمركية على الواردات السياحية من المعدات والأدوات والتجهيزات الفندقية اللازمة لتشغيل وتجديد المنشآت السياحية للعمل بكفاءة مستمرة.

رابعاً- تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة: يمكن تقسيم أنواع التحليل الاقتصادي المتعلقة بأثر السياحة والمستخدمة على النطاق الدولي إلى ثلاثة أنواع هي:

1- تحليل الأهمية: يهتم هذا التحليل باستخلاص حجم وهيكل قطاع السياحة من بيانات الحسابات الوطنية، اعتمادا على إنفاق المقيمين بالإضافة إلى القادمين من الخارج. ويعتبر نظام حسابات السياحة في هذا المجال أحدث النظم الهادفة إلى تقدير الأهمية الاقتصادية للسياحة انطلاقا من تحديد واضح لتعريفات الزائر والسائح، وتصنيف استهلاك السائح والإنفاق الكلي على السياحة، وتحديد المنتجات والأنشطة السياحية المرتبطة بالقطاع السياحي، وتكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع السياحي، ويعتمد هذا النظام على بيانات جداول المدخلات- المخرجات، والمسوح الميدانية، وعلى تصنيف مفصل للسلع والصناعات السياحية[2].

(1) المرجع نفسه، ص 286- 288 - 289-291.

(2) الهيئة العليا للسياحة (2001)، " الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية "، بحث ألقي في ندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، أبها، أيام 19-21 يونيو2001، ص 20.

2- تحليل الأثر:

يركز هذا التحليل على تأثير التغير في الإنفاق السياحي على الاقتصاد الوطني، سواءً كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، اعتمادا على طبيعة التداخل بين قطاع السياحة وباقي القطاعات الاقتصادية. ويتميز هذا التحليل بالمرونة من حيث درجة التعميم؛ إذ بالإمكان استخدام تحليل الأثر لتقدير أثر القطاع على الاقتصاد ككل، أو لتحديد أثر إنفاق نوع معين من السياح على نوع محدد من الأنشطة السياحية. ويتطلب تحديد الأثر الاقتصادي عادة تقدير التغيرات المتوقعة في عدد السياح القادمين إلى المنطقة أو الدولة محل الدراسة ونوعيتهم، وتقدير متوسط إنفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة، وتقدير المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الآثار الثانوية لإنفاق السياح على الناتج والدخول والوظائف، وهناك أكثر من مضاعف لكل قطاع اقتصادي، عادة ما تُستمد من نماذج المدخلات – المخرجات الوطنية أو من نماذج مفصلة للتوازن العام المحسوب[1].

3- تحليل التكلفة / العائد:

يركز هذا النوع من التحليل على كفاءة المشاريع السياحية من وجهة نظر المجتمع؛ وبالتالي فهو يهتم بقياس المنافع الخاصة والاجتماعية، والتكاليف الخاصة والاجتماعية، مثل تأثير السياحة على البيئة. وبالرغم من تزايد الحاجة لتقدير حجم مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد في معظم الدول العربية، إلا أن نظم الحسابات الوطنية لا توفر معلومات موثقة عن أهمية الدور الذي يلعبه أو يمكن أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاديات الوطنية[2].

المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بقطاع الصناعة والصناعة التقليدية.

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخرى؛ باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء، وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات، وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة الحالي، وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، لاسيما وأن هذا القطاع له وزن نسبي كبير بين القطاعات الاقتصادية. وحسب بيانات التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2011، فإجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي لعام 2010 بلغ حوالي 906.5 مليار دولار مقارنة بـ 713.8 مليار دولار في عام 2009، ليرتفع بنسبة 27%؛ كما أن

(1) الهيئة العليا للسياحة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 22.

نسبة مساهمة القطاع الصناعي للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بنسبة تقدر بحوالي 44.7%، وهو ما يوضح مدى أهمية هذا القطاع في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، غير أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت 187.7 مليار بنسبة مساهمة في الناتج المحلي العربي الإجمالي بلغت 9.3%، وهي تعد نسبة ضعيفة بالمقارنة بالاتحاد الأوروبي، حيث تقدر هذه النسبة بحدود 15%، وتصل في الصين إلى 28%، وفي كوريا الجنوبية نحو 34%. كما يلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تعد منخفضة، حيث وصلت 9.3% في سنة 2010، وهو ما يوضح واقع الصناعة العربي وما يتطلبه من دعم وتنمية، ولا شك في أن تنمية الصناعة التحويلية القائمة على كثافة اليد العاملة تعد عموماً الخطوة الأولى للدخول في مرحلة التنمية الصناعية، حيث تتزايد الحاجة إلى الوظائف وتوفير الأمن الاقتصادي للمواطنين[1].

أولاً– سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية:

تعتبر سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية عامة، والتنمية الصناعية خاصة كل متكامل يخدم أحدهما الآخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع فارق واضح هو أن التنمية الاقتصادية ذات مفعول ومدلول شاملين لكافة القطاعات الاقتصادية وكافة أنحاء البلاد، كما يفترض فيها أن تتميز بالموضوعية التي تكسبها المصداقية في مجال التنفيذ، والمشاركة الفعالة لكافة العاملين مع التأثير المباشر وغير المباشر، بهذا القدر أو ذاك لتدخل الدولة، من أجل ضمان التوزيع العادل لنتائج التنمية، بشكل يتناسب مع المساهمة الفعلية لأصحاب عوامل الإنتاج، وهي تتعلق بالزيادة المستقرة المنتظمة للتغيرات الاقتصادية، شأنها في ذلك شأن النمو الاقتصادي الذي يظهر في بعض البلدان النامية على شكل نمو اقتصادي بدون تنمية، يقتصر تأثيره ومظهره في معظم الأحيان على الجانب الكمي للواقع الاقتصادي الاجتماعي على نطاق ضيق جدا، في حين يتعدى مجال ومفعول التنمية الاقتصادية الجانب الكمي إلى الجانب النوعي المتعلق بالمتغيرات الهيكلية البنيانية، والأفكار والتصورات والمفاهيم السائدة في مجتمع ما، ويسعى لتحقيق قفزة نوعية تضعه في مصاف المجتمعات المتطورة، أو على الأقل تضعه في الطريق الصحيح لبلوغ ذلك الهدف؛ في حين تعبر التنمية الصناعية عن سعي المجتمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة، بأقل تكاليف اقتصادية اجتماعية [2]. وهي بذلك تعتبر من جهة أخرى بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة، كما أنها كانت ولا زالت على الدوام تعتبر إلى حد بعيد كنشاط اقتصادي رائد

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الاقتصادية، https://www.aleqt.com/، 2020/12/28، 22:31.

(2) مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 85.

ومتميز، سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج المختلفة، أو طرق التنظيم، أو القيمة المضافة، أو الفائض الاقتصادي الكبير، بعد ذلك الذي تحقق في القطاع الزراعي وسمح بتحرير جزء كبير من القوى العاملة التي التحقت بالقطاع الصناعي، وبذلك تحققت أول قفزة نوعية عملاقة اقتصادية في التاريخ البشري، كانت الثورة الصناعية في بريطانيا المعبر الأساسي عنها [1]؛ ثم ظهر ذلك بشكل جلي مع تعميمها حتى ظهور المجتمعات الصناعية الحديثة التي تمكنت من تحقيق التقدم والرفاهية، ولا زالت تعمل باستمرار من أجل مزيد من التطور في كافة المجالات الصناعية، خاصة وفق سياسات واستراتيجيات مختلفة، لكنها كانت تتفق في كون مرجعيتها النظرية المعرفية واحدة، تتعلق بالنظريات والأفكار الاقتصادية، وبالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وانسجامها مع طبيعة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة، وهنا تلعب السياسة بمفهومها المجرد دورا مهما في هذا المجال باعتبارها فنا وتقنية وممارسة لا تؤثر في الواقع إلا إذا استندت إلى هذا الواقع الموضوعي نفسه [2]؛ وهذا الواقع يتمثل في المجال الاقتصادي، في الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة، كذلك تتمثل في الإمكانيات المحتمل اكتشافها والحصول عليها، بناء على الخصائص المميزة للاقتصاد والمجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، وتقوم بوضع وتنفيذ هذه السياسة في شكلها العام، المؤسسات المتخصصة التابعة للدولة [3]، بشكل يقتصر فيه تدخلها عبر الإشراف أو التوجيه غير المباشر، بالتركيز على الحوافز المادية والمعنوية كما هو الحال في اقتصاد السوق، حيث تقتصر سياسة الدولة في المجال الاقتصادي الصناعي على اتخاذ الإجراءات المختلفة والقروض والأسعار والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام في إطار استراتيجية اقتصادية صناعية بعيدة المدى، تأخذ في الاعتبار منجزات الماضي ومعطيات الحاضر واحتمالات المستقبل في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعية خاصة، وعلى مختلف المستويات المحلية، الإقليمية والدولية. وإذا كانت السياسة الاقتصادية الصناعية تخضع لمقتضيات الحال وتتبدل أو تختلف باختلاف الأفراد والحكومات المعنية بها، فإن الاستراتيجية الاقتصادية، تكون أكثر عقلانية ورسوخا وإدراكا لتطور الاقتصاد والمجتمع، بما يحقق أهدافه الراهنة والمستقبلية. فالاستراتيجية الاقتصادية والحالة هذه يستهدف من ورائها إثبات الوجود الدائم (الفاعل والمتفاعل) وتحقيق القدرة على المنافسة، وقد تكون في المجال الاقتصادي، قطاعية في المجال الصناعي مثلا أو شاملة لكافة القطاعات، وهي في كل ذلك ترتبط بالعمل الضروري لتحقيق الأهداف البعيدة المدى على مراحل وحسب الأولويات، وهي تستخدم في ذلك السياسة الاقتصادية كوسيلة لبلوغ الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار أن الأطراف الأخرى

(1) مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

(2) بطرس بطرس غالي، السياسة والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1970، ص 75.

(3) ستانس وخروفوشين، دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1980، ص 11.

لها استراتيجيتها الخاصة أيضا، وهنا تلعب السياسة الاقتصادية دورها الفعال في مجال المنافسة وتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني [1]، وفي نفس الوقت التعمق في الكشف عن قواعد اللعبة لكسب ود تلك الأطراف أو على الأقل إقناعها عمليا بالفائدة المشتركة التي يمكن تحقيقها في مجال التعاون المشترك. إن النجاح في هذا المجال ينطلق من الواقع المحلي إلى المستوى العالمي [2]، إذ لا يمكن الانطلاق أو الإقلاع من أرضية هشة، هي في واقع الأمر دليل ضعف أو قوة أي طرف من الأطراف المتنافسة، من أجل كسب رهان الحاضر والمستقبل، وبقدر ما تكون مهيأة لمواجهة كافة الاحتمالات بقدر ما تكون النتائج المحققة في المستوى المطلوب [3]، في سياق الأهداف الاستراتيجية المتواصلة لضمان الاستمرارية المسايرة للعصرنة؛ ولذلك فهي لم تكن ولن تكون من وضع فرد أو جماعة محدودة، بل هي عادة ما تكون من صنع خيرة ما يملكه المجتمع من الأدمغة أو العقول المتخصصة، في مختلف مجالات المعرفة، والتكنولوجيا، والتجربة الإنسانية، مما يجعل احتمال الخطأ ضئيلا جدا في حالة وقوعه.

هذا المفهوم للسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، الصناعية خاصة، نجده في نطاق واسع في تجارب التصنيع التي مرت بها ولا تزال قائمة في كافة بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة على السواء منذ قيام الثورة الصناعية في بريطانيا، وحتى ظهور الدعوة إلى قيام اقتصاد عالمي جديد في السنوات الأخيرة، لكنها سياسات واستراتيجيات تختلف من حيث الموضوعية والصرامة في التنفيذ، ونظرا لأهمية دراستها وتنوعها سوف يقتصر بحثنا لها على بعض النماذج الأكثر بروزا على الصعيد العالمي في كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، خاصة منها البلدان المغاربية[4].

ثانياً- مقومات إقامة الصناعة الوطنية:

وتتمثل فيما يلي[5]:

1- الموقع الجغرافي المناسب القريب من المواد الخام ومن مصادر الطاقة اللازمة للتشغيل.

2- ضرورة توفر المواد الخام اللازمة للصناعة بدلا من استيرادها وما يترتب عليه من أعباء.

3- توفر الأيدي العاملة الماهرة أمر ضروري لإقامة صناعة وطنية ناجحة.

4- توفر الطرق والمواصلات اللازمة لنقل العمال والمواد الخام إلى المصانع، وكذلك نقل المنتجات التي يتم إنتاجها إلى الأسواق المحلية أو إلى موانئ التصدير.

(1) بول باران و ايف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 28.

(2) نخبة من رجال الفكر السياسي، الأفضل للإنماء في العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص 7.

(3) ملحم قوبان، الواقعة السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 114.

(4) مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(5) محمد ماهر شمس، مستشار سابق بمجلس الوزراء المصري، " دور الصناعة في التنمية الاقتصادية "، https://www.aliqtisadalislami.net/، تاريخ التحميل: 2020/12/26، على الساعة: 21:30.

5- ضرورة توفر رأس المال اللازم للوفاء بكل متطلبات إقامة الصناعة من شراء الأرض وإقامة المنشأة وتوفير الآلات والمعدات اللازمة ودفع رواتب العاملين بالمشروع.

6- أهمية توفر الأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج.

7- ضرورة توفر مصادر الطاقة والمياه اللازمة لتشغيل المنشأة الصناعية.

8- سياسة الدولة الداعمة لإقامة صناعة وطنية ناجحة عن طريق حزمة التشريعات والإجراءات الجاذبة للاستثمار الصناعي وخلق البيئة المناسبة له.

ثالثاً- أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية:

تتمثل أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

1- تعمل على توفير فرص عمل ووظائف في العديد من المجالات؛ مما يؤدي إلى حل مشكلة البطالة والفقر، ورفع مستوى المعيشة.

2- توفير المنتجات المصنعة محلياً وبأسعار مناسبة للمواطنين.

3- تقليص الاستيراد من الخارج؛ الأمر الذي يؤدي إلى خفض الضغوط على الموازنة العامة للدولة، وتحسين ميزان المدفوعات.

4- إمكانية التصدير، وهذا يترتب عليه زيادة حصيلة الموازنة العامة من العملات الأجنبية.

5- تسهم الصناعة في تطوير كثير من القطاعات الأخرى عن طريق المنتجات التي تقدمها لخدمة هذه القطاعات مثل: الزراعة، التجارة، النقل، التعليم، السياحة.

6- يؤدي التقدم الصناعي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي للدولة، عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيم الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يؤدي إلى زيادة ثروة ورفاهية الشعوب.

7- يساعد التقدم الصناعي في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي بعيداً عن التبعية للخارج المترتبة على استيراد السلع الرئيسة والتكنولوجيا.

يتمثل دور الصناعة في التنمية الصناعية فيما يلي[2]:

- تعمل الصناعة على رفع مستوى المعيشة في المجتمع، عن طريق توفير فرص عمل ووظائف للأيدي العاملة الزائدة عن حاجة المجتمع؛ مما يؤدي إلى حل مشكلة البطالة في المجتمع، حيث توفر الصناعة العديد من الوظائف في الكثير من المجالات الأخرى مثل: النقل، الزراعة، الطاقة، الهندسة، التجارة.

(1) محمد ماهر شمس، مرجع سبق ذكره .

(2) إيمان محمود، " دور الصناعة في التنمية الاقتصادية "، https://www.almrsal.com/، تاريخ التحميل: 2020/12/27، على الساعة: 14:15.

- تساهم الصناعة في تطوير كافة المجالات في المجتمع من خلال المنتجات التي تقدمها لخدمة هذه المجالات ومن هذه المجالات الزراعة، التجارة، التعليم، النقل، والسياحة.
- تساعد الصناعة على توفير المنتجات المصنعة محليا وبأسعار معقولة،؛ مما يؤدى إلى عدم الحاجة إلى استيراد سلع مشابهه من دول أخرى، وقد تؤدي جودة صناعة المنتج محلياً إلى تصديره إلى دول أخرى مما يؤثر على الاقتصاد.
- يساهم التقدم الصناعي في الازدهار الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال السياسي، كما تعمل الصناعة على توفر الرفاهية للشعوب من خلال ما تقدمه من منتجات.

المبحث الثالث:

الإطار النظري لمفهوم الصناعة التقليدية

إن طبيعة الموضوع تُحتم علينا الوقوف على بعض المصطلحات والمفاهيم من خلال شرحها وتوضيحها، خاصة في موضوع صناعات الحرف التقليدية لاستخدام نفس المدلول بمصطلحات مختلفة من أجل الفهم الجيد في المراحل المتقدمة من الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة التقليدية.

أولاً- مفهوم الصنعة والحرفة:

ورد في لسان العرب إن الصنعة هي: "حرفة الصانع وعمله الذي يعتمد فيه على يديه حيث يستعملها في صنع الأشياء كما يعتمد على ذكائه في تحويل الأشياء إلى أخرى يريدها وهو محور الإنتاج في الحياة الاقتصادية ".

كان هذا المصطلح مستعمل في البلاد العربية في القرن الثامن عشر لكن حتى المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد أصبح مصطلح " الحرفة " بديلا عن مصطلح " الصنعة ".

وفي التاريخ كانت النظرة للحرفي والصناعات التقليدية منحطة، وفيها تجلت صور العبودية وارتبطت بها، وكان البدو ينظرون للحرفي نظرة احتقار وازدراء ونفور، فكان صاحب الجاه منهم لا يحضر لوليمة دعاه إليها حرفي، وهذه النظرة التحقيرية من كون العمل اليدوي من اختصاص العبيد والخدم والأعاجم والمستضعفين من الناس[1].

ففي الحضارة اليونانية والتي تعد من أقدم الحضارات في أوروبا منذ القرن الخامس قبل الميلاد وكان العمل في الصناعات التقليدية من وظيفة الرقيق من إشباع حاجات النظام الاجتماعية ومن أجل الحفاظ على وجود المجتمع واستمراره[2].

وتنعكس هذه الحقيقة في وصف "أفلاطون" للطوائف في جمهوريته وفيها يضع الفلاسفة في مكانة الذروة وجعل الزراع والصناع في الطبقة الدنيا لأنهم أصحاب العمل اليدوي والحرفي[3].

والعمل في الفكر اليوناني كان نوع من المعاناة والألم وفي اللغة اليونانية فإن العمل مشقة، وليست الفكرة أن من يعمل يعاني، ولكنها كلمة اشتقت من اللاتينية وجرت في اليونانية الحديثة على هذا

---

(1) إدارة الموقع، " طبقة التجار والحرفيين من خلال الماتورات الشعبية "، www.hamahir.alehda.gov.sv، يوم 2008/10/23، على الساعة: 11:30.

(2) كمال الزيات، علم المجتمع المهني، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987، ص 40-49.

(3) عيسى عبده و أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 46.

المعنى، ومن المحتمل أن تكون فكرة اليونانيين القدماء عن العمل نابعة من كون العمل كان بالغ القسوة ومثل هذا العمل نوع من العبودية لا يليق بالحر إذ اعتبروا العمل اليدوي خطيئة في حد ذاته.

ولم تختلف النظرة للعمل اليدوي في الحضارة الرومانية بل ارتبطت بالرق والعمل الزراعي وكانت هذه النظرة منبثقة من التعاليم الدينية التي كانت ترى أن العمل تكفير عن الخطيئة وفي دراسة نشرها "أرندت" عام 1958 أن مهانة العبد لا تنشأ من ظروف فقدانه لحريته بل تنبثق على إرغامه على العمل اليدوي[1].

والواقع أن نظرة العرب قبل الإسلام لم تختلف عن ثقافة الحضارات السابقة نحو إهدار مكانة العمل اليدوي والصناعات الحرفية فكان أهل الجاهلية من البدو بطبيعتهم يعتمدون في حياتهم على الرعي والصيد وحراسة القوافل التجارية وكانوا يحترفون بعض الأعمال كالنهب والسلب ويتركون الحرف الأخرى كالزراعة والصناعة والملاحة والتجارة وهي من خصائص الحضر.

وقد اشتغل أهل الحضر من العرب فكان منهم الزراع كأهل المدينة والتج ار كأهل مكة ومنهم أصحاب الصناعات كالحدادة وكان وصمة عار[2].

وهكذا نلاحظ أن العمل اليدوي والصناعات التقليدية والحرفية في الجاهلية والعصور الوسطى كانت ذات احتقار وبصمة عار وإهانة لصاحبها وارتبطت بالطبقات الدنيا في المجتمع من عبيد ورق خاصة عند البدو منهم لا على العرب عامة فقد امتهن النبيان نوح وزكرياء عليهما السلام النجارة وداوود عليه السلام الحدادة وكان عمر بن الخطاب ﷺ في شبابه يصنع التماثيل من الحلوى وإذا جاع أكلها.

أما بظهور الإسلام فقد كانت نظرة الفقهاء للحرفيين نظرة احترام وتقدير، ورفعوا الكسب أي مستوى الفريضة مستشهدين بآيات قرآنية قال تعالى: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾، وبأحاديث نبوية وإقباله على الآخرة مثل الأنبياء، ومن الناس من لا يتعلم الصناعة لكسله وقلة فهمه ورضاه بالذل والهوان، وقد حث النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العمل والكسب من عمل اليد حيث قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الطلب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه » (صحيح البخاري)، وفي المستدرك عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان داوود زرادا، وكان آدم حرَاثا، وكان نوح نجارا، وكان إدريس خياطا، وكان موسى راعيا عليهم السلام، وكان رسول الله ﷺ يخصف نعله، ويخيط ثوبه،

(1) ستا فروس فوتيراس، " إيديولوجية وقيم الاتجاه الكلاسيكي والرومانسي للعمل "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، تصدر عن اليونيسكو، العدد 144، يوليو 1981، ص 10– 14.

(2) مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، سلسلة اخترنا لك، العدد 113، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1961، ص 94.

ويعمل في بيته، كما عمل برعي الغنم كما ثبت في صحيح البخاري وأيضا عمل بالتجارة بأموال السيدة خديجة رضي الله عنها مضاربة، ومن تعظيم الله أمر العمل والصناعة باليد ما رواه كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: مر على النبي رجل فرأى أصحاب النبي من جلده ونشاطه ما أعجبهم، فقالوا يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله، فقال رسول الله: "إن كان خرج يسعى على أولاده الصغار فهو في سبيل الله، وإن خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياءً وتفاخر ا فهو في سبيل الشيطان". رواه الطبراني وصححه الألباني[1].

والصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار كانوا يعملون في أمر معاشهم، ولم يكونوا بطالين، بل كانوا أصحاب مهن وحرف، فمنهم اللحام والجزار والبزاز والحداد، والخياط والنساج والنجار والحجام، وقد احترف التجارة منهم ناس برا وبحرا[2].

هذا وازدهرت عدة صناعات حرفية فحسب دراسة "لعبد العزيز بن إبراهيم العمري" حول الصناعات الحرفية في عهد الرسول نجد عدة صناعات منها: البناء، النجارة، الحدادة، النسيج[3].

إذ أن الاهتمام به اته الحرف راجع لارتباطها بالمجتمع وتراثه الحضاري فعلى حد قول ابن خلدون في حرفة البناء "أول صنائع العمران الحضري وأقدمها وهي معرفة العمل في اتخاذ البيوت والمنازل للسكن"[4].

أما صناعة النسيج فقد كانت منتشرة أيام الرسول ﷺ: "نعم له والمؤمنة في بيتها المغزل[5]".

كما تواجدت حرفة اشتهرت في المدينة في عهد الإسلام وهي الخواص وهي نسج بعض الأدوات والأثاث من خوص النخيل الذي اشتهرت المدينة بزراعته ومن أشهر هذه الصناعات الحصير التي كانت تستعمل في البيوت وكانوا يصنعون القفان من الخوص وهي على شكل أوعية يوضع فيها الأمتعة والمحاصيل وكانت هذه الحرفة مجال عمل الرجال والنساء على السواء[6].

(1) عيسى عبده و أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، " الوقف الإسلامي وبتمويل الصناعات الحرفية "، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2012/01/31.

(3) عبد العزيز بن إبراهيم العمري، الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول ﷺ، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، الدوحة، ط 1، 1985.

(4) عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1967، ص 764.

(5) عبد العزيز بن إبراهيم العمري، مرجع سبق ذكره، ص 334-337.

(6) أبو الحسن على المعروف بالخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول ﷺ من الحرف والصنائع والعملات الشرعية، المجلد 9، القاهرة، 1981، ص 37.

كما كانت هناك عدة حرف وصناعات تقليدية اشتهرت بها الدول الإسلامية كالطباعة والخزف والنسيج وصناعة الورق وهذه الصناعات عرفت رواجا كبيرا في الدول العربية لدرجة تداولها في الأسواق الأوروبية.

لكن استمرت النظرة التحقيرية للحرفيين والصناع فيما بعد حتى عند فقهاء العهد العثماني، فحسن كافي يصنف الناس أربعة أصناف رابعهم أرباب الصنائع والصناع.

ثانياً- تعاريف عالمية للصناعة التقليدية والحرف:

لعل أول ما يستوقف أي باحث في مجال الصناعات التقليدية هو مسألة التعريف بحيث يجد نفسه أمام تسميات متعددة تختلف من بلد إلى آخر الصناعات التقليدية والصناعات الحرفية والحرف اليدوية...إلخ، وتتعدد هذه التسميات محاولة لترجمة لمعنى الكلمة الإنجليزية handicnaft والكلمة الفرنسية artisanat.

توضح الدراسات المعمقة التي قامت بها المدرسة الهيلنسكية للاقتصاد في برنامجها للتطوير والتعاون PRODEC[1]، وكذلك الدراسات التي قام بها المركز الدولي للتجارة CCI[2] أنه ليس هناك تعريف عالمي موحد للصناعات التقليدية.

فحسب PRODEC لا يوجد تعريف واحد للصناعات التقليدية، لاختلاف الاستعمالات (الأهداف) التي توجد من أجلها هذه التعاريف [3]. لم يتوصل المركز الدولي للتجارة إلى أي تعريف مقبول عالميا، وهذا غير مستغرب إذا أدركنا عدد المتغيرات المسببة لذلك واختلاف الاستعمالات المرجوة من هذه التعاريف[4].

ورد في لسان العرب أن الصنعة هي: "حرفة الصانع وعمله الذي يعتمد فيه على يديه حيث يستعملها في صنع الأشياء كما يعتمد على ذكائه في تحويل الأشياء وهو محور الإنتاج في الحياة الاقتصادية"[5].

بينت الدراسات أنه لا يوجد تعريف عالمي موحد للصناعة التقليدية ويظهر ذلك جليا من خلال الآتي[6]:

قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)سنة 1969 تعريفا ميزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي: " يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة

(1) PRODEC : Programme for développement coopération at the Helsinki school of economics.
(2) CCI : Centre du commerce internatioanl.
(3) PRODEC : a survey of the german and British markets for selected Handicrafts, Helsinki , 1994, p6.
(4) CCI, Exportation des PME des pays en developpement : enjeuxet perspectives, Genéve 1993, p 141.
(5) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 2.
(6) Unesco ;culture :créativité ;artisanat et design, 23/09/2009, hhtp://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpurl-ID=35418&URL.DO=DOTOPIC&URL-section=201-html.

بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل في حين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي[1]:

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج.
- منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل.

كما عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة والصناعة التقليدية (CCI) في ندوة الحرف والسوق العالمي المنعقدة في 8 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفلبين الحرف التقليدية كالآتي: "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية بشرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الملكية باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا"[2].

وعرفت المنظمة الدولية للعمل (OIT): حسب التصنيف الدولي للمهن (CITP 88) الصادر سنة 1988 والمنشور في سنة 1991، يصنف الحرفي في المجموعة السابعة للمهن ويعرف كالآتي:" تطلق تسمية الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها التي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى المنتجات ذات الجودة ويصنفون إلى[3]:

- حرفيو وعمال مهن التعدين وآلات البناء: وتظم هذه المجموعة الأشخاص العاملين بتلحيم وإعادة تركيب المعادن، بناء، صيانة وإصلاح الهياكل الفولاذية الثقيلة، تركيب وصيانة الآلات وغيرها.
- حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصباغة وما شابهها وتشمل مصلحي الأجهزة الدقيقة والآلات الموسيقية، المجوهرات والمعادن الثمينة وغيرها.

وفي سنة 1969 قدمت CNUCED تعريفا عن الصناعات اليدوية: " يطبق تعبير المنتجات المنجزة باليد على كل الوحدات المنجزة باليد وكل الوحدات المنتجة بمساعدة الأدوات، الوسائل البسيطة

(1) PRODE,: op. cit, p 6.

(2) Unesco ;culture :créativité ;artisanat et design,23/09/2009 hhtp://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpurl-ID=35418&URL.DO=DOTOPIC&URL-section=201-html.

(3) Organisation International de travail, Classification International type de profession : Grand Groupe 7 : Artisanat et ouvriers des metiers de type Artisanal ; 28/09/2009 www.ilo.org/public/french/bureau/dtat/Isco/isco88/7.htm.

وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو مساعدة الرجل "[1].

في حين قسمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسوق المستهدف كما يلي[2]:

- **الحرف التقليدية الجميلة:** هي التي تعبر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنف ضمن الأعمال الفنية كما تعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية ويتم شراؤها من قبل محبي جمع الآثار.
- **الحرف التقليدية:** وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوج ية، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أن الحرفيين يلجؤون إلى المساعدة من طرف مصممين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها، يمكن أن تنتج بكميات كبيرة.
- **الحرف التجارية:** تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومكيفة حسب احتياجات وأذواق السوق وبدرجة عالية اتجاه الموضة وتخصص للمشترين الأجانب، تنتج بكميات كبيرة وباستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتعرض في المتاجر المتخصصة والمحلات التجارية[3].
- **الحرف المصنعة:** تخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة الآلات الأوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لا يلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج.

وعرفت الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة في الجزائر: قبل صدور القانون رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط، وبصدور نص المادة 05 من هذا الأمر على "أن الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج، إبداع، تحويل أو ترميم فني، صيانة، تصحيح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف "، في أحد مجالات النشاطات التالية"[4]:

(1) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 2.

(2) UNIDO, Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty, Vienna Austria, 2005, p.p 29-30.

(3) UNIDO, Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty, Vienna Austria, 2005, p.p 29-30.

(4) Direction du tourisme et de l'artisanat Skikda 2015 www.skikdatourisme.com/ar/

تصنف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى[1]:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات؛

وتعد الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع فحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب الميادين الثلاث السابقة الذكر 27 قطاع نشاط[2].

كما عرفت الصناعة التقليدية على أنها: " نتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية بين بيئتها الطبيعية وبين المجتمعات الأخرى وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية ".

المطلب الثاني: تاريخ الصناعة التقليدية.

إن تاريخ الحرف مرتبط بتاريخ الإنسان ذاته, وعلى قدر حاجته يكون طلبه للعلم والعمل ولما كانت الحاجة أم الاختراع وكان العمل تجسيدا لما يعلمه الإنسان , بدأ يبدع في إيجاد الوسائل الكفيلة بسيرورة حياته وديمومتها وتوفير الحاجات الضرورية لعيشه والدفاع عن نفسه ليضمن الاستمرارية، وباعتبار الصناعة التقليدية نبراسا وهاجا يتكشف على ضوئه صنيع السلف ومآثره وما جاءت بت قرائح الأجداد وتفننت فيه أياديهم وعبقرياتهم والتي كانت تعبر في مجملها عن حقب مضيئة في تاريخهم وحضارتهم واكتشاف إبداعاتهم ما جعلها فن نبيل لم يتوان في ممارستها حتى الأنبياء , وتوارثته الأجيال عن سابقتها التي أبدعت وقدمت لأمتها خير ما تفخر بت من تراث حفظ لمن يأتي من بعدهم.

وفي ظل التسارع المتزايد نحو اعتماد التكنولوجيا والسعي لاكتساب المعارف التي تؤمن مكانة الأجيال اللاحقة من أجل مواكبة التحولات الدائمة وفي الجهة المقابلة وضعت استراتيجيات والتي من خلالها تعتبر الصناعة اليدوية قديمة المنشأ ويرجع ظهورها إلى ظهور الإنسان نفسه وهذه الصناعات البدائية (اليدوية) هي بشكل أو بآخر بذرة التكنولوجيا التي الإنسان البدائي وترعرعت عبر ملايين السنيين، متغذية من كل ما حولها من أفكار وعلوم وتقنيات حتى أضحت على ما هي عليه الآن من تطور ورقي[3].

(1) الأمانة العامة للحكومة، 1996، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، ص 4.

(2) الأمانة العامة للحكومة، 2007، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 7، الجزائر، ص 18.

(3) رسالة افتتاحية (فخامة رئيس الجمهورية) للحرفيين والحرفيات بمناسبة اليوم الوطني للصناعة التقليدية.

ومن هذا المنطق يظهر أن الصناعات البدائية أيضا تدخل تحت سقف ما يسمى بالصناعات التقليدية التي أصبحت اليوم أضعافا مضاعفة، فهي بدأت متمثلة في بعض الصنائع اليدوية البسيطة جدا اعتماد على بعض المواد الأولية المأخوذة من الطبيعة مباشرة، كالأغصان والأشجار وجلود الحيوانات وقرونها والعظام، لصناعة أدوات الصيد والقتال والملابس وأدوات الزراعة وفي كل مرة تتجدد الاحتياطات فتتطور الأفكار لتتطور معها الوسائل بمساعدة اكتشاف مواد جديدة كما هو الشأن بالنسبة لمادة البرونز التي أحدثت تغييرا هائلا بعد العصر الحجري الحديث[1].

وإن اكتشاف الإنسان البدائي للمعادن غير من مجرى حياته ومكنه من تحقيق نتائج باهرة في مجال تحكمه في الطبيعة وتسخير ثرواتها لصالحه. حدث ذلك بعد حقب زمنية كان يوصف فيها مرة بالإنسان الملتقط ومرة بالإنسان الصياد أو القناص وأخرى بالإنسان المنتج، وهي التي أصبح يتحكم من خلالها في توفير غذاءه النباتي عن طريق استغلال الأرض، أو ما يمكن وصفه بالنشاط الزراعي فأصبح يفكر في الكيفية التي يزرع بها الأرض بعد التقاط وجمع البذور ونثرها على الأرض، وكانت طريقة فاشلة فقد كان بذلك يوفر قوتا سهل المنال للطيور والحشرات ودقائق الحيوانات ولم يكن هذا الأمر غائبا عن ملاحظته، فقد حاول مرات ومرات دون طائل يرتجي من ذلك ففكر في إبعاد ذلك وهو أن يبعد هاته البذور عن تلك الكائنات فكان دسها في التراب حائلا بين هذه وتلك.

ولم يقف هذا الكائن المكرم بالعقل دون سائر المخلوقات عند هذا الحد بل أصبح يفكر في أساليب وتقنيات تمكنه من حفر الأرض وتهيئتها، فكان أن برع في صناعة وسائل وأدوات اقل ما يقال عنها إنها بسيطة في شكلها وصنعها، مبهرة بالنسبة له في نتائج عملها، فحقق بذلك الحكمة القائلة (الحاجة أم الاختراع)[2].

في القديم كانت النظرة للحرفي والصناعات التقليدية منحطة وفيها تجلت صور العبودية وارتبطت بها والبدو كانوا ينظروا للحرفي نظرة احتقار وازدراء ونفور فكان صاحب الجاه منهم لا يحظر لوليمة دعاه إليها حرفي، وهذه النظرة التحقيرية من كون العمل اليدوي من اختصاص العبيد والخدم والأعاجم والمستضعفين من الناس[3].

ففي الحضارة اليونانية والتي تعد من أقدم الحضارات في أوروبا منذ القرن الخامس قبل الميلاد وكان العمل في الصناعات التقليدية من وضيفة الرقيق من إشباع حاجات النظام الاجتماعية ومن أجل

(1) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) حسان حلاق، تاريخ العلوم والتكنولوجيا عند العرب (مع دراسة للمؤثرات الحضارية والعلمية العربية والإسلامية في أوروبا)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 79.

(3) إدارة الموقع، " طبقة التجار والحرفين من خلال المأثورات الشعبية "، www.hamahir.alwehda.gov.sv.

الحفاظ على وجود المجتمع واستمراره، وتنعكس هذه الحقيقة في وصف "أفلاطون" للطوائف في جمهوريته وفيها يضع الفلاسفة في مكانة الذروة وجعل الزراع والصناع في الطبقة الدنيا لأنهم أصحاب العمل اليدوي والحرفي والعمل والفكر اليوناني كان نوع من المعاناة والألم وفي اللغة اليونانية فإن العمل مشقة، وليست الفكرة إن من يعمل يعاني ولكنها كلمة اشتقت من اللاتينية وجرت في اليونانية الحديثة على هذا المعنى ومن المحتمل أن تكون فكرة اليونانيين القدماء عن مهانة العمل نابعة من كون العمل كان بالغ القسوة ومثل هذا العمل نوع من العبودية لا يليق بالحر إذا اعتبروا العمل اليدوي خطيئة في حد ذاته[1].

ولم تختلف النظرة للعمل اليدوي في الحضارة الرومانية بل ارتبطت بالرزق والعمل الزراعي وكانت هذه النظرة منبثقة من التعاليم الدينية التي كانت ترى إن العمل تكفير عن الخطيئة وفي دراسة نشرت عام 1958 إن مهانة العبد لا تنشأ من ظروف فقدانه لحريته بل تنبثق على إرغامه على العمل اليدوي.

والواقع أن نظرة العرب قبل الإسلام لم تختلف عن ثقافة الحضارات السابقة نحو إهدار مكانة العمل اليدوي والصناعات الحرفية فكان أهل الجاهلية من البدو يعتمدون في حياتهم على الرعي والصيد وحراسة القوافل التجارية وكانوا يحترفون بعض الإعمال كالنهب والسلب ويتركون الحرف الأخرى كالزراعة والصناعة والملاحة والتجارة وهي من خصائص الحضر وكان الحرفي وصمة عار[2].

وهكذا نلاحظ أن العمل اليدوي والصناعات التقليدية والحرفية في الجاهلية والعصور والوسطى كانت ذات احتقار وبصمة عار وإهانة لصاحبها وارتبطت بالطبقات الدنيا في المجتمع من عبيد خاصة عند البدو منهم لا على العرب عامة فقد امتهن البنيان نوح وداود حداد وزكرياء نجار وكان عمر بن الخطاب في شبابه يصنع التماثيل فإذا جاع أكلها.

إنهمع ظهور الإسلام فقد كانت نظرة الفقهاء للحرفيين نظرة احترام وتقدير، ورفعوا الكسب أي مستوى الفريضة مستشهدين بآيات قرآنية قال تعالى: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾. وقد حث النبي الكريم ﷺ على العمل والكسب من عمل اليد حيث قال: " لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من إن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه" **صحيح البخاري**.

وفي المستدرك عن ابن عباس رضي الله عنه: كان آدم حراثا، وكان نوح نجارا وكان إدريس خياطا، وكان موسى راعيا **عليهم السلام، وكان الرسول** ﷺ يخصف نعله، ويخيط ثوبه، ويعمل في بيته، كما عمل يرعى الأغنام.

(1) كمال الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 40– 49.

(2) مصطفى السباعي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

ومن تعظيم الله لأمر العمل والصناعة باليد ما رواه كعب بن عجرة، رضي الله عنه قال:مر على النبي رجل فرأى أصحاب النبي من جلده ونشاطه ما أعجبهم فقالوا يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله: فقال رسول الله صلى عليه وسلم "إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله، وإن خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وان كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج على رياء وتفاخرا فهو في سبيل الشيطان" **رواه** الطبراني وصححه الألباني[1].

أيادي سخية بحثت، نقبت، اجتهدت، فأبدعت..

إن المتأمل في تاريخ البشرية منذ النشأة، يجد أن كل ما كان يقال من أمثال صحيح فمثل " الغاية تبرر الوسيلة "، و" اللي يشقى يلقى " و" الحاجة هي أم الاختراع " قد كان له الدور الأساسي لخروج الإنسان من مأزق الفقر والجوع، لذلك زاول الحرف التقليدية اليدوية التي صارت على امتداد التاريخ مرآة الشعوب ومقياسا حقيقيا لرقيها الحضاري وحجم تفننها الإبداعي، فكانت نواة للعديد من الصناعات التقليدية التي جاءت فيما بعد لتطوير الأداة وابتكار الوسيلة، وهنا لا يمكن الحديث عن أي ثقافة بمعزل عن هذه الصناعات، كونها عنصرا مهما وثمينا كان وما زال يبلور حياة المجتمعات عبر التاريخ، بل وظل يعكس أصالتها وتميزها في الوجود عبر مراحل حالكة، استهدفت فيها الثقافة كمقتل للكيانات والقضاء عليها بطمس هويتها ومحو آثارها في الوجود.

المطلب الثالث: أهمية قطاع الصناعة التقليدية.

لقطاع الصناعة التقليدية أهمية على عدة مستويات: على المستوى الاقتصادي، وعلى المستوى الاجتماعي، وعلى المستوى الثقافي.

أولاً- الأهمية الاقتصادية للصناعات التقليدية:

1- مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في مداخيل الخزينة العمومية:

أ- تعريف الخزينة العمومية:

يصعب تحديد التعريف الدقيق للخزينة العامة وهذا راجع لمحتواها من جهة وتعدد أدوارها من جهة أخرى[2].

الخزينة هي ممول للدولة وهي مصلحة الدولة التي تضمن حفظ أكبر التوازنات النقدية والمالية وذلك بإجراء عمليات خزينة البنك والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة، التمويل والتحريك فيما يخص الاقتصاد والمالية.

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) نصيرة يحياوي، " دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، تصدر عن جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2011، ص 219.

الخزينة العمومية هي خدمة الدولة التي تنفذها الدولة طبقا لقوانين مالية، عمليات الصندوق والبنوك التي تقتضي تسيير المالية العامة التي تطبق على مجموعة من النشاطات المالية.

ب- مهام الخزينة العمومية:

يمكن تلخيص مهام الخزينة العمومية في النقاط التالية[1]:

1- تسيير الأموال العمومية: إن الوظيفة التقليدية التي تقوم بها الخزينة هي تنفيذ مقتضيات الميزانية، كما تقوم بكل النفقات المسطرة في بنود الميزانية العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) بمختلف أبوابها وتحرص على احترام مستوى التوازن العام المرتقب من طرف القانون المالي[2].

2- تسيير توازن الصندوق: كما نعلم أن كل أموال الخزينة العمومية مودعة في حساب خاص لدى البنك المركزي، وه وحساب الذي يسجل مجموع موارد الدولة ونفقاتها وبالتالي يعطي صورة عن التغيرات التي تطرأ على وضعية صندوقها. ويقتضي تسيير توازن الصندوق أن تقوم الخزينة ببعض الوظائف المصرفية التي تضمن لها موارد مالية مؤقتة تتلخص هذه الوظائف فيما يلي[3]:

- **ودائع الخزينة:** تقوم الخزينة بنفس الدور الذي تقوم به البنوك التجارية فتجمع الودائع للاطلاع بحثا وراء الحصول على مساعدات تساعدها على تسيير صندوقها مع احترام مبدأ الحسابات الدائنة أي أنها لا تسمح لعملائها بالسحب على الكشوف، وتصل الودائع إلى الخزينة العامة من أربعة مصادر:
- **ودائع الجمهور:** كل الأفراد والمؤسسات تستطيع فتح حسابات بالشيك عند الخزينة العمومية، وحساب الشيك البريدي يعتبر من أهم الحسابات المفتوحة في الخزينة العامة، وعن طريق هذا الحساب تصل كل الأموال المودعة بالشيك البريدي إلى الخزينة العامة.
- **ودائع القطاع العام :** تقوم كل مشروعات القطاع العام بإيداع قسم مهم من موج وداتها في الخزينة العامة سواء إنتاجية أو مالية.
- **ودائع الميزانيات الملحقة :** يودع أموال الميزانيات التابعة، أي ميزانيات بعض الأجهزة الإدارية التي تقوم بمهام معينة ذات طبيعة إنتاجية، دون أن يكون لها الاستقلال المالي والإداري مثل الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الخدمية[4].
- **ودائع الجماعات المحلية:** يجبر قانوني البلدية والولاية مختلف الجماعات المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة المحلية على إيداع أموال ميزانيتها في حساب خاص بالخزينة العامة.

(1) المرجع نفسه، ص 219.

(2) حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 159.

(3) نصيرة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

(4) المرجع نفسه، ص 221.

- **إصدار السندات:** تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات مطبوعة مخصصة للجمهور وسندات على الحساب الجارية مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية، وهذا لزيادة مواردها والادخار الوطني.
- **طلب سلفات من البنك المركزي:** تستطيع الخزينة العامة أن تطلب قروضا من عدة أنواع: قروض على الحساب الجاري للخزينة العامة، قروض تعاقدية، اكتساب البنك المركزي سندات الدولة، خصم البنك المركزي للسندات، وهكذا نرى أن تسيير توازن صندوق الخزينة العمومية يتطلب من هذه الأخيرة بأن تقوم بعدة مهام ذات طبيعة مصرفية تؤدي إلى خلق العملة.
- **الإشراف على الجهاز المصرفي والمالي:** تشرف الخزينة العمومية بجانب البنك المركزي على الجهاز المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة ويتمثل هذا الإشراف في كل المبادرات التي تقوم بها الخزينة العامة لتؤثر على وضعية الجهاز البنكي كإصدار السندات الحكومية، وإجبار البنوك على الاكتتاب وتحديد شروط عمليات الإصدار[1].

- مشاركتها في الهيئات الإدارية لمؤسسات القطاع العام.
- تقديم إعانات استثمارية للمؤسسات الإنتاجية.
- مد المؤسسات الإنتاجية بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- حق وصايتها المباشرة على السوق المالية (البورصة).

ج- العناصر المكونة للخزينة العمومية:

تتكون الخزينة من عنصرين هما[2]:

العنصر الأول: الأصول: وتضم كل أصل سائل أو متاح.

- **الأوراق التجارية للتحصيل:** هي من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تدعيم خزينتها بالأموال فهذه الوسيلة تسمح للمؤسسة الاتصال مع البنك المتعامل مع الزبون لخصمها، فتحصل المؤسسة على قيمة الورقة المالية مع اقتطاع جزء منها الذي يتمثل في العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي قدمها.
- **الخصم غير المباشر:** وسيلة لتموين مشتريات الزبون نقدا فيستطيع الاتصال بالبنك الذي يتعامل مع المؤسسة كخصم ورقته التجارية، أما عمولة البنك فيدفعها الزبون[3].

(1) عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية – السياسات النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 142.

(2) راضية هاشمي، التنظيم القانوني للجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2020/2019، ص 29.

(3) باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2013، ص 30.

- **الودائع لأجل:** تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الزائدة بفتح حسابات بنكية لأجل وهذه الآجال متغيرة على حسب احتياجات الخزينة وتتروح بين شهر إلى ثلاثة أشهر وفي حالة ما احتاجت المؤسسة لسيولة نقدية قبل انقضاء العدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة[1].
- **الحسابات الجارية:** هي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي يمكن للمؤسسة التصرف فيها في أي وقت تتمثل في حسابات الصندوق، البنك، الحساب البريدي الجاري.
- **سندات الخزينة:** تقوم الخزينة بشراء سندات من البنوك التي طرحها للاكتئاب، مدة استحقاقها لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول وقت الاستحقاق يسدد البنك قيمة الاستحقاق ويضيف إليه الفائدة[2].

العنصر الثاني: الخصوم: الأموال التي يمنحها البنك لخزينة المؤسسة من قبل البنك، لأن البنك يق وم بتمويل احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاجها وتتمثل في[3]:

- **تسهيلات الخزينة:** هي موجهة للمساعدة الظرفية للمؤسسة لأنها عبارة عن سد لثغرة في خزينة المؤسسة، يقدم البنك تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة بالاتفاق مع المؤسسة عن قدر التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه العملية.
- **السلفات المصرفية:** الاتفاق الذي بين المؤسسة والبنك يسمح لها بسحب الأموال وحتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك[4].
- **السحب على المكشوف:** هذا القرض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية، فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة مقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول، ويتمثل في منح المؤسسة ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية تغطي محفظتها، وفي المقابل يمنح البنك تسبيقات بنكية[5].

2- أهمية الصناعات التقليدية بالنسبة للتنمية الاقتصادية:

يمتلك القطاع ميزة تنافسية كبيرة للخصوصية التي يتميز بها المنتوج الحرفي من منطقة إلى أخرى أومن بلد لآخر مما يجعل قابلية التسويق مضمونة في حال احترام المقاييس والجزائر بتنوع وثراء منتوجها الحرفي النابع من تنوع وثراء الثقافات المحلية بإمكان أن نجعل القطاع رافدا اقتصاديا كبيرا لجلب الموارد المالية كنظيرتها في الدول الأخرى بالإضافة غلى القدرة الكبيرة لامتصاص البطالة.

(1) المرجع نفسه، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص 30-31.

(3) راضية هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(4) باديس بن يحي بوخلوة، مرجع سابق، ص 31.

(5) راضية هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

كما تظهر الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعات التقليدية في أهمية الحرف التقليدية في الإنتاج الوطني وتعتبر هذه الحرف ركيزة حيوية للقطاع السياحي وتملك قدرة تصديرية هامة[1].

باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخامات المحلية، فللصناعات التقليدية والحرفية أهمية بالغة نظرا لعلاقاتها الوطيدة مع المجتمع والذي تزيده دخلا إضافيا لموارد البلد.

أيضا تسرب حاجاته المحلية مستغنيا عن استيراد السلع المثيلة، وتساهم بصفة فعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية، فعلاوة على النواحي الاقتصادية، لقد شملت الصناعات التقليدية والحرفية النواحي الاجتماعية والسياسية، فهي فرصة لخلق العديد من مناصب الشغل خاصة وأن معظم البلدان النامية كالجزائر تعاني الكثير من المعوقات لتحقيق تنمية شاملة متوازنة ومتواصلة، ومن هذه المشاكل نذكر الانفجار الديمغرافي الحالي والمتوقع بسبب سوء التخطيط ودعم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة وما يصاحبها من أخطار وأبعاد على العمالة والحاجة الملحة للرفع من مستوى المعيشة[2].

يتباين دور الصناعات التقليدية والحرفية في التنمية، من دولة إلى أخرى تبعا لمرحلة التصنيع التي وصلت إليها، فمكانتها في الدول المتقدمة تمكن في أنها[3]:

- عاملا هاما في برامج ومقاومة البطالة وخاصة عندما تزداد حدَتها نتيجة إدخال التشريع للآليات في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني.
- دور الصناعات التقليدية والحرفية في التنمية المحلية، إذ تفضل خطط التنمية في الوقت الحاضر في العديد من الدول الصناعية الصناعات التقليدية والحرفية، الازدحام في المدن الكبرى، وخلق أنشطة جديدة في المناطق الأقل نموا وعدم تركيزها في مناطق معينة.
- لا يقتصر دور الصناعات التقليدية والحرفية في الدول الصناعية الكبرى على الإسهام في خلق فرص عمل إضافية، أو تنمية مناطق أقل نموا، من مناطق أخرى، بل يتعدى ذلك إلى أنه وأقل هذه الدول تعتمد على الشركات الصناعية العملاقة في توريد جانب كبير من الأدوات والأجزاء نصف المصنعة على ما تمدها به المشروعات الصناعية الصغيرة، ففي أمريكا واليابان مثلا تعمد العديد من الشركات الكبيرة على نسبة تتراوح بين 64%، 72% من احتياجاتها على المنشآت الصغيرة[4].

(1) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

(2) عبد الكريم وهراني، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، دراسة حالة مدينة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008/2007،ص 99.

(3) عبد الكريم وهراني، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(4) زينب نظيفي و وهيبة مزيل، الصناعات التقليدية والحرفية بجهة مراكش، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مراكش، المغرب، 2004/2003.

3- الأهمية والمراجعة النظرية للقدرة التصديرية للحرف التقليدية:

- **أهمية القدرة التصديرية للحرف التقليدية:** إن أهمية المنتوج التقليدي بالنسبة للمستهلك الأجنبي لا يقتصر على السائح فقط بل أيضا على الشخص الأجنبي الموجود ببلده، والسبيل الوحيد الذي يصل الحرفي التقليدي المحلي بالمستهلك الأجنبي في الحالة الثانية هو عملية التصدير، ولقد برهنت الحرف التقليدية في كثير من الدول على قدرتها التصديرية ويتضح ذلك من مداخيل العملة الصعبة التي تحققها.

- ✓ **الجزائر:** حسب وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) اتضح أن القدرات الإنتاجية للصناعة التقليدية ستحقق رقم أعمال سنوي قدره 5.5 مليون دولار من الصادرات[1].
- ✓ **المغرب:** بلغت صادرات المغرب الأقصى من المنتوجات التقليدية 54.9 مليون دولار وبنسبة 1.55 من إجمالي الصادرات الكلية المقدرة ب 3535 مليون دولار [2] حسب سنة 1993، و306.172.489 درهم لسنة 2002.
- ✓ **تونس:** توفر الصناعات التقليدية سنويا بمعدل 250 مليون دينار تونسي من العملة الصعبة (أي حوالي 160 مليون يورو) وهو ما يمثل 2.2 % من مجموع صادرات البلاد لسنة 2005[3].
- ✓ **إيران:** وتبعا لإحصاءات مصلحة الجمارك الجمهورية إيران الإسلامية قدرت قيمة صادرات الصناعات التقليدية ما بين مارس 2004 حتى 2005 بحوالي 563.9 مليون دولار بما يعادل 8.8% من جملة الصادرات السلعية غير البترولية وتمثل صناعة السجاد اليدوي أهم صادرات الصناعات التقليدية خلال نفس الفترة بقيمة 47107 مليون دولار ويمثل 7.4% من الصادرات الإيرانية.

ومن خلال هذه الأرقام يتضح لنا القدرة التصديرية التي تميز الصناعات التقليدية، والتي يجب تفسيرها أيضا بالمرجعية النظرية حتى نفهم ما الذي يعطي لهذه الصناعات صفة القدرة على التصدير.

- **المرجعية النظرية للقدرة التصديرية للحرف التقليدية:** لتفسير القدرة التصديرية للصناعات التقليدية سنستعين ببعض النظريات منها الكلاسيكية والحديثة في التجارة الدولية.

- ✓ **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:** قدم في 1817 النظرية الشهيرة للميزة النسبية، أو كما تسمى أحيانا بنظرية النفقة النسبية، في رأي ريكاردو أن أساس التجارة الدولية إنما يوجد في تلك الاختلافات التي توجد بين الدول في التكاليف النسبية، قد تكون إحدى البلاد أكثر كفاءة من غيرها في إنتاج كل سلعة ممكنة، ولكن طالما أنها ليست أكثر كفاءة بدرجة متساوية في كل سلعة، فإنه يوجد أساس للتجارة، فسيكون من

(1) أحمد عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر " بحث ألقي في ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي "، الرباط، 19/17 سبتمبر، 2005.

(2) عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(3) عزيزة بن يوسف، "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي"، الرباط، 17-19 سبتمبر 2005.

المفيد للبلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تكون فيها أكثر كفاءة نسبيا، وأن تقوم بتصدير هذه السلع مقابل سلع تكون كفاءتها النسبية فيها أقل[1].

وانطلاقا من التكاليف النسبية للتجارة الدولية، يمكن أن نخلص للقول بأن القدرة التصديرية للدول الرائدة في مجال الصناعات التقليدية، تعود إلى الميزة النسبية لتكاليف المنتجات التقليدية للدول المصدرة مقارنة بالدول المستوردة، ولتفسير سبب اختلاف التكاليف النسبية للدول المصدرة للمنتوجات التقليدية سنعرض نظرية نسب عناصر الإنتاج التي ترتبط جذورها بكتابات كل من برتل أولين وإيلي هكشر.

✓ **نظرية نسب عناصر الإنتاج:** تقوم نظرية نسب عناصر الإنتاج على افتراضين وهما[2]:

- تختلف أسعار عناصر الإنتاج نتيجة للاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر في كل دولة من الدول، أي أن تكلفة الأجور تكون منخفضة نسبيا في الدول كثيفة السكان، كما تنخفض تكلفة المادة الخام في الدول التي حباها الله بوفرة في الموارد الطبيعية، وبالمثل تنخفض تكلفة التمويل في الدول التي يتوافر فيها رأس المال، وتنخفض تكلفة الأرض في الدول عظيمة المساحة.
- تحتاج السلع لإنتاجها إلى نسب مختلفة من عناصر الإنتاج، أي أن بعض السلع تحتاج إلى عمالة أكبر من احتياجها رأس المال وتعرف بالسلع كثيفة العمالة، بينما تحتاج بعض السلع الأخرى إلى رأس المال بنسبة أكبر من احتياجها للعمالة وتعرف بالسلع كثيفة الرأسمال.

وعليه فإن تأسيسا على هذه الافتراضات وطبقا لنظرية نسب عناصر الإنتاج فإن الدولة يجب أن تخصص في إنتاج وتصدير تلك المنتجات التي تعتمد بدرجة أكبر على العنصر الذي يتوافر لديها بكثرة[3].

فنظرية نسب عناصر الإنتاج تعتبر إذن كبعد ثاني لتفسير تركز تصدير الصناعات التقليدية في بلدان معينة دون سواها، فمنتجات الصناعات التقليدية هي منتجات كثيفة العمالة وهي تتركز خاصة في الدول التي تتوافر لديها عمالة كثيفة وذات تكلفة متدنية وبالمقابل فإن الدول المستوردة للمنتجات التقليدية هي عادة متخصصة في إنتاج السلع كثيفة الرأسمال لتوافر الرأسمال فيها بتكلفة منخفضة.

في هذا الصدد ما على المؤسسة الجزائرية إلا أن تنمي المنتجات كثيفة العمالة مما يجعلها تستفيد من انخفاض تكلفة اليد العاملة في الجزائر، وهذا ما نراه ينطبق بصفة مباشرة على منتجات الصناعات التقليدية.

(1) كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 13-14.

(2) عمرو خير الدين، التسويق الدولي، (د.ن)، مصر، 1996، ص 83.

(3) عمرو خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ثانياً- الأهمية الاجتماعية للصناعات التقليدية والحرف:

للقطاع قدرة كبيرة في امتصاص البطالة وخلق فرص العمل وهذا للوسائل البسيطة التي يحتاجها الحرفي في عمله ليمارس أي نشاط كما بإمكان القطاع أن يشكل نسيجا اقتصاديا للأسر المنتجة مما سيؤثر إيجابا شبكة العائلات الاجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي.

كما للقطاع دور كبير في التكفل بالشباب مما يجعله مساهما في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال الانحراف ونظرا للدور الاقتصادي الفعال الذي أصبحت تقوم به نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية، لقد انعكس ذلك على المجتمع، وفي جملة من الجوانب نذكر[1]:

1- دور الصناعات التقليدية في تعبئة اليد العاملة:

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني باعتمادها على رأس مال محلي ومساهمتها في إعداد صناعيين وحرفيين في داخل الوطن.

ب- أهمية التوظيف في الصناعات التقليدية: أثبتت الحرف التقليدية مساهمتها الفعالة في توفير فرص العمل في كثير من دول العالم، على سبيل المثال تشغل الصناعة التقليدية في كل من فرنسا وإيطاليا حوالي 3.000.000 حرفي أي بنسبة 10% من إجمالي اليد العاملة النشطة بفرنسا و 14% في إيطاليا، بينما يتميز هذا القطاع في بلادنا بتشغيل 130.000 شخص حسب 2002، مع العلم يشغل القطاع 330.000 شخص أي 4% من إجمالي اليد العاملة [2] وفي المغرب تبلغ اليد العاملة بالقطاع حوالي مليونين أي بنسبة 20 % من إجمالي اليد العاملة الوطنية بهذا البلد لسنة 2000[3]، أما في تونس ففي نفس السنة بلغ عدد الحرفيين التقليدين نسبة 11% من مجموع اليد العاملة في تونس وهو ما يعادل 3% من إجمالي عدد السكان[4].

ج- أهمية ممارسة نشاط الحرف التقليدية في المنازل: من مميزات الحرف التقليدية أنها تمارس بشكل كبير في المنازل فهي توافق رغبات الأشخاص الذين لا يفضلون مغادرة مقر سكنهم، خاصة النساء منهم وهي لا تطرح بشدة مشكل مقر العمل كالصناعات الأخرى ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بأهمية العمل في المنازل للحرفيين التقليدين في الجزائر[5].

(1) عبد الكريم وهراني، مرجع سبق ذكره، ص 100.

(2) عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(3) محمد السائري، " وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية، بحث ألقي في ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي "، الرباط، أيام 17-19 سبتمبر 2005، ص 50.

(4) عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(5) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

جدول رقم (1-7): العدد التقديري للحرفيين في المنازل بالجزائر

حسب مكان مزاولة النشاط	عدد الحرفيين العاملين بورشات الإنتاج	النسبة من مجمل الحرفيين التقليديين	عدد الحرفيين العاملين بالمنازل	النسبة من مجموع الحرفيين	اليد العاملة الأخرى	النسبة من مجموع الحرفيين
عدد الحرفيين	37640	%14.61	183140	%71.12	36700	%14.25

المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية، الجزائر، 1997.

من خلال الجدول نلاحظ أن ممارسة العمل في المنازل للحرف التقليدية هي مرتفعة نسبيا مقارنة بعدد الحرفيين العاملين في ورشات الإنتاج وعدد اليد العاملة الأخرى كالتي تعمل في مراكز التكوين المهني.

ونشير في هذا الصدد، أن العمل في المنازل لا يعبر دائما عن العمل غير الرسمي، فالحرفي يمكن أن يمتلك بطاقة الحرفي ويمارس عمله في المنزل، ووفقا لذلك فإن القانون الجزائري: "يمكن للحرفي أن يشتغل في مسكنه أوفي محل آخر وأن يستعمل معدات يدوية أو آلية، وأن يكون له عنوان تجاري أو ورشة أو مستودع أو مغازة ويشتري المواد الولية التي يحتاجها "[1].

وتمنح بطاقة الحرفي يظهر فيها علامة "حرفي في المنزل" من طرف الغرف الجهوية للحرف[2].

د- الميزة النسبية للتوظيف في الحرف التقليدية في إطار التحولات الصناعية الدولية: في إطار العولمة التي تحتم إبراز ميزات العامل، يعتبر الحرفي المتخصص هو الوحيد (خصوصا الحرفي الفني) المحتل لمكانة ذات أفضليات نسبية[3].

ولقد وردت وثيقة تحضيرية للاجتماع الدولي حول مكانة الصناعات التقليدية في التجارة العالمية الذي انعقد في أكتوبر 1997 بمانيلا، تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة والتنمية (CNUCED) ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (UNESCO)، ومن محتويات هذه الوثيقة ما يلي: " إنه من المؤكد أن آمال التنمية الدولية في القرن القادم، تبقى مبنية لا على التطور الصناعي، بل على تنمية دائمة يعد بها التراث الثقافي وموارد طبيعية متوفرة ومهارة يدوية.

إن منتجات الصناعات التقليدية، تستجيب تماما لهذه المقاييس، بحيث تشكل التعبير الثقافي لقدرات الإبداع لمجموعات تتحكم في مهارات فريدة في إنتاج مواد تعكس ثقافتهم وتراثهم، إن حرفيي الدول النامية يمكن لهم أن يضمنوا معيشتهم وعيش عائلتهم إذا ما وجدت منتجاتهم منفذا للسوق

(1) قانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، دليل المستثمر في قطاع الصناعات التقليدية الديوان القومي للصناعات التقليدية، تونس 1993.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 27497 المؤرخ في 21 جويلية 1997، بالجزائر المحدد لشروط ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية في المنزل.

(3) عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 38.

العالمية، وإذا تمكنوا من الاستفادة المنصفة لعائدات مبيعاتهم [1]، من خلال هذه الملاحظات يمكن القول أن الحرفي التقليدي يتمتع بأفضليات خاصة تؤهله للبقاء في سوق العمل حاليا ومستقبلا.

وما يجدر ذكره أنه حتى الصناعات الحديثة، أصبحت لا تبقى لديها من العمال الإجراء إلا من له مؤهلات ذهنية خاصة تمكنه من إخضاع الآلات ووسائل الإنتاج لسيطرته، وفي هذا الصدد يذكر Michael et Charles في إطار معالجتهما لتحولات الاقتصاد العالمي ما يلي: " إن هناك تحولا من صناعات متعطشة للعمال إلى صناعات تشترط من البداية درجة مرتفعة من المعارف "[2].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدم فكرة مفادها أنه يجب تشجيع الصناعات التقليدية باعتبارها تملك طاقة كامنة لخلق مناصب شغل بإعداد كبيرة جدا، والأكثر من ذلك أن مناصب الشغل في الصناعات التقليدية تتمتع باستقرار نسبي أكبر من الذي توفره القطاعات الصناعية الأخرى إذ أنها تملك قدرة أكبر على التأقلم مع الطلب الموجه لها.

هـ- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية: فطبيعة الصناعات التقليدية والحرفية تجعلها تساهم بشكل معتبر في القضاء على البطالة وتوفير عمل وذلك بالابتعاد عن السلوكيات السيئة في كسب قوتهم والقضاء على الآفات الاجتماعية.

و- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: تدعيم دور الصناعات التقليدية والحرفية في مختلف أقاليم الدولة يساعد على رفع نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، صناعة الألبسة التقليدية، مما يسمح باستغلال وقت فراغهن وزيادة دخلهن وتحسين مستوى معيشتهن.

ز- تكوين نشاط متكامل في أداء الإعمال : "تعمل الصناعات التقليدية والحرفية على خلق قيم اجتماعية لدى الإفراد، أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل عبر أقاليم مختلفة "[3].

2- مساهمة الحرف التقليدية في تقليص النزوح الريفي:

تستجيب الصناعة التقليدية للأهداف الوطنية المتعلقة بخلق وتوزيع الدخل في المحيط الريفي ويخفف من الضغط الديمغرافي على المدن، فامتهان عدد كبير من الأشخاص المتواجدين خاصة في الأرياف، يساعد على تثبيت الحرفيين في القرى وبالتالي إحداث نوع من التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والحفاظ على الحرف التقليدية المنتشرة كثيرا في الأرياف[4].

(1) Nekiche Belkacem, Le développement de l'artisanat et des metiers: enjeux économiques sociaux et culturels, premières assises Nationales sur les perspectives de dévelppement du tourisme et de l'artisanat à l'horizon 2005, Ministère du tourisme et de l'artisanat , 1997, p 27.

(2) Michael. Spiore et Charles Esabel, Les chemins de la prospérité de la production de masse à la spécialisation souple , édition Hachette, Paris, 1984, p 33.

(3) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الملف الصحفي للصالون الدولي الثاني عشر للصناعة التقليدية، 29 جوان إلى 06 جويلية 2005، قصر المعارض الصنوبر البحري الجزائر.

(4) نوال بن صديق و العربي بوحسون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

فطبيعة الصناعات التقليدية والحرفية تجعلها تساهم بشكل معتبر في القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل وذلك بالابتعاد عن السلوكيات السيئة لكسب قوتهم والقضاء على الآفات الاجتماعية.

ثالثاً- الأهمية الثقافية للصناعة التقليدية:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى كل شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لأنها تميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته كما تعبر عن تراكمات النتاج الحضاري لإنسان المنطقة الذي تفاعل مع الطبيعة بقدراتها المحلية مبرزا قدراته الإبداعية في إنتاج ما هو بحاجة إليه لاستعمالاته اليومية أو الموسمية المتراكم عبر السنوات التي ساهمت فيه الأجيال السابقة والمتعاقبة بلمساتها الإبداعية المتراكمة عبر العصور.

ويمكن أن نلخص الأهمية الثقافية للصناعات التقليدية في الفكرتين التاليتين[1]:

1- يعتبر المنتوج التقليدي بنك معلومات لمختلف الحضارات والمجتمعات التي مرت بالبلاد، وذلك من خلال البصمات التي نجدها في شكل تصاميم ورموز تعكس الخصوصية الحضارية المستوعبة من طرف المجتمع الذي ينتمي إليه الحرفي، وفي هذا الشأن قيل عنها " أنها تعبر عن هوية شعب وثقافة أمة، جذورها غائرة في التاريخ " [2]، فهي بدون شك النافذة التي يمكن الإطلال منها لمعرفة الأصول وما أطر عليها من تأثر وتأثير نتيجة الاتصال بغيرها.

فمثلا عرفت صناعة الزرابي التقليدية في الجزائر عدة تأثيرات مرتبطة بالأحداث التاريخية التي مرت بالبلاد والتي تركت تأثيرها واضحا في التقنيات المستوعبة والرموز المستعملة في كثير من مناطق الوطن، نذكر على سبيل المثال:

- وصول المسلمين من شبه الجزيرة العربية أثناء الفتوحات الإسلامية، جعل الحرفي الجزائري يعبر عن المضمون الأخلاقي والروحي للإسلام في منتجاته الحرفية.
- وجود الإسبان في الجزائر، جعل الحرفي الجزائري يكتسب أشكال الفن الأندلسي ويجسده في منتجاته الفنية.
- مكوث العثمانيين لعدة سنوات في الجزائر، جعل الحرفي الجزائري يكتسب الأسلوب الفني العثماني المتميز في جانب منه بتصميم المحراب، وكذلك اكتساب تقنية الغرز بالعقد للزرابي التقليدية.
- أيضا جعل وجود الفرنسيين في الجزائر الحرفي يكتسب الفن الخاص برسم الورود STYLE FLORAL.

(1) عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) كلمة رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية بالصنوبر البحري، الجزائر، 21-23 نوفمبر 2009.

2- يعتبر المنتوج التقليدي وسيلة للاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع، فالإشارات والخطوط المرسومة تعتبر وسيلة اتصال بين الإفراد والمجتمعات، فلقد وصف الأستاذ بن خرف الله أثناء الأيام الدراسية المنظمة بغرداية، فكرة التواصل في الزربية قائلا: " تعتبر الزربية وسيلة تواصل بين البشر بألوانها ورسومها وأحجامها، فهي دليل الإنسان عبر الأجيال إلى معرفة أجيال وحضارات سادت أو بادت "[1]، ويضيف: " إن الزربية التقليدية ليست منتوجا ذا صنع يدوي فقط، وإنما هي ثقافة تعبر عن ماضي وحاضر الإنسان، عن عاداته وتقاليده وسلوكه اليومي داخل المجتمع " [2]، وما يقال عن الزربية ينطبق على المنتجات الأخرى.

وبالتالي يعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل أمة، مما جعل كل دول العالم منها الجزائر تولي أهمية كبيرة لهذا العنصر الحضاري من خلال توجه العالم للدولة.

(1) بن خرف الله، " الزربية كدعامة للاتصال "، بحث ألقي في اليوم الدراسي عن الزرابي التقليدية المنظمة بغرداية، مارس 1995.

(2) المرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد، وعملية مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية، ولابد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج الوطني الإجمالي وذلك بتوفر مستلزمات معينة.

كما تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع، وأن هدف التنمية الاقتصادية في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في خطط التنموية وسياسات الاقتصادي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف، حيث أن التنمية الّاقتصادية في الجزائر مرت بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الانتظار مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وإن لآثار هذه البرامج الدور الحاسم في تحقيق نتائج إيجابية، من بينها رفع معدلات النمو و تخفيف معدلات البطالة، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة.

الفصل الثانـي:
طبيعة الاقتصاد الجزائري والسياسة العامة الوطنية للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)

تمهيد:

لقد انتهجت الجزائر بعد سنة 1986 سياسات تنموية مختلفة تماشياً مع المستجدات التي عرفها العالم ومع النهج السياسي الاقتصادي المختار في كل مرحلة وخاصة في مجال الاقتصاد، إلا أن الواقع العملي وتلك القوانين والتشريعات وبعض القرارات كانت تحدياً يقف أمام العملية التنموية. وقد هدف هذا الفصل إلى محاولة تقييم استراتيجيات التنمية المطبقة في الجزائر خلال الفترة من 1986 إلى 2020، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الرئيسية، من خلال تقسيمها إلى مراحل حسب مؤشرات معينة، كمعدل النمو، وأسعار النفط في السوق الدولية، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: السياسة العامة الوطنية للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)؛

المبحث الثالث: آفاق النمو الاقتصادي سنة 2030 ومعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول:

طبيعة الاقتصاد الجزائري

تعتبر الدولة في الجزائر ريعية بامتياز؛ إذ تعتمد في نشاطها الاقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل، أي أنها تعتمد على صادرات البترول والغاز التي تمثل حوالي 90% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مصدرا أساسيا في كل مداخيل الدولة من العملة الصعبة؛ الأمر الذي جعل المجتمع الجزائري يرتكز على مصروفات هذه الدولة الريعية أو على الإنفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ الدخل الوطني، فتتضاءل حاجة الدولة لفرض ضرائب على دخول المواطنين، بينما نجد في المجتمعات الرأسمالية الغربية أن الجزء الأكبر من ميزانية الدولة يقوم على دافعي الضرائب. وتك من الإشكالية اليوم منذ بدء تراجع أسعار النفط في منتصف عام 2014، في تداعيات هذا التراجع على موازنة الدولة الجزائرية، إذ أصبح الاقتصاد يعيش أزمات متواصلة، فارتفعت حدة المشكلات الاقتصادية مع زيادة الأسعار، في مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين[1].

وقد برز في الدولة الريعية الجزائرية عدم تناظر سياسي بين الدولة والشعب؛ فالدولة تراكم الثروات ولا توفر فرص عمل، وليس إيجاد الثروات شاغل الدولة الجزائرية فهذه الأخيرة تخشى انحسار احتكارها توزيع الريع.

المطلب الأول: ريعية الاقتصاد الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة والاقتصاد في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات العصب الحيوي للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، حيث تحتوي الجزائر على 177 حقلاً للمحروقات قيد الاستغلال إلى جانب 77 حقل في طور التطوير حسب أرقام سنة 2020، فقد أصبح هذا المورد من أهم موارد الميزانية للدولة ومساهمة في تحقيق التنمية، ما جعل اقتصاد الجزائري مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب الذي لا يعرف الاستقرار في أسعاره، حيث تكوَّن احتياطي الصرف في الجزائر إلى ما يعادل 42 مليار دولار في سنة 2020، كما تساهم الجباية البترولية بـ91% من إيرادات الدولة، وحوالي 22% من الناتج المحلي الخام، وتوظيف حوالي 20% من اليد العاملة، حيث تعاني الجزائر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

منذ سنة 2008 سجل الإنتاج الجزائري انخفاض تدريجي صاحبه زيادة الاستهلاك الداخلي خاصةً على الكهرباء، حيث انخفض الإنتاج من 1.2030 مليون برميل سنة 2013 الى0.9934 مليون برميل سنة 2017 أي بحوالي 17.5%، ليصل في سنة 2021 إلى1.315مليار برميل.[2]

(1) توفيق المديني، " أزمة الدولة الريعية "، http :alaraly.co.uk، تاريخ التحميل:2022/03/01، على الساعة 16:20.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الاوبك، التقرير الاحصائي السنوي، الكويت، 2018ص 28

وبهذا يحتل قطاع النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تقدر نسبة صادرات النفط من الصادرات الإجمالية حوالي 94.09% كما أنه يشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية؛ وهو الأمر الذي يعكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري[1].

إن هذه الهيمنة للنفط أو للمحروقات بشكل عام على الاقتصاد الجزائري تجعله يؤدي إلى تدهور القطاعات الأخرى المنتجة والمعرضة للمنافسة (الفلاحة والصناعة المعملية)، فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الخام يظهر تراجع ملحوظ على القطاعات الأخرى غير النفطية، وهذا ما يسمى في عالم الاقتصاد "بالمرض الهولندي"، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-1).

الجدول رقم (2-1) مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي من 2010 إلى غاية2018

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	القطاع الفلاحي	قطاع المحروقات	قطاع الصناعة	قطاع الاشغال العمومية	قطاع الخدمات
2010	11991.60	1015.30	4180.40	617.4	1257.40	2586.30
2011	14588.50	1183.20	5242.50	663.8	1333.30	2933.20
2012	16208.70	1183.20	5242.50	728.6	1491.20	33050.20
2013	16650.20	1421.70	5536.40.	771.8	1627.40	3849.60
2014	17242.50	1640.00	4968.00	838.5	1794.00	4195.20
2015	16591.90	1771.50	4657.80	900.9	1908.10	4549.90
2016	17406.8	2140.3	3025.6	975.9	2069.3	7856.8
2017	18575.8	2318.9	3068.8	1037.0	2213.6	8311.9
2018	20259	2426.9	4547.8	1128.0	2346.5	7930.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر من 2010 إلى غاية 2019

يوضح لنا الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات والذي يمثل نسبة كبيرة جداً تقدر بـ 50% ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 16% وبعدها قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية واللذان يبلغان نفس النسبة تقريباً، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جداً لا تتعدى 7.5% كمتوسط فترة الدراسة، إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات قيمة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جداً رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية المحروقات.

(1)منظمة الأقطار العربية، الأوبك مرجع سبق ذكره، ص29

حيث أدى الاعتماد على هذا القطاع إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات، وقاد ذلك إلى مجموعة من الاختلالات منها[1]:

- تواضع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام، حيث أن معدل الاستثمار في الجزائر هو في حدود أو أعلى من المعدل العالمي المقدر بـ 21%، إلا أنه أقل من معدل الدول سريعة النمو في شرق آسيا والذي وصل إلى حدود 39%، وهو الحد الذي يضمن لها استدامة النمو؛
- تواضع نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الخام؛
- ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة على حساب النفقات الرأسمالية، حيث تراوحت في الجزائر في الفترة من 2010 إلى 2018 مابين 60% إلى 59,14%من إجمالي الميزانية.

المطلب الثاني: مكانة قطاعات خارج المحروقات في السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد على المحروقات بنسبة 98% من مجموع مداخيل الدولة، فهو بهذا شأنه شأن أي اقتصاد ريعي آخر؛ لهذا فإن هناك بعض التحديات التي يجب على الجزائر أن تتخطاها لإخراج الاقتصاد من تبعيته لهذا القطاع، ومن بؤرة التخلف والتبعية للمحروقات التي أصبحت في الوقت الراهن عبارة عن نقمة بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة عليها، إذا لم يتم استغلال مداخيلها للاستثمار في المجالات الأخرى التي لها تأثير دائم وايجابي على الاقتصاد، والتي تكون بأقل تبعية لأزمات وتقلبات الأسعار الخارجية، ولها تأثير إيجابي على المستوى العام للتنمية[2].

يعاني الاقتصاد الجزائري من تخلف في قطاعاته الإنتاجية، وامتلاكه لوسائل تقليدية وتخلف تقني وتكنولوجي، هذا ما شكل عائقا لتحقيق الإنتاج لتغطية حاجيات المجتمع المتزايدة، وتنويع المداخيل على غرار قطاع المحروقات. وأمام هذا التوجه، كان لابد من البحث عن مصادر مستقرة وثابتة من العملة الصعبة، في ظل عدم استقرار السوق النفطية على المستوى العالمي، وتأثيرها المباشر على المستويات الكلية للاقتصاد، بحيث أن هيكلة الصادرات بالنسبة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة والحجم؛ إذ أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة للمحروقات التي تغطي بنسبة متوسطة 94.09% من إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، أما باقي النسبة فهي موزعة على المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام، بالإضافة إلى سلع التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية، فلم تتعدى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات معدل 5.91% من إجمالي الصادرات[3].

(1) نبيل بن حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(2) مصطفى بن ساحة، ، ص 2. (بتصرف)

(3) مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 2. (بتصرف)

1- دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية:

حسب المدرسة التجارية، تعتبر الصادرات وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة، إضافة إلى ذلك فهي أفضل طريقة لتحصيل رؤوس أموال بالعملة الصعبة.

ويشير تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم إلى أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على إستراتيجية إحلال الواردات، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التي تتجه نحو السوق العالمية وتتبع إستراتيجية تدعيم الصادرات هي الدول المرتفعة الدخل[1].

ومنه فمساهمة الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واضحة جلية من خلال ما توفره من سيولة وخلق فرص العمل، وسد العجز في ميزان المدفوعات...إلخ.

2- تحليل إحصائيات الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010-2019):

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك واضح من خلال افتقار الاقتصاد الجزائري لميزة تنويع الصادرات، وذلك من أجل ضمان إيرادات متنوعة. ومن هنا نرى بأن ما يقارب نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية هي المحروقات، والتي تشكل خطرا على إيرادات الدولة؛ فهي معرضة بالدرجة الأولى لخطر النضوب، إضافة إلى انعدام استقرارية الأسعار في هذا السوق والذي يتعرض لأزمات متتالية ومستمرة، ففي أفضل الحالات كانت مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا تتجاوز 5%[2].

نرى بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي محض، وذلك واضح جليا من خلال ما سنقدمه من إحصائيات مختلفة تخص الصادرات والواردات والميزان التجاري، والتي اعتمدنا في جمعها على تقارير بنك الجزائر (فصل ميزان المدفوعات وسعر الصرف) إضافة على موقع خارطة التجارة العالمية (TRADE MAP).

جدول رقم (2-2): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليون دولار)

صادرات المحروقات	القيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277	31725
	النسبة	%98.30	%98.31	%98.3	98.73	%97.22	%95.70	%95.2	96.04 %	%94.23	%93.81
صادرات خارج المحروقات	القيمة	970	1227	1153	1051	1667	1485	1391	1367	2405	2092
	النسبة	%1.69	%1.68	%1.60	%1.62	%2.77	%4.29	%4.74	%3.95	%5.67	%6.18

(1)البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، القاهرة، مصر، 1997.

(2)لحسن عقومة ومراد جنيدي، " قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، تصدر عن جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2020، ص 531.

إجمالي الصادرات	القيمة	57090	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569	41682	33817
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011-2015-2017 سنتي 2018 و2019 بالاعتماد على TRADE MAPمتاح على الرابط:
http://www.trademap.org/Product-SelCountry-TS.aspx

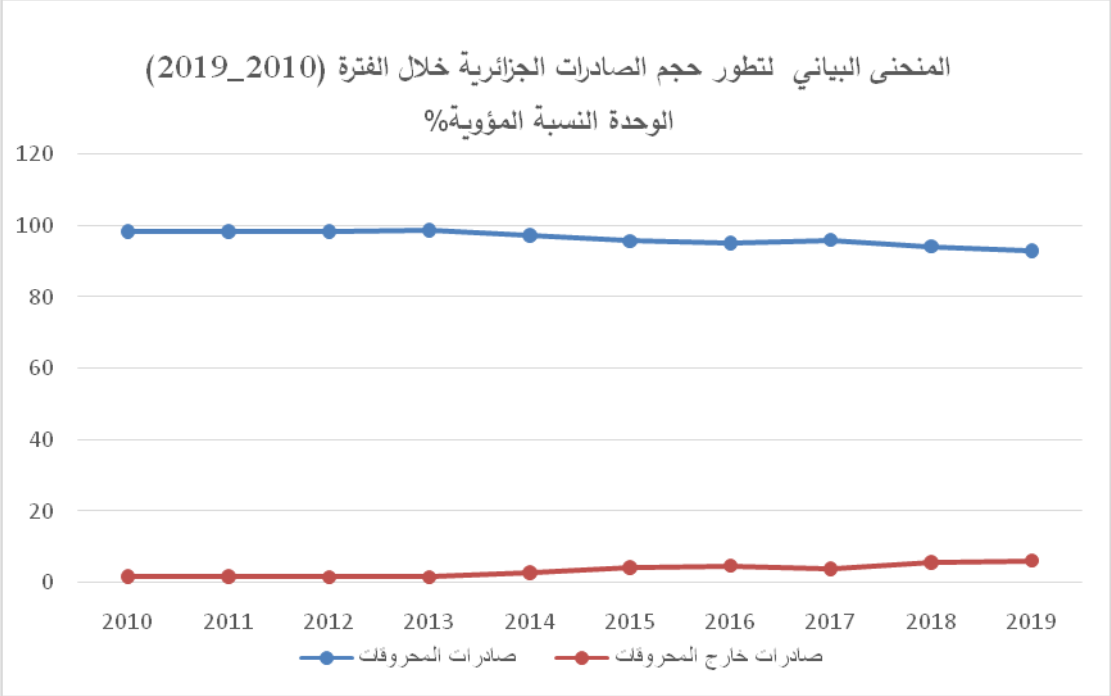

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1)

من خلال الجدول والمنحنى البياني يمكننا تقسيم تطورات الصادرات الجزائرية إلى فترتين:

الفترة الأولى ما بين(2010-2014): ونرى من خلالها بأن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و 72888 مليون دولار سنة 2012، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109.45 دولار للبرميل الواحد سنة 2012، وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعدُّ اقتصاداً ريعيا محضا.

وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة 2.77% من إجمالي الصادرات.

الفترة الثانية ما بين(2015-2019):وهي ذات الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى ما دون الـ40 دولار للبرميل، بحيث إذ ما قارنا بين إيرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل، فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنوع الإيرادات، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب، بحيث سجلت 4.29% سنة 2015 إلى 6.18% سنة 2019.

المطلب الثالث: أهمية وفعالية مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

إن فلسفة الإصلاحات في الجزائر قد تتمحور حول سؤال قد تصعب الإجابة عليه، وهو كيف يمكن الحصول على اقتصاد مبني على الكفاءة الاقتصادية ؟ فالنظريات الاقتصادية رغم اختلافاتها المنهجية والفكرية تتفق على أن الدخل والعائد مرتبطان بالكفاءة الإنتاجية، هذا الارتباط يمثل قاعدة أساسية تحكم النشاط الاقتصادي. وقد نجد لهذه القاعدة استثناءً يتمثل في مفهوم الريع. فإذا تتبعنا مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نجد أنها لم تتمكن من تغيير الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والمتمثلة في الاعتماد الشبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات وعلى الواردات من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج من جهة أخرى. فإصلاح الاختلالات والتشوهات التي أصابت نموذج الصناعات المصنعة من خلال إصلاحات ذاتية، (إعادة هيكلة المؤسسات) لم تؤتِ ثمارها وانتهت ببلوغ النموذج حدوده وإعلان فشله، وكانت الإجراءات المتخذة في هذا المجال تأخيراً للأزمة وليس حلا جذريا لها[1].

ففلسفة الإصلاحات تهدف بالأساس إلى القضاء على تشوهات السياسات السابقة، فقد تجبر السلطات إلى الإصلاح عندما تصبح الأوضاع تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[2].

كانت هذه هي حالة إصلاح تناقضات الأداء الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989)، وهو ما عجل بتبني الجزائر آلية السوق كمنهجية لإدارة الاقتصاد تحت توجيه ضغط المؤسسات المالية الدولية.

إن الإصلاحات الاقتصادية في إطارها الداخلي قبل سنة 1986 لم تكن لتسمح للاقتصاد الوطني أن يخرج من تناقضات إيديولوجية التخطيط المركزي؛ فتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصادي، وغلبة الاعتبارات السياسية على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، ولَّد تشوهات وتناقضات تمثلت فيما يلي[3]:

(1) « La restructuration des entreprises », dossier-revue du Centre nationale des études et analyse pour la planification (CENEAP) N° 1, Mars 1985, p 90.

(2) سويلم جودة، آثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص 94-97.

(3)شهرة مدني، " سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار "، مجلة العلوم الإنسانية، موقع على الأنترنت: http://www.ulum.nt/a189.htm.

- التركيز الشديد على صادرات المحروقات؛
- انخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية؛
- التمادي في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية؛
- معدلات النمو لم تعكس ارتفاع معدلات الاستثمار المرتفعة؛
- تنامي ظاهرة البطالة المقنعة.

ولكل هذه الأسباب كانت النتيجة جمود في الجهاز الإنتاجي، ومديونية خارجية ناهزت 37 مليار دولار، وهي تناقضات أجبرت الجزائر تحت ضغط صندوق النقد الدولي بالدخول في مجموعة من برامج تصحيحية انطلاقا من برنامج التثبيت 1994، ثم في مرحلة تالية على برنامج للتمويل الموسع مصحوب ببرنامج لإعادة هيكلة الديون الخارجية والذي امتد لفترة ثلاث سنوات، على أن تتكفل الجزائر بالآثار المترتبة على زيادة معدلات البطالة، وتسريح العمال، والتكفل بمشاكل الضمان الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطنين[1].

ولقد مست الإصلاحات كل المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر على الأداء الاقتصادي: سعر الصرف، هيكلة القطاع العام، دعم القطاع الخاص، وإصلاح السياسة المالية والسياسة النقدية.

يقصد بسياسة التثبيت والتكييف الهيكلي مجموعة السياسات التي تتبناها الحكومات في سبيل إعادة توازناتها الداخلية والخارجية[2].

لقد اعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التثبيت والتكييف الهيكلي على جانبين:

- سياسة التثبيت، اعتمدت على حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية من أجل معالجة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات؛
- سياسة التكييف الهيكلي، وركزت على اختلالات الجهاز الإنتاجي، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية وسوق العمل ورأس المال داخليا وخارجيا، ويسمح للجزائر الحصول على المدخرات الدولية ضمن أزمة المديونية من أجل تمويل الاقتصاد.

لقد نص برنامج التثبيت سنة 1994 على ما يلي[3]:

- تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 40.17%؛

(1) Rapport du CNES, les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, publication,CNES, Novembre, 1998, p 83-86.

(2) R.boudjmaa, Financement international, ajustement structurel et développement, théorie et faits algerienne, thése doctorat, faculté des sciences économique et des gestions, Université d'Alger, 2003, p 264.

(3)محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص245.

- تخفيض وتيرة الإصدار النقدي، وتفعيل سعر الفائدة على الودائع؛
- تخفيض عجز الميزانية؛
- تحرير التجارة الخارجية.
-الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطات الدولية الناجمة عن عملية إعادة الهيكلة.

أما برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) فتمثلت أهدافه فيما يلي[1]:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يستوعب النمو السكاني؛
- تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات دنيا في الدول الصناعية؛
- رفع مستويات الاحتياطات الدولية.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

إن ما يهمنا في هذا الصدد هو تقييم النتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998). فعلى المستوى الكمي قد تكون النتائج إيجابية، لكن بتكلفة اجتماعية باهظة، تمثلت في تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وفقدان الكثير من العمال لوظائفهم، ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية الأساسية.

لقد انخفضت معدلات التضخم خلال الفترة (1994-1998) إلى أقل من 5%، وارتفعت احتياطات النقد الأجنبي إلى 8 مليار دولار، وهو ما سمح بتغطية تمويل الواردات لمدة 9.4 أشهر، في حين كان هذا المعدل 1.9 شهر سنة 1993. إن قيمة هذه الاحتياطات سمحت نسبيا بالدفاع عن قيمة العملة الوطنية، بعد أن استقرت سلسلة عمليات التخفيض لها في حدود 5.4% سنة1997 (50.6% سنة 1994)، وهو ما أدى إلى استقرار سعر صرف الدولار عند مستوى 60 دينار سنة 1998[2].

أما معدل النمو فقد بلغ 5% سنة 1998 (2.2% سنة 1993)، وهو ما يعني أن الاقتصاد كان قادرا على أن يستوعب نمو اليد العاملة. فرغم تحسن بعض المؤشرات على المستوى الكمي، إلا أن النتائج على المستوى النوعي لم تكن في مستوى التكاليف المالية والاجتماعية؛ فمعدلات الناتج الصناعي والزراعي كانت سالبة ومتدنية، حيث الرقم القياسي للناتج الصناعي انتقل من 100 سنة 1989 إلى 63.4 سنة 1997 في قطاع الصناعة التحويلية[3].

(1)يوسف بيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 153.

(2) M. Benachnchou, Inflation, dévaluation marginalisation, Dar Echrifa, Alger, (S.D), p 41.

(3) CNES, op.cit, p 27.

إن الذي يهمنا في هذا الصدد، ويجب أن نركز عليه، هو أن الإصلاحات التي نتجت عن مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي – رغم المؤشرات الكمية التي كانت إيجابية – لم تتمكن من إحداث تغييرات في الجانب النوعي على الجهاز الإنتاجي أو على القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني. فإذا تمعن المحلل والباحث في خصوصيات الاقتصاد الوطني وخصائصه الهيكلية يلاحظ أنه لم يحدث تغيير يذكر.

فمؤشر انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج بقي مرتفعاً خلال فترة تطبيق البرنامج، بحيث شكلت صادرات المحروقات 98% من إجمالي الصادرات، ولم يحدث أن ساهمت القطاعات الأخرى في تخفيض هذه النسبة. وربما يدل هذا المؤشر على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، خاصة إذا كانت آثار البرنامج على درجة تنافسية الاقتصاد محدودة، ودرجة تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ضعيفة نسبيا.

تبقى نقطة ضعف الإصلاحات خلال الفترة (1986-1998) ذاتية كانت أم موجهة من طرف المؤسسات المالية الدولية رهن الموارد المالية الأجنبية، سواءً كان مصدرها النفط أو الأسواق المالية الدولية من خلال الاقتراض الأجنبي.

إن المتتبع الجيد لتطورات الاقتصاد الوطني تتأكد له حقيقة أخرى، هي أن القضاء على الديون الخارجية لم يكن بفضل نجاح سياسات الإصلاح في إطار التعديل الهيكلي وتغيير مستويات الأداء الاقتصادي وتنوعه، وإنما بفضل الارتفاع المستمر لأسعار النفط دوليا ابتداءً من 2002، وهو ما يسمح بتراكم الاحتياطات من العملة الصعبة ويسهل كثيرا القضاء على المديونية الخارجية.

إجمالا، إن الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني لم تتغير، يكفي مؤشر واحد للدلالة على هشاشته هو ارتفاع درجة انكشافه على الخارج من حيث صادرات النفط والتبعية المفرطة للخارج من حيث الواردات الغذائية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة.

المبحث الثاني:

السياسات العامة للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020).

من خلال هذا المبحث نبرز أولا دور الدولة في الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها، والتمويل الذي اعتمدت عليه من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا عن طريق وضع شروط محددة؛ ويرجع ذلك بعد أزمة انخفاض أسعار البترول في سنة 1986، وكذلك التطرق إلى مضمون ومحتوى البرامج التنموية والمبالغ المخصصة لها، أو ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي، والتي أتت بعد سنة 1999، وهذا بعد البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد آنذاك نتيجة ارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ما بعد أزمة 1986:

إن الوضعية الاقتصادية الهشة التي ميزت الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986، أدت بالجزائر إلى الدخول في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير) ابتداءً من سنة 1987، وذلك من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية. وهكذا مع بداية سنة 1988، تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح الذي يتمثل في الإصلاح بالتدرج، وكان ذلك في سرية تامة، هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لبدء أولى الاتفاقات سنة 1989[1].

أولاً- الاتفاق الاستعدادي الانتمائي الأول 1989 (Stand-By 1):

أمضت الحكومة الجزائرية أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، وتحصلت بموجبه على قروض من الصندوق وكذلك من البنك العالمي، وذلك في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار. ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك عن طريق تخفيض الطلب الكلي، والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي[2].

لقد تم الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول عن طريق عمليتان هما:

1- العملية الأولى: تمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية، التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد. ووفق تشريعات الصندوق، فإن السحب داخل

(1)أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 219-220.

(2)عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 273.

الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط، ويتم بصورة آلية، بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

2- العملية الثانية: وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول " تسهيل تمويل تعويضي"، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

ومن خلال هاتين العمليتين، حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470.5 مليون حقوق سحب خاصة) [1]، موزعة بين الشريحة الاحتياطية بـ 218 مليون دولار (155.3 مليون حقوق سحب خاصة)، أي 25% من حصة الجزائر في صندوق نهاية 1988، وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون حقوق سحب خاصة)، وتوازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار[2].

العملية الثانية التي استجاب لها الصندوق كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت (الاستقرار) الاقتصادي بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، حيث أبلغت الجزائر الصندوق بالتدابير المالية والاقتصادية التي تنوي تنفيذها مع الاستمرار في تسديد التزامها الخارجية، وتوجت المفاوضات بعقد أول اتفاق استعدادي ائتماني في 31 ماي 1989 مدته 12 شهرا، وارتكز محتواه على ما يلي[3]:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية؛
- القضاء على عجز الميزانية؛
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار؛
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

إن البرنامج الاستعدادي الائتماني الأول مس في أغلبية الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية، ويبين لنا الأدوات الأساسية التي يعتمدها في إجراء أي إصلاح اقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

ثانياً- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991 (STAND-BY 2):

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات؛ مما جعل المفاوضات تتواصل بينها وبين صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990. وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق

(1)وحدة حقوق السحب الخاصة DTS تعادل ما قيمته 1.456234 دولار أمريكي.

(2) Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algerienne sous chadli, Algérie, éditions Rahma, 1993, p 34.

(3) Hocine Benissad, l'ajustement structurel : l'experience du maghreb , édition O.P.U, Algérie, 1999, p 59.

ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة حسن النية في 21 أفريل 1991، وحصلت الجزائر بموجبه على قرض يقدر بـ 300 مليون حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 403مليون دولار موزعة على أربعة أقساط[1].

ويستمر تحريرها بناءً على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، واستعمال هذا القرض كان مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر. ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني هذا إلى[2]:

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛
- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛
- إصلاح النظام الجبائي؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع؛
- سن شبكة اجتماعية للعائلات لامتصاص الغضب الاجتماعي الناتج عن تطبيق هذا البرنامج.

وزع هذا القرض إلى أربع أقساط متساوية، أي ما يعادل 100 مليون دولار لكل قسط. ويستمر تحرير الأقساط بناءً على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية 21 أفريل 1991 التي صادق عليها الصندوق، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والرابع في مارس 1992[3].

إن تنفيذ هذا الاتفاق من طرف الجزائر كان صعبا في ظل ظروف داخلية وخارجية متأزمة، حيث امتاز الظرف الداخلي بالاضطرابات السياسية تتعارض مع برنامج صندوق النقد الدولي، حيث كان على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية تتطلب نوعا من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار، ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى الظرف الخارجي المتمثل في حرب الخليج وانهيار المعسكر الاشتراكي؛ ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقا جدا، ومن جهة أخرى أن أي تراجع عن تطبيق برنامج الاستقرار يؤدي إلى وقف تحرير قروض جديدة.

(1)الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 116.

(2)المرجع نفسه ص 116.

(3) بدر الدين زبيديو صالح بروبة ونور الدين مادي، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018/2017، ص 27.

ثالثاً- الاتفاق الاستعدادي الائتماني أفريل 1994:

لجأت الحكومة الجزائرية للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتم عقد هذا الاتفاق في ظروف عسيرة جدا نتيجة التراجع الكبير عن مسار الإصلاحات خلال ستني 1992 و1993، والتي تنتج عنها عودة الاختلالات للتوازنات الاقتصادية الكلية، وعدم قدرة الجزائر على الالتزام بتسديد الديون. ومع نهاية شهر ماي 1994، تم التوقيع على هذا الاتفاق والذي كانت مدته سنة واحدة. ولقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي[1]:

1- التقليص من الكتلة النقدية، وذلك عن طريق مراجعة سعر الصرف، والحد من التضخم النقدي، وتحرير التجارة الخارجية.

2- إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمات الديون.

3- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد، خاصة في مجال الأسعار.

4- القضاء على عجز الميزانية العمومية، أو على الأقل تخفيضه، وذلك بتخفيض النفقات العمومية، وزيادة الإيرادات بواسطة تحسين المردود الضريبي.

على هذا الأساس، تحصلت الحكومة الجزائرية على قرض قدره 1073 مليون دولار، أي ما يعادل 731.5 DTS. وزع هذا القرض إلى قسطين: الأول قدره 389 DTS وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق، والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات. وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة تدابير في هذا الإطار نذكر منها ما يلي[2]:

أ- تعديل معدل الصرف ليصبح 1دولار= 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛

ب- تحرير جزئي للتجارة الخارجية، بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

ج- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام؛

د- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية)، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر إيجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس، مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994، والخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995. ولكن رغم ذلك لم تمنع كل هذه التدابير الاقتصادية والاجتماعية -

(1)الهادي الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص203.

(2) بدر الدين زبيدي و صالح بروبة ونور الدين مادي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

رغم صرامتها – من تواصل ظهور الاختلالات والعجز على مستوى الميزانية وميزان المدفوعات أثناء فترة هذا البرنامج. "فتنفيذ هذا البرنامج بصرامة كبيرة لم يمنع استمرار المشاكل المالية والهيكلية"، وهو ما أجبر الجزائر مرة أخرى على اللجوء لصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ثانية ارتبطت بهيكلة عميقة[1].

رابعاً-اتفاق التصحيح الهيكلي (ماي 1995-ماي 1998):

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة حسن نية في 30 مارس 1995 إلى صندوق النقد الدولي، وذلك بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها؛ وبذلك تم إبرام اتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في ماي 1995 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 3 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998. وكان هذا البرنامج يهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد، بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي؛ وهي بذلك تتجه إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح الهيكل الاقتصادي، بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل[2].

لقد كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي، بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة، وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- خفض التكاليف الاقتصادية للتصحيح الهيكلي على الفئات السكانية الأكثر تضررا.
- استعادة قوة ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

من خلال هذا الاتفاق، تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق. وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق. وعلى هذا الأساس، قامت الجزائر في جويلية 1995، بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1998، بالإضافة للفوائد المستحقة السداد ما بين 1 جوان 1995 و31 ماي 1996، وتقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية المتزايدة تدريجيا، ابتداءً من 30 نوفمبر 1999، وتستمر حتى سنة 2011.

(1)الهادي الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

(3)كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

لتحقيق الأهداف السابقة، تبنت الجزائر خلال الفترة (1995-1998) عدة إجراءات وقرارات نذكر منها[1]:

- حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خوصصة بعضها؛
- إنشاء شركة للتأمين على الصادرات، من أجل تنويع الصادرات وترقيتها؛
- إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛
- إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

بشكل عام، تضمنت برامج التعديل الهيكلي الذي يدعمه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مجموعة من إجراءات السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل تحسين ميزان المدفوعات، واستعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، وارتفاع في معدل النمو الطويل الأجل. وغالبا ما يأخذ برنامج التعديل شكل إجراءات سياسة اقتصادية التي ينوي البلد المعني القيام به. وتخضع هذه السياسات لتقييم الصندوق لإجازة دعمه المالي، كما أن فهم آليات تأثير السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية يلعب دورا مهما في هذه البرامج التصحيحية. ولقد كانت القاعدة الأساسية لهذه البرامج سياسات تسيير الطلب، ولما كان الحديث عن سياسات التثبيت تم دعمها بسياسات أخرى مثل سياسة سعر الصرف وسياسات بنيوية: سياسة الأسعار، سياسات المداخيل، السياسة التجارية، سياسات الإنفاق الحكومي، والسياسة الضريبية.

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر، بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها، مستعينة في ذلك بالنصائح التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول التي انتهجت برامج التعديل الهيكلي والتي تولد عنها آثار سلبية خاصة في الجانب الاجتماعي.وقد تمثلت هذه النصائح بالتوسع في السياسة المالية، وبذلك لم تجد الجزائر حرجا مع المؤسسات الدولية عندما أعلنت عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛ لأنه جاء متماشيا مع النصائح المقدمة من طرفها [2]، وتم الإعلان عنه يوم الخميس 26 أفريل 2001 بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة[3]، باعتباره ضرورة ملحة لوقف تفاقم العجز الخطير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

(1) بدر الدين زبيديو صالح بروبة ونور الدين مادي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

(2)محمد سعودي، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، ص 99.

(3)خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، قصر الأمم، الجزائر، 26 أفريل 2001، ص 6 (على الخط) متوفر على http://www-el-mouradia.dz، تاريخ التحميل: 23-11-2020.

أولاً-التعريف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(Programme De Soutien à La Relance Economique) (PSRE):

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا متوسط الأجل، بدأ تطبيقه في أفريل سنة 2001، وهو في جوهره برنامج للإنعاش الاجتماعي استخدم ت فيه عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الكلي، وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العمومية في البنى التحتية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة [1]، ومن جهة أخرى هو برنامج مكمل لما جاء في خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 الصادر بتاريخ 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز[2]، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط عمل العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي، والتهيئة العمرانية، وقد فتح له في كتابات الخزينة في قانون المالية لسنة 2002 حساب تخصيص خاص رقمه 302-108 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش"[3].

ثانياً- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف هي[4]:

أ- تحسين مستوى معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر؛

ب- زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الأفراد؛

ج- محاولة التخفيض من معدلات البطالة وخلق فرص العمل؛

د- إحياء المناطق الريفية وإعادة التوازن الجهوي.

وتتحقق مجموعة الأهداف هذه من خلال تنشيط الطلب الكلي عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد ودعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، بالإضافة إلى تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية[5].

---

(1) باية ساعو، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 136.

(2) الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 51، صادرة بتاريخ 15 جويلية 1998، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 23-11-2020، ص6.

(3)الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 79، صادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 23-11-2020، ص6.

(4)Amina Benaissa et Noureddine Menaguer, « Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algerie, Quel obstacles et quels défis » , revue de l'économie des affaires et des finances, Vol 04, N^{0}2, Centre Universitaire de Mila, Alger, Décembre 2017, sans N page.

(5)محمد مراس، " دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR "، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة طاهري محمد- بشار، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 32.

ثالثاً- المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج وكيفية توزيعه:

خصّص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ إجمالي بقيمة 525 مليار دج أي ما يعادل 7مليار دولار ممتدا على طول الفترة (2001-2004)، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين الظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وكان توزيع رخص البرامج الكلية على مختلف القطاعات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دج) للسنوات					النسبة المئوية
	2001	2002	2003	2004	04/01	
دعم الإصلاحات	30	15.0	-	-	45	%8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114	%21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	%40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	%17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني من سنة 2001، الجزائر، الدورتان العامتان 19 و20، العدد 8، 14 أفريل 2002، ص239.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تخصيص النسبة الكبيرة من الغلاف المالي للأشغال الكبرى، والتنمية المحلية، وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم (2-1): تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

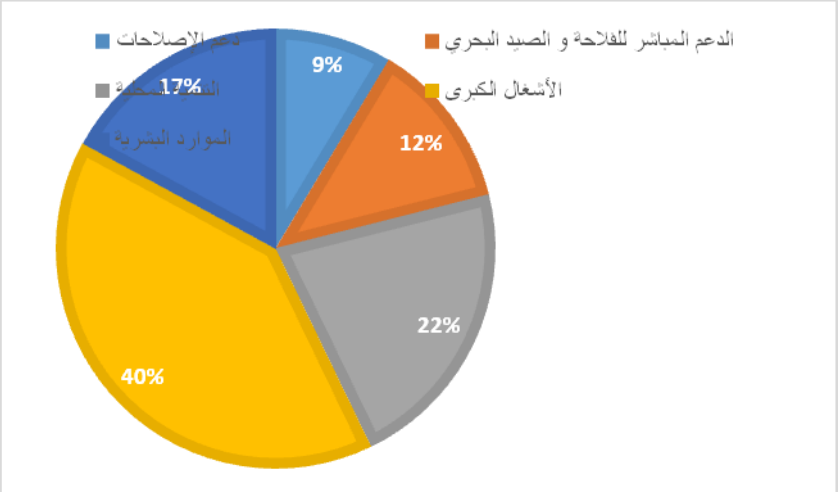

المصدر: فتيحة كون، دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2020/2019، ص113.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ما نسبته 40% من الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت موجهة لقطاع الأشغال والبناء (الأشغال العمومية والهياكل القاعدية)، وهذا لما له من أهمية في تحريك القطاعات الأخرى (قطاع البناء يحرك قطاع صناعة الخشب، الحديد، الإسمنت... إلخ)، بالإضافة إلى أن توفير البنى التحتية مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار. ويتمحور هذا القطاع حول مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية، وإعادة إحياء المناطق الريفية (الجبلية، الهضاب العليا)، وكذا قطاع السكن والبناء الحضري[1].
- يأتي في المرتبة الثانية التنمية المحلية بـ 22% من مجموع الغلاف الذي تضمن المخططات البلدية للتنمية، وهذا بسبب العجز الكبير الذي عرفته معظم بلديات الوطن ، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي كانت سائدة خلال فترة تسعينات القرن العشرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر المخطط البلدي للتنمية الأداة المفضلة لدعم التنمية المحلية وتحقيق سير الخدمة العمومية وتشجيع التضامن المحلي[2].
- كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17.14% من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك بتكلفة قدرها 90 مليار دينار جزائري، وُزّعت وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان والإمكانيات الموجودة على المجالات التالية:
  - التربية الوطنية:27 مليار دج.
  - البحث العلمي: 12.38 دج.
  - الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج.
  - التكوين المهني:9.5 مليار دج.
  - شباب الرياضة: 4 مليار دج.
  - الصحة والسكان: 14.7 مليار دج.
  - التعليم العالي: 18.9 مليار دج.
  - الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج.

(1)بشير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016.، ص 19.

(2)محمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 174- 177.

أما التشغيل والحماية الاجتماعية فقد خُصص لها غلاف مالي قدره 16 مليار دج، وجه لبرامج الأشغال ذات الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة (TUP-HIMO)[1]، والذي هدفه خلق مناصب الشغل والتخفيف من ظاهرة الفقر.

- كما استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- وهو يندرج ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDR)، والذي يرمي إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية، خاصة من المنتجات الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والتهميش من خلال بعث مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين[2].
- أما فيما يخص قطاع دعم الإصلاحات، فقد تم تخصيص مبلغ 47 مليار دج، أي ما نسبته 8.95% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وُجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار والإنتاج والمنافسة، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي[3].

رابعاً-السياسات الإصلاحية المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسَطرة في البرنامج من جهة، وجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، نوَّعت الحكومة في السياسات المرافقة للبرنامج نلخصها فيما يلي:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبة؛
- تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها(إما بخوصصتها أو فتح رأسمالها)؛
- إصلاح القطاع المصرفي، وتقوية الطاقات المالية للبنوك؛
- إعداد قانون جديد متعلق بالاستثمار من أجل تحسين المناخ الملائم له؛
- ترشيد الإنفاق الحكومي، عن طريق تحديد طرق إعداد وتسيير ومراقبة النفقات العامة، مع تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية؛

(1) Agence de développement social, Travaux d'utilité publique à haut intensité de main, (En ligne), disonible sur http:/www.ads.dz.

(2)حبيبة عامر، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من (2001-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة بشار، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 20.

(3)بشير عابد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أما فيما يخص مجموعة التدابير الجبائية والأحكام المالية التي رافقت برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) نوجزها في الجدول أدناه:

جدول رقم (2-4): السياسات المرافقة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع الغلاف المالي (بالمليار دج)
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	02
صندوق الترقية التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	02
نماذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، ملف متعلق ببرنامج دعم النمو الاقتصادي: نقلاً عن: باية ساعو، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص140.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموع الغلاف المالي هو مجموع الغلاف المخصص لدعم الإصلاحات، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وتوفير الظروف المناسبة لها، من أجل تطوير قدرتها على الاستثمار، الإنتاج والمنافسة، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية؛ من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش، والتهرب الضريبي، حيث عملت الدولة على:

- **عصرنة إدارة الضرائب:** خُصص لها مبلغ 20 مليار دج، حيث ترمي هذه العملية إلى إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للمصالح، وتقسيمها حسب فئات المكلفين لزيادة فعالية التسيير، مع تزويد إدارة الضرائب بإطار قانوني خاص يسمح لها بممارسة عملياتها...الخ.
- **صندوق المساهمة والشراكة:** لغرض الإسراع في مسار الشراكة وفتح رأس المال، قامت الحكومة بإنشاء صندوق للشراكة، وتخصيص مبلغ 22.5 مليار دج كموارد له، ومبلغ لتمويل التكاليف المرافقة لعملية الخوصصة.
- **تهيئة المناطق الصناعية:** قصد تشجيع الاستثمار والإسراع في إنجاز المشاريع الاستثمارية في آجالها القانونية المحددة، عملت الدولة على تخصيص مبلغ 2 مليار دج من أجل تهيئة المناطق الصناعية.

- **صندوق ترقية المنافسة الصناعية:** من أجل تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم المالي، قامت الحكومة بإنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وخصصت له مبلغ مالي قدره 2 مليار دج؛ أما بالنسبة لوضع نماذج للتوقعات (التنبؤ) على المدى المتوسط والطويل، فقد خصصت لها الدولة مبلغ 0.08 مليار دج[1].

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

يمكن إبراز سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسات الإنعاش الاقتصادي، حيث أنها تهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو؛ وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر، عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري ليهتم بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية.

أولاً-التعريف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC):

يُعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو(Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance) برنامجاً مُكملاً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات، حيث حرصت الجزائر على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد ليتم الإعلان عنه يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة كمسعى إضافي للتنمية المحلية وذو جوانب وأبعاد متنوعة، ويمتد على طول الفترة (2005-2009)[2]. ويقتضي لإنجاز هذا البرنامج غلاف مالي يتجاوز 4200 مليار دج، ويتم صرف المخصصات المالية له كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم 120-320 الذي عنوانه: "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، والذي تم فتحه في قانون المالية التكميلي لسنة 2005[3].

ثانياً-خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو:

تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو بما يلي[4]:

- يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية، ولا يتَفَرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.

---

(1)مرسوم تنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102، 302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 43، صادرة بتاريخ 19 يوليو 2000، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 2020/11/24، ص 5.

(2)خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح ندوة الحكومة والولاة، قصر الأمم، الجزائر، 25 جوان 2006، (على الخط) متوفر http://www.elmouradia.dz، (تاريخ التحميل: 24-11-2020).

(3)الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 52، بتاريخ 26 جويلية 2005، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 24-11-2020، ص 8.

(4) لخضر بن أحمد وأمين لباز، " الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة (2001-2010) "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 20، أكتوبر 2014، ص ص 92-93.

- يمتد البرنامج لمدة متوسطة تسمح بمراجعته وتصحيح الأخطاء.
- يُولِي اهتماما كبيرا للحاجيات المستعجلة، ويرُتِب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن ،والتزود بالماء الشروب، والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز ووسائل الاتصال والنقل ... إلخ.
- اعتماد الاستراتيجية المالية للبرنامج في جانبها النظري على عدة عوامل، منها ضرورة التحكم في سياسة الأجور والتوسع في نفقات التجهيز، وتحَكم أكبر في المديونية العمومية، مع تحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ... إلخ[1].
- جاء هذا البرنامج، وقد وجد أمامه أرضية مهيأة حضرها له برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مُسَّطرة من قبل مع تحديد الأوليات.
- يُمثل برنامج دعم النمو كل نفقات التجهيز التي يتم تسطيرها ضمن الميزانية، باستثناء النفقات التكميلية، والتي يتم تسطيرها في إطار برامج تنموية معينة أخرى، كبرنامج الهضاب العليا وبرنامج الجنوب.

وعليه، فإنه في إطار هذا البرنامج تستطيع الإطارات المحلية (منتخبون أو ولاة) تحديد الأولويات حسب طبيعة المنطقة واقتراحها على السلطات الوصية، لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية.

ثالثاً-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جاء البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية لتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- - تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين الجوانب المؤثرة عليه، كالجانب التعليمي والصحي أو الأمني، بالإضافة إلى متابعة دعم الدولة للمواد (الحبوب والحليب) والخدمات (الماء والطاقة) ذات الضرورة الأولية مع البحث على توازن إقليمي.

(1) محمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-105.

(2) عبد الصمد سعودي وأحمد بن العاربة، آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي سنة 2009، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009، ص 21.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: نتيجة لما مرَّت به الجزائر خلال فترة التسعينيات كان له الأثر السلبي على حجم ونوعية الخدمات العامة المقَدَمَة للمجتمع، والذي كان لابد من الإسراع في تحديثها وتوسيعها، لما لها من دور في ازدهار الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية له.

- تطوير الموارد البشرية والبُنى التحتية، لما لهما من دور فعال في النشاط الاقتصادي، فعملية التطوير المتواصل للموارد البشرية تُجَنِبُ الندرة فيها، عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك؛ أما البُنى التحتية فعملية تطويرها يؤُدي إلى تطوير النشاط الإنتاجي، ودعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل عمليات المواصلات، وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية، مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تُصَبُ فيه كل الأهداف السابقة.

رابعاً-المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج وكيفية توزيعه:

خُصص للبرنامج غلاف مالي قدره 4202.2 مليار دينار جزائري، أي حوالي 60 مليار دولار موزع على خمسة محاور أساسية كما هو مبين في الجدول رقم (2-5) أدناه:

جدول رقم (2-5): توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور

المحور	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: رئاسة الحكومة، ملف متعلق بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، نقلا عن: لخضر بن أحمد و أمين لباز، " الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة (2001- 2010) "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 20، أكتوبر 2014، ص92.

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه:

شكل رقم(2-2): تمثيل بياني لتوزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)

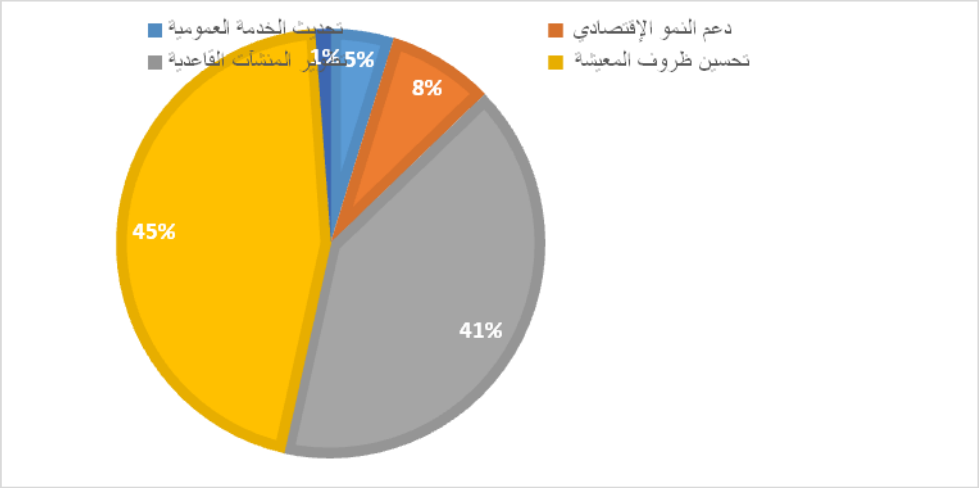

المصدر: فتيحة كون، مصدر سبق ذكره، ص 120.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن المحورين الأولين هما اللذ ان يشكلان الأولوية في الغلاف المالي للبرنامج، حيث خصص لهما على التوالي 45.5 و40.8% من الغلاف المالي الإجمالي، وذلك لضرورة الإسراع في تدارك التأخر في عدة ميادين التي تمس مستوى معيشة السكان، حيث شمل البرنامج على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[1]:

- في مجال تحسين ظروف معيشة السكان: بناء مليون مسكن، وإنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة، وإنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، وتطهير 1150 بئر، وتوزيع الغاز على 965000 منزل، والكهرباء على 397700 منزل.
- في مجال المنشآت القاعدية في مجال قطاع النقل: تحديث السكة الحديدية للشمال 1220 كلم، وكهربة السكك الموجودة 2000 كلم، وتجهيز مترو العاصمة، ودراسة إمكانية امتداده، وإنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة، مع إنجاز ثلاثة مطارات؛ أما في قطاع الأشغال العمومية تضمن إنجاز الطريق السريع شرق- غرب 1213 كلم، وتحسين شبكة الطرق 6000 كلم، مع إنجاز ثلاثة طرق سريعة حول المدن، وتعزيز المنشآت الخاصة بالموانئ ، وبالنسبة لقطاع المياه فتضمن إنجاز ثمانية سدود، وإنجاز ثمانية محطات للنقل، وإنجاز وتجديد عشرين محطة لتطهير المياه، مع إنجاز 350حوض مائي.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة

(1) فتيحة كون، دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020/2019، ص 120.

بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[1].

وفيما يلي جدول يبين تفصيل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي للنمو والمخصصات المضافة له:

جدول رقم(2-6): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له للفترة (2004-2009)

البرنامج (الوحدة مليار دج)	السنوات						المجموع (مليار دج)
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	1071	-	-	-	-	-	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو	-	1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	-	-	250	182	-	-	432
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-	668
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160	1140
المجموع العام (مليار دج)	1071	1500	4172	1077	465	420	8705

Source : La banque mondial, A la recherche d'un investissement public de Qualité, Rapport nº36270-DZ, Vol1,2007, p2.

ومثَّل البرنامج التكميلي لدعم النمو مع المخصصات المضافة له ما نسبته 54.29% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي أقر فيها، وما نسبته 18.71% من الناتج المحلي الإجمالي [2]. فالغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[3].

وكما تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج أضيفت له برامج تكميلية خاصة وهي[4]:

- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب بغلاف مالي يقدر بـ 377 مليار دج؛
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا بغلاف مالي يقدر بـ 693 مليار دج؛
- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن الهش (غير الملائم) بغلاف مالي يقدر بـ 800 مليار دج؛
- البرامج التكميلية المحلية بغلاف مالي يقدر بـ 200 مليار دج.

(1) La banque mondial, A la recherche d'un investissement public de Qualité, Rapport nº 36270-DZ, Vol 1, 2007, p 2.

(2)كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2017، ص 92.

(3) محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(4)صالح صالحي، " تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غبر المتوازن خلال الفترة 2014/2001 "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تصدر عن جامعة سطيف، الجزائر، العدد 13، جوان 2013، ص 16.

أ-البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب(2006-2009): تم إعداد ودراسة هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء الجزائري يوم 14 جانفي 2006[1]، لتدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الخصوصية الجغرافية والمناخية لها، في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف مناطق الوطن. وتم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، وهو خاص بالولايات العشرة التالية: أدرار، وتندوف، والأغواط، وبسكرة، وبشار، وتمنراست، وورقلة، وإيليزي، والوادي، وغرداية[2]. وخُصص له غلاف مالي أولي قدره 377 مليار دج، موزعة على المحاور الرئيسية التالية[3]:

- أزيد من 296 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان: بناء مساكن، التزويد بالغاز الطبيعي والكهرباء والمياه، التعليم العالي، والتربية الوطنية، والرعاية الصحية...إلخ.
- حوالي 74 مليار دج مرصودة للتنمية الاقتصادية: تطوير وتعزيز شبكة الطرقات، تنمية المناطق الصناعية والأنشطة، وتطوير الفلاحة، وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، مع تخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة.
- حوالي 20 مليار دج لتحسين وسائل الإدارة، وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة.

ب- البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا: تم إعداد ودراسة والموافقة على هذا البرنامج في اجتماع مجلس الوزراء الجزائري يوم 27 فيفري 2006، وخُصص له غلاف مالي إجمالي قدره620 مليار دينار جزائري موزعة كما يلي[4]:

- ✓ 288.5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان.
- ✓ 233 مليار دينار لترقية التنمية الاقتصادية.
- ✓ 18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة.
- ✓ 36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، و 29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

(1)رئاسة الجمهورية (على الخط)، بيان مجلس الوزراء بتاريخ 14 جانفي 2006 متاح على:
http:/www.elmouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm، تاريخ الاطلاع: 26-11-2020.

(2) الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 84، بتاريخ 24 ديسمبر 2006، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 2020/11/26، ص 35.

(3) رئاسة الحكومة (على الخط)، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 14 جانفي 2006، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

(4)رئاسة الجمهورية (على الخط)، بيان مجلس الوزراء بتاريخ 14 جانفي 2006 متاح على:
http:/www.elmouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/11/26.

المطلب الرابع: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، على قدر الموارد التي كانت متاحة. وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة (2005-2009) الذي تدعَّم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب؛ وبذلك بلغت كافة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية؛ وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتيسير القروض البنكية؛ وكذا دعم التنمية الصناعية، من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية الناشطة[1].

ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري، أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما[2]:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدة والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، أو ما يعادل130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري.

يخصص برنامج (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال[3]:

- ما يقارب 5 آلاف منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية، و 850 ثانوية) و 600 ألف مقعد بيداغوجي جامعي، و400 ألف مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية: منها 172 مستشفى، و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

---

(1)فيصل كتفي، السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014- 2015، ص 78.

(2)المرجع نفسه، ص 78.

(3)ناجية صالحي و فتيحة مخنان، " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) "، بحث ألقي في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014)، نظمته جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 10.

- مليوني وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص، من خلال إنجاز 35 سد، و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعب، و 160 قاعة متعددة الرياضات، و400 مسبح، وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

كما خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص[1]:

- 3100 دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية، لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، وزيادة قدرات الموانئ.
- 2800 دج مخصصة لقطاع النقل، من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدة، وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- 500 دج لتهيئة الإقليم.
- 6900 دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة، وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

هذا وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية، يخصص هذا البرنامج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال[2]:

- 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل، وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

(1)إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 98.

(2)ناجية صالحي وفتيحة مخنان، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى الى2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل، فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاءات المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي؛ كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة[1].

وعلى صعيد آخر، يخصص البرنامج مبلغ 350 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم واستعماله وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية[2].

وعليه، فالملاحظ أن هذا البرنامج يدل بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ فالجزائر خصصت خلال سنوات (2010-2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية، من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

ومما سبق، يمكن القول أن السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، سواء في الفترة المدروسة أو قبلها، تميزت كلها بالاستغلال الملحوظ في الطفرة المالية التي عرفها الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل من هذه السياسات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة، على المدى القريب والبعيد.

(1)بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 2010، ص 18.

(2)إيمان زوين، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(3)ناجية صالحي وفتيحة مخنان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المطلب الخامس: البرنامج التنموي الجديد (2015-2019):

هو مخططٌ رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار، مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... إلخ، ويهدف إلى[1]:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة 7% نمو مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة، عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية، ودعم المؤسسات المصغرة.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية، ومكافحة البيروقراطية، وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[2]:

أولاً- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء : 65 مليار دولار الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2001، وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية، مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء، واحترام المعايير البيئية الوطنية، وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب.

ثانياً- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020): مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/ سنويا)، وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل 70% من الإنتاج، وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة، وتعزيز نظام التكوين؛ من أجل تطور مهن الصيد البحري. لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب، كالفلاحة البيولوجية

(1) حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 268-269.

(2) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه متاح على: http :iefpedia.com/arab/wp، تاريخ الاطلاع: 03-12-2020، ص 10-12.

التي لا تشغل سوى 700 هكتار مُقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية، وتدبير النفايات، وتنمية الطاقات المتجددة التي ما زالت في مرحلة التجارب النموذجية.

ولكن مع حلول سنة 2015، استمر انخفاض سعر البترول، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات، الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفُتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغاً قدره 300 مليار دج، الذي يُعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017). وقد تم تجميد كل العمليات التي تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج، خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل[1].

(1) زكرياء مسعودي، " تقييم أداء برامج تعمق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001- 2016 "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، تصدر عن جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، جوان 2017، ص ص 221-222.

المبحث الثالث:

آفاق النمو الاقتصادي سنة2030 ومعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي (2016-2030).

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تغيير جذري لهيكلها الاقتصادي بحلول عام 2030؛ وهذا من أجل الوصول إلى اقتصاد تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير؛ كونه يحمل في طياته إجراءات استعجالية لمعالجة الاختلال في الكثير من العجوزات المالية. وقد تضمنت الوثيقة مجلة إصلاحات "هيكلية" مرحلية " وعميقة " تمتد إلى 2030، متضمنة لجوانب جبائية، إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن، فضلا عن تحديث الإدارة، وتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

أولاً- مراحل نموذج النمو الاقتصادي:

يهدف النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة، فبغضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو على النحو التالي[1]:

1- مرحلة الإقلاع (depature stage) من 2016-2019: تسعى فيها إلى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة، وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة 2017-2019 في بيئة صعبة، تتميز باستنزاف مواردنا المالية؛ الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة، وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الالتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق.

2- مرحلة انتقالية (transition stage) من 2020-2025: تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي، وتدارك التأخر، ويسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف، وتطوير مصادر طاقوية بديلة. ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينبه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية، مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

---

(1)نور الدين محرز، " الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر "، بحث ألقي في المؤتمر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، نظمته جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس، الجزائر،خلال الفترة 23-25 نيسان2019، ص 14.

3- مرحلة الاستقرار أو الالتقاء(Stabilization or convergence stage): من 2026-2030:
يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية المتراكمة، وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من (الالتقاء) تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد الوطني، وتسميها الوثيقة الوزارية مرحلة تثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة[1].

ثانياً- أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد:

يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية[2]:

1- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير، وتقليص محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة، وحشد موارد إضافية من السوق المالية الداخلية.

2- مقاربة التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة المراد استهدافها في المرحلة الثانية آفاق 2020-2030 والمتمثلة في:

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات، في حدود 5.6%سنوياً ما بين 2020-2030.
- رفع الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي مضاعفته بمقدار 3.2 مرات.
- مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 3.5%) في عام 2015 إلى (10%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي، وتحقيق إمكاناته لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- التحول في مجال الطاقة، بحيث يتم تخفيض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية (من 6%سنويا) في عام 2015 إلى (+ 3%سنوياً) بحلول عام 2030؛ مما يعطي سعرا عادلا للطاقة واستخراج من باطن الأرض فقط ما هو ضروري للتنمية.
- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المعجل.

3-الإستراتيجيات البديلة لأجل التنوع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات:إنه مع التذبذبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بتطبيق إستراتيجيات بديلة.

4-إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات: تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ إذ لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره

(1)المرجع نفسه، ص 14.

(2)زروق بن موفق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019/2018، ص 136-139.

من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة؛ أما الوظيفة الثانية فإنها تتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي؛ مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق، وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم التكاليف. ونتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات، فإنه مع التذبذبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه الإجراءات[1]:

- تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية.
- التسهيلات الضريبية والجمركية.
- استخدام مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية، من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات على غرار (وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، إنشاء المناطق الحرة، تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات).
- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008 أطلق عليه "أوتييمإكسبورت"، يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية، مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراء اتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي.

جدول رقم (2-7): قائمة السلع التي تصدرها الجزائر وتستوردها لسنة 2017

أهم السلع التي تصدرها الجزائر	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي	أهم السلع التي تستوردها الجزائر	القيمة (مليون دولار)	% من الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	33.823	96.1	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	383	1.1	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	398	8.6
الأسمدة	327	0.1	مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	344	7.5

(1)فاطمة بن يوب، " تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر "، بحث ألقي في الملتقى الدولي الأول حول: " أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي "، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة- الجزائر، سنة 2017، ص 77.

السكريات والحلويات والسكر	228	0.9	مستلزمات من الحديد والصلب	292	6.3
المواد الكيميائية العضوية	56	0.6	الحبوب	275	6.0
الملح والكبريت والحجر والجص والإسمنت	56	0.2	الحديد والفولاذ	241	5.2
الفاكهة والمكسرات	53	0.1	البلاستيك ومصنوعاته	204	4.4
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	42	0.1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	194	4.2
الزجاج والأواني الزجاجية	31	0.1	منتجات صيدلانية	189	4.1
سفن وقوارب وهياكل عائمة	19	0.1	منتجات الألبان	141	3.1

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018،ص62.

نلاحظ من خلال الجدول هيمنة المحروقات على الصادرات بنسبة 96.1%على باقي السلع، بالرغم من الإجراءات التي تبذلها الحكومة الجزائرية لأجل تشجيع الصادرات، وتأتي في المرتبة الثانية الصناعة الغذائية التي تضم المواد الكيميائية والأسمدة، ولكنها تعتبر قليلة مقارنة بالمحروقات، ثم تأتي باقي السلع التي تعتبر مساهمتها جد ضعيفة. أما الواردات فلازالت نسبها ومبالغها كبيرة، بالرغم من إجراء تسقيف الواردات الذي اتخذته الحكومة الجزائرية، حيث تأتي في المقدمة الآلات والمفاعلات وغلايات الماء بنسبة 17.4%، وبمبلغ 801 مليون دولار، بالرغم من القيام بإنتاجها محليا مثل الحبوب التي بلغت قيمتها 275 مليون.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة- ومنها الجزائر - تعترضها مجموعة من العقبات المتباينة التي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب، وفيما يلي أهمها:

أولاً- المعوقات الاقتصادية:

هي متنوعة إذ جميعها تمنع تحقيق التنمية الاقتصادية، من نتائجها[1]:

- وجود الاقتصاد المزدوج (قطاع محلي وطني وقطاع أجنبي).
- ضيق الأسواق المحلية.
- ضعف الحافز على الاستثمار.
- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الدخل؛ مما ينجم عن انخفاض حجم المدخرات، وانخفاض مستوى التغذية.
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة.

(1)بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2008، ص 119.

- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثل.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- سيادة الإنتاج الواحد.
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها، مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.

وتتمثل هذه المعيقات في الآتي[1]:

1- القوى العاملة:

لا شك أن هناك علاقة أكيدة بين النمو وبين القوى العاملة من حيث حجمها ومعدل نموها، خاصة معدل نمو العمالة في قطاعات الإنتاج السلعي من الزراعة والصناعة، وكذلك من حيث جودتها ومدى تناسبها ومعدل نمو إنتاجها. ويختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم على القطاعات المختلفة باختلاف مراحل التنمية المختلفة. وفي الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل نجد أن القوى العاملة تتميز بسمات معينة، فمن حيث معدل نموها نجد أن منها العمل في الدول النامية أعلى من مثيله في الدول الصناعية المتقدمة. ويرجع انخفاض الأجور في الدول النامية إلى أسباب عديدة منها وفرة عرض العمل بالنسبة للطلب، وجود البطالة، وانخفاض مستوى الإنتاجية في هذه الدول عن مثيله في الدول الصناعية المتقدمة[2].

2- الحلقة المفرغة للفقر:

يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية والادخار، والاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاجية. ولكسر الحلقة المفرغة للفقر والتغلب على آثارها السلبية، تلجأ الدول النامية إلى التمويل الخارجي عن طريق طلب القروض من الدول المتقدمة، وكذلك من الدول والهيئات المهتمة بالتنمية كالبنك الدولي، غير أن توفر رأس المال لا يكفي لتحقيق التنمية ما لم يعتمد على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة؛ كما أن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية، وهو ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية [3]، والتي تشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، حيث أن عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى. وما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع؛ الأمر

(1) سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 262.

(2) عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مجلة إلكترونية، دنيا الوطن، Pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الاطلاع: 2020/12/13.

(3)نفيسة ناصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 230.

الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية[1]، ويمكن تمثيل الحلقة المفرغة الرئيسية كما في الشكل التالي:

شكل رقم(2-3): الحلقة المفرغة الرئيسية

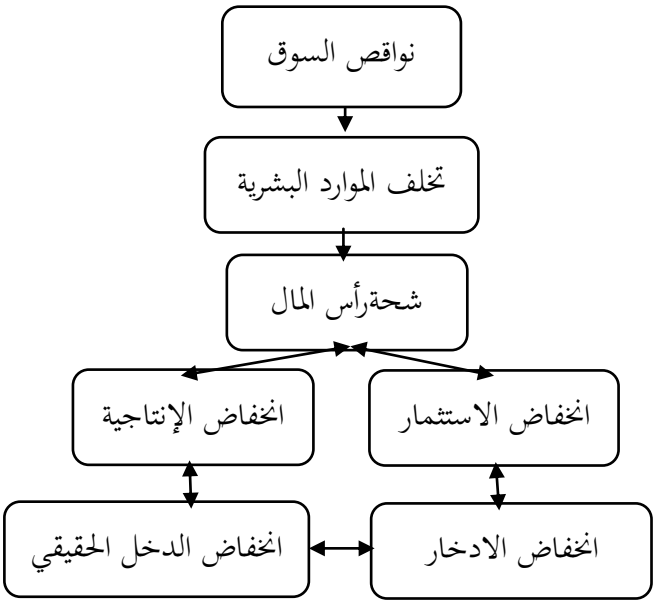

المصدر:بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2008، ص118.

3- التجارة الخارجية:

هناك صعوبات عديدة تعترض سبيل الدول النامية في تحقيق التنمية منها[2]:

-عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

-ضيق حجم السوق المحلية؛ إذ أنه يصعب الدخول في مجال تصدير السلع المصنعة إلى السوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القدرة على منافسة السوق الدولية.

- العقبات التي تصفها الدول الصناعية في وجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة.

- التقلب الشديد في أسعار المواد الأولية كثيرا ما ينعكس في شكل انخفاض مفاجئ في حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية، لذا يجب على هذا الدول أن تعمل على تشجيع صادراتها باتخاذ مختلف الإجراءات والوسائل المؤثرة على كمية وقيمة الصادرات، وبالشكل الذي يسمح بمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق العالمية.

(1) بشار يزيد الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(2) عادل عامر، مرجع سبق ذكره.

4- مشكلة الفساد:

أظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2015، أن الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عبر العالم. وقد أكسب الترتيب الحالي للجزائر 12 مرتبة مقارنة بتصنيف سنة 2014، والذي نالت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175 دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد بدول العالم، وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر بـ 36، متقاسمة الرقم مع المغرب ومصر.

وأدرجت المنظمة الدولية الدانمارك الأولى عالميا في مكافحة الفساد، واعتبرتها الدولة الأقل فسادا في العالم، متبوعة بفنلندا في المرتبة الثانية، تلتها السويد في المركز الثالث. ولفت التقرير الدولي إلى أن الفساد الكبير هو إساءة استخدام السلطة السياسية العليا التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين، والتي تتسبب في إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع، وهو غالبا ما يمر دون عقاب. ونادت منظمة الشفافية الدولية الجميع إلى التحرك ضد الفساد، وذلك من خلال الانضمام لحملة نزع القناع عن الفاسدين[1].

وقد لاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ استمرار شبح الفساد عندما تعم حالة اللاشفافية في الممارسات العامة، وتحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة، وتعجز الحكومات عن تطبيق الآليات القانونية لمكافحة الفساد. وتقدر الأمم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم تزيد عن تريليون ونصف التريليون دولارا سنويا، ويتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج[2].

5- رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغييرها، ومن ثم في مستوى التقدم الذي يلفته ومعدل النمو الذي سيحدث فيها. فالدول التي يكون فيها التخصص وتقسيم العمل بسيطا، تكون الفرصة أمام رأس المال لإدخال طرق إنتاج أكثر تعقيدا أو زيادة الإنتاجية أكبر من الدول التي حققت قدرا من التخصص والتقدم، بالإضافة إلى أنه في الدول النامية يكون معدل نمو رأس المال لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة أكبر مما هو في الدول المتقدمة، نظرا لوجود فجوة تكنولوجيا بين الجانبين[3].

(1) http://wwwaljazeera.net.ebusinesle 09/12/2020.

(2) سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 263.

(3) عادل عامر، مرجع سبق ذكره.

6-ضيق حجم السوق:

إن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا على الفكرة القائلة بأن وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية؛ فإذا توجب على المشروعات الصناعية أن تكون كبيرة من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع كبيرا، إلا أن هناك رأيا يعزى صغر حجم السوق في الدول النامية، إلى انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول.

7-الموارد الطبيعية:

يؤكد خبراء الموارد أنه لا يوجد سببٌ جوهري يمنع التقدم التكنولوجي من الحفاظ على الموارد الطبيعية بحيث تكفي إلى مالا نهاية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة. وبالرغم من أهمية الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني أن مستوى الإنتاج ومستوى المعيشة لأي دولة يتوقف تماما على ما يتوفر لديها من موارد طبيعية، فلا يكفي أن تكون الدولة غنية بمواردها، وإنما يجب أن يقوم أهلها باستغلال هذه الموارد. ومن أهم الأسباب التي يختلف من أجلها معدل النمو الاقتصادي من دولة لأخرى، هي سوء توزيع الموارد الطبيعية فيما بينها من الناحية الكمية أو من ناحية سهولة الوصول إليها[1].

ثانياً- المعوقات غير الاقتصادية:

1-العقبات السياسية:

من العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي؛ لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية، وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة؛ حتى تتمكن من خلق جو ملائم للتنمية. كما تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية، مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم وعلاجهم وتوفير السكن الملائم لهم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية[2].

(1)المرجع نفسه.

(2)جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 77.

إن المعوقات السياسية تتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة؛ الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية؛ فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية[1].

2- العقبات الاجتماعية:

بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فإنه يمكن عرضها في الآتي[2]:

- الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني؛ وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية؛ الأمر الذي ينتج عنه ضغوط متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية؛ فينتج عنه اتساع فجوة التمويل.
- ضعف مستوى التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، والجهل الاقتصادي الذي يرتكز بالتوجيه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي.
- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني.

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق والتعاون بين القطاع العام والخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة، والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم. والدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة[3].

أما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها: العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في[4]:

- شروط التبادل التجاري.
- أسعار السلع وتدهور شروط التجارة.
- سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية بالنسبة للبلدان النامية؛ الأمر الذي أدى إلى اختلال موازينها، وخاصة الميزان التجاري.

---

(1)فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص 45.

(2) https://www.mfdgi.gov.dz le 10/12/2020.

(3) سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 263.

(4)ليندة رقام، " تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة "، بحث ألقي في اليوم الدراسي حول إستراتيجية العولمة في التنمية، حالة الجزائر، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، يوم 8 ماي 2004، ص 97.

إن هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم، بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري، مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية، بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية. وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة، من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان نقل التكنولوجيا؛ وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة[1].

(1)علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط 1، 2011، ص 113.

خلاصة الفصل:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصادٌ ريعي، يعتمد على المحروقات، وهو يعاني من تخلف في قطاعاته الإنتاجية، وتخلف تقني وتكنولوجي.

وقد انتهجت الجزائر عدة سياسات تنموية من أجل مباشرة الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1986-2020)، وقد كانت هذه الإصلاحات في شكل برامج تنموية، من بينها الاتفاق الاستعدادي الانتمائي الأول 1989 (Stand-By 1)، والاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991 (STAND-BY 2)، الاتفاق الاستعدادي الائتماني أفريل 1994، واتفاق التصحيح الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998)، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)، والبرنامج التنموي الجديد 2015-2019.

من أجل الوصول إلى اقتصاد جزائري تنافسي حقيقي ومتنوع قادر على التصدير؛ وتغيير جذري لهيكله بحلول سنة 2030، تم اقتراح نموذج النمو الاقتصادي (2016-2030)، وهو يهدف إلى تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية، ومقاربة التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، واقتراح إستراتيجيات بديلة لأجل التنوع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات.

وتعترض عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر مجموعة من المعوقات المتباينة التي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب، وتتضمن عدة معوقات اقتصادية، وعدة معوقات غير اقتصادية (اجتماعية وثقافية وسياسية وتنظيمية).

الفصل الثالث:

واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020) وآفاقه في نهاية سنة 2030

تمهيد:

بالرغم من أن الصناعة التقليدية والحرف لها بعد ثقافي اجتماعي يعكس الثقافة المادية لتراثنا الشعبي الجزائري، إلا أن لها أبعاداً اقتصادية، باعتبار أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات وأنجحها لترقية الاقتصاد الوطني وتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات؛ وهو الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع؛ لذا اختارت الحكومة الجزائرية توجهاً استراتيجيا للصناعات التقليدية من أجل تطور وتنمية القطاع؛ كونه يمثل أحد الآمال الذي تستطيع الجزائر الاعتماد عليه من أجل مرحلة تنموية جديدة.

ولذلك سنقف من خلال دراستنا في هذا الفصل على أهم مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، والأساليب التي تبنتها الحكومة الجزائرية من سياسات واستراتيجيات ومخططات من أجل تجسيد وترقية هذا القطاع في الجزائر، وذلك وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور وترقية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)؛

المبحث الثالث: السياسة العامة الوطنية للصناعة التقليدية في الجزائر آفاق 2030.

المبحث الأول:

تصنيف المؤسسات للصناعة التقليدية في الجزائر.

المطلب الأول: أهم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

تعدد أنواع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر والتي تعبر عن التقاليد والعادات والمظاهر الممزوجة بين الأصالة والحداثة، بحيث تناقلتها الأجيال وتوارثت تقنياتها ولعل أبرزها ما يلي[1]:

1- **صناعة الزرابي والنسيج:** يوضح تنوعها الاحتكاك الثقافي الذي ميز تاريخ هذا الفن البربري والعربي والإسلامي والإفريقي وحتى الشرقي، ومن أبرزها: زربية المصاعد (المسيلة وبرج بوعريريج)، زربية فرقور (سطيف وبجاية)، زربية بني يزقن (غرداية) ... إلخ.

2- **صناعة الآلات الموسيقية:** هو فن لمنح الخشب سحرا رنانيا ذا صوت، ويتم تداوله في الجزائر العاصمة، البليدة، تلمسان، الأغواط، ومن بين منتجاته: الناي، العود، الفانون ... إلخ.

3- **صناعة الحلي والمجوهرات:** تمتعت صناعة الحلي والمجوهرات في الجزائر بشهرة واسعة نتيجة إتقان صنعها وجمال تصميمها، وقد استوحى مصممو تلك الحلي الأشكال التي ينتجونها من عدة تصاميم حولهم، فشكلوا منها النجوم، الورود والزخارف الجميلة المزينة بالألوان، ومزجوا في تصاميمهم روح الحداثة وعبق الماضي الأمازيغي العريق، فشكلوا القلائد، والأساور، والخواتم، والخلاخيل، وزاوجوا بين الثقافات باختلافاتها من مدينة لأخرى، ليبدعوا في تصميماتهم، وينتجوا مجوهرات تطلب من كافة أنحاء العالم العربي والأجنبي. وتتمركز صناعة الحلي في تيزي وزو والمسيلة[2].

4- **صناعة الفخار:** يعود فن صناعة الفخار إلى آلاف السنين، حيث تدمج الخزافة الجزائرية مساهمات الحضارات التي تعاقبت على بلدنا الزخرفة المنقوشة أو المرموشة مستوحاة من الفنون المعروفة لدى الفرس والمسلمين (فن المنمنمات، الرسوم الصغيرة المنجزة بدقة، الزخرفة على الخشب، فن التنوير بالألوان، فن الخط ...)، إلا أنها تبقى من أصل عربي أندلسي، حيث تتقاسم قالمة والمسيلة في الشرق، وآيت خليل في منطقة القبائل سعفة النوعية، وتتشابه مراحل التصنيع مع بعض الاختلافات من منطقة إلى أخرى، مما يعطي لهذا الفن وجوه متعددة، وباعتبارها منتوجا جبليا تحمل الخزافة في ذاتها الخصوصية الجغرافية لأصلها[3].

---

(1) الشريف بوفاس و مريم بوخضرة، " استراتيجية ترقية الصناعات التقليدية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر الواقع والتحديات "، بحث ألقي في الملتقى الدولي الأول حول: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، يومي 29-30 سبتمبر 2017، ص 9-10.

(2) ليلى بوحديد و شراف عقون، " واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف بميلة، المجلد 5، العدد 1، جوان 2019، ص 185.

(3) إحصائيات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية الجزائرية، ص 18.

5- صناعة النحاس: ترجع صناعة النحاس الجزائرية إلى العصر الوسيط، وتستوحي جانبا واسعا من الأتراك، وهي مركزة حول القصبة وأحياء مخصصة لها في مدينة الجزائر، تلمسان، قسنطينة، وبدرجة أقل في غرداية وتندوف. وتظهر ثراءً كبيرا في فن الزخرفة فمن القيروانة إلى المحبس مرورا بالطاسة والتفتال، حيث تظهر هذه المزهريات والأواني بجمال لا نظير له. ويصنع ويزخرف حرفيو النحاس الذين يستعملون أساسا صحيفة النحاس منتوجات فنية بحتة. وفي سياق ذلك تضاءل عدد الحرفيين في مدينة الجزائر التي اختفت منها ما يسمى بـ" زنقة النحاسين "، وهي تعتبر إرثا عثمانيا من أهم اختصاصاته: المجلس، (البراد) إبريق الشاي، تبسي لعشاوات (آنية كسكس ذات غطاء مخروطي)، البريك، الطاسة، المرجان، المهراز، والسنيوة. أما الأطباق فهي من اختصاص قسنطيني يدمج الرموز الزخرفية الشرقية بشكل أكبر، ومن منتوجاتها المحلية: المحبس، المرش، والقطارة، وهي أدوات للتنظيف تشهد عن تقليد حضري[1].

6- صناعة الجلد: إن صناعة الجلد ترتبط بجغرافية تربية المواشي، حيث تضمن هذه الصناعة إنتاج السروج والأحذية، الأحزمة، الأواني، وأغمدة السيوف، ويعرف جلد تلمسان المتأثر بقوة الثقافة الأندلسية برسوماته وأشكاله مثل، السروج وحافظة النقود ... إلخ[2].

7- فن الطرز: يشهد فن الطرز الحضري والدقيق عن براعة متجددة بواسطة مختلف المساهمات الثقافية، كما يصف الماضي البعيد من خلال النسيج الذي يجمع بين الأناقة والإبداع، وينتشر في الجزائر العاصمة، البليدة، القليعة، مليانة، ومن أبرز أنواع الطرز المعروفة هي: القفطان، الكاراكو، الفتلة... إلخ[3].

المطلب الثاني: تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

سنتطرق إلى تصنيف قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الخاضعة للتنظيم الذي يحكم المنشآت المصنفة لحماية البيئية، باعتبار أن "رخصة استغلال المؤسسة المصنفة التي تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها، وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما"[4]. " وتخضع المنشآت المصنفة، حسب أهميتها، وحسب الأخطار أو المضار التي تنجر

(1) إحصائيات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 18-21.

(2) وسيلة السبتي و محمد تاج الدين صحراوي، مساهمة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020، مداخلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 5، مارس 2018، ص 298.

(3) وسيلة السبتي و صحراوي محمد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 298.

(4)المرسوم التنفيذي رقم 198-06 المؤرخ في 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 04 جوان 2006، ص 10.

عن استغلالها، بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني، عندما تكون هذه الرخصة منصوصا عليها في التشريع المعمول به، ومن الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتخضع لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، المنشآت التي لا تتطلب إقامتها دراسة تأثير" [1]، والتي تنقسم إلى أربع فئات:

- **مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى:** تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية:** تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة:** تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- **مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة:** تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

أولاً- تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الممارسة في شكل فردي أو تعاونية حرفية:

إن نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الممارسة في شكل فردي أو تعاونية والبالغ عددها 338 نشاط لم تصنف ضمن المنشآت المصنفة وذلك للاعتبارات التالية[2]:

- بساطة سيرورة الإنتاج التي يغلب عليها الطابع اليدوي؛
- ضعف استهلاك المواد الأولية؛
- ضعف القدرة الإنتاجية.

ثانياً- تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الممارسة في شكل مقاولة حرفية:

لقد تم تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الممارسة في شكل مقاولات حرفية والبالغ عددها 104 نشاط حرفي حسب فئات المنشآت المصنفة كما يلي[3]:

أ- لم تصنف أي مقاولة حرفية ضمن أخطر فئة والمتمثلة في المؤسسات المصنفة من الفئة الأولى.

(1)القانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003، ص 12.

(2)المنشور الوزاري المشترك مم 2 رقم01-08 المؤرخ في 29 جويلية 2008 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الخاضعة للتنظيم الذي يحكم المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ص 2.

(3)شكري بن زعرور و عصام مخناش، " الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئة في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي "، مجلة MPRA، Munich, Germany، 20 مارس 2019، ص 23.

ب- صنف ما نسبته 1.92% من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الثانية، والتي تتميز بخطورة أقل من سابقتها، وهي نشاطات حرفية لإنتاج المواد تمثل نسبة 2.90% من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.

ج- صنف ما نسبته 6.73% من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الثالثة كما يلي:

- ما نسبته 7.69% من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية.
- ما نسبته 8.70% من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد.

ج- صنف ما نسبته 51.92% من مجموع المقاولات الحرفية ضمن مؤسسات مصنفة من الفئة الرابعة والتي تتميز بمحدودية خطورتها، حيث تمثل:

- ما نسبته 7.69% من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية؛
- ما نسبته 72.46% من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد؛
- ما نسبته 13.64% من مجموع المقاولات الحرفية للخدمات.

د- صنف ما نسبته 39.43% من مجموع المقاولات الحرفية الممارسة في شكل مقاولات ضمن المنشآت المصنفة، حيث تمثل:

- ما نسبته 84.62% من مجموع مقاولات الصناعة التقليدية؛
- ما نسبته 15.94% من مجموع المقاولات الحرفية لإنتاج المواد؛
- ما نسبته 86.36% من مجموع المقاولات الحرفية.

جدول رقم (3-1): تصنيف المقاولات الحرفية حسب فئات المؤسسات المصنفة بالجزائر

	مقاولة الصناعة التقليدية	المقاولة الحرفية لإنتاج المواد	المقاولة الحرفية للخدمات
عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الأولى	0	0	0
عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الثانية	0	2	0
عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة	1	6	0
عدد المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة	1	50	03
عدد المؤسسات غير المصنفة	11	11	19
المجموع	13	69	22
المجموع الكلي	104		

المصدر: شكري بن زعرور و عصام مخناش، " الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئة في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي "، مجلة MPRA، Munich, Germany، 20 مارس 2019.

من خلال تقييمنا هذا، نلاحظ أن نشاطات الصناعة التقليدية لم تصنف ضمن المنشآت المصنفة ذات الخطورة العالية، كما أن نسبها ضعيفة حتى ضمن المنشآت الأقل والمحدودة الخطورة، حيث أن هذا التصنيف يدل على ملاءمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف لتحقيق أداء بيئي متميز، بفضل المساهمة في احترام التوازنات الإيكولوجية، حيث أنه يساهم في الحد من مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري بفعل تقليص حجم انبعاث الغازات الدفيئة، باعتبار النشاطات الحرفية يغلب عليها الطابع اليدوي، فضلا عن المحافظة على المحيط لعدم تأثير الحرف التقليدية والصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.

المطلب الثالث: قائمة المؤسسات المصنفة.

إن الدارس للمؤسسات المصنفة باعتبارها نشاطا اقتصاديا يعترضه سؤال جوهري هو: هل هي أنشطة حرة أم مقننة أم أنها أنشطة من نوع خاص ؟ بمعنى أنها تصنيف مستقل بذاته.

بالرجوع إلى النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، لاسيما القانون رقم 04-08 والأمر رقم 96-01، لا نجدها تجيب على هذا التساؤل، ولا تشير حتى في مقتضياتها إلى النصوص المنظمة للمؤسسات المصنفة.

كما أن النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات المصنفة لا تشير هي الأخرى لا في محتواها ولا في مقتضياتها إلى النصوص المتعلقة بالنشاطات المقننة، بل لا نجدها تشير حتى إلى القانون التجاري؛ مما ولد لدينا انطباعا ابتدائيا بأن المؤسسات المصنفة تخرج عن الأنشطة التجارية والحرفية، لاسيما الأنشطة المقننة منها.

وبالرجوع إلى أحكام المرسوم التنفيذي 97-40 المؤرخ في 1997/01/18، والمتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأثيرها المعدل والمتمم، نجده يشير في مقتضياته إلى القانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/02/05 المتعلق بحماية البيئة[1].

وقد حددت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 97-40 السالف الذكر، المجالات ذات العلاقة بالأنشطة والمهن المقننة، لاسيما مجال احترام البيئة والمناطق والمواقع المحمية، والإطار المعيشي للسكان، وهو مجال موضوع النشطة المصنفة.

(1)ألغي بموجب القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الصادرة في 2003/07/20، العدد 43.

إلى جانب نص المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، التي نصت على أنه: "يجب أن يكون كل نشاط مصنف طبقا لأحكام المادة 03 منه، يتطلب تأطيرا قانونيا خاصا، موضوع إعداد وتنظيم خاص يتخذ بموجب مرسوم تنفيذي، بناءً على اقتراح من الوزير المعني بالنشاط أو المهنة المراد تنظيمها"، وهو الأمر الذي يجعلنا لا نفصل المؤسسات المصنفة عن الأنشطة المقنَّنة بوجه عام.

وبسبب ما قد تُشكله هذه المنشآت المصنفة من خطر قائم أو قادم، فقد أخضع مشروع المواد والمستحضرات والأنشطة التي تشكل المؤسسات المصنفة والتي تدخل في شتى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والحرفية... إلى صرامة قانونية تمس الجانب التقني منها خصوصا، سواءً تعلقت هذه الأخطار بالصحة العمومية، أو بالنظافة، أو بالأمن، أو بالفلاحة، أو بالأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والمواقع والمعالم، أو المناطق السياحية، أو قد تسبب في المساس براحة الجوار[1].

ونظرا لهذه الخطورة التي تشكلها المؤسسات المصنفة، فقد عمد المشرع إلى حصرها في قائمة خاصة، حدّد من خلالها كيفيات تسليم وتعليق وسحب الرخصة الممنوحة لصاحب المؤسسة المصنفة، مراعيا بذلك المقتضيات العامة المطبقة على هذه المؤسسات، وكذا المقتضيات التقنية الخاصة المطبقة على بعض أصناف هذه المنشآت، إلى جانب الشروط والكيفيات التي تتم فيها مراقبة هذه المؤسسات، ومجمل التدابير المعلقة أو التحفظية التي تمكن من إجراء هذه المراقبة[2].

ولم يفت المشرع – بهذا الخصوص– أن يسن قواعد قانونية احترازية بخصوص استغلال منشأة غير واردة في القائمة المحددة لذلك، حيث نصت المادة 25 من القانون رقم 03 -10 السالف الذكر، على أنه: "عندما تنجم عن استغلال منشأة غير واردة في المادة 18 أعلاه، وبناءً على تقرير من مصالح البيئة يعذر الوالي المستغل، ويحدد له أجلٌ لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة، وإذا لم يمتثل المستغل في الأجل المحدد يتوقف سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة، مع اتخاذ التدابير المؤقتة الضرورية بما فيها التي تضمن دفع مستحقات المستخدمين مهما كان نوعها ". مما يعني أنه يتبع الإجراءات المطلوبة التي تقتضيها أحكام القانون والنصوص التطبيقية له من ترخيص أو تصريح مسبق، دون أن يغنيه هذا الترخيص أو التصريح المسبق عما هو مطلوب منه من إجراءات ترخص له بذلك، يفرضها القطاع الذي يشرف على هذه المؤسسات المصنفة.

(1)المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، السالف الذكر.

(2)المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، السالف الذكر.

أولاً- محتويات المؤسسات المصنفة:

تتشكل المؤسسات المصنفة من منشآت مصنفة، والمحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 2007/05/19 السالف الذكر، ما يلي:

أ- المواد: و التي يقصد بها "العناصر الكيميائية ومكوناتها كما توجد في حالتها الطبيعية أو المتحصل عليها بكل طريقة إنتاج تحتمل أن تحتوي كل إضافة ضرورية للمحافظة على استقرار المادة وكل ملوث ناجم عن طريقة الإنتاج، باستثناء كل مذيب يمكن فصله دون التأثير على استقرار المادة أو تغيير مكوناتها".

ب- المستحضرات: ويُقصد بها "تلك الممزوجات أو المحاليل المتكونة من مادتين أو أكثر".

ج- الأنشطة: و إن لم يعرفها المرسوم التنفيذي 07-144 المذكور أعلاه، إلا أن القائمة تضمنتها واعتبرتها من الأنشطة الخطيرة التي تشكل خطرا على البيئة بذاتها، أو التي يمكن أن يدخل ضمن حاجاتها أحد المواد أو المستحضرات المشار إليها أعلاه، فهي مصنفة حسب طبيعة الخطر الذي يمكن أن تحدثه، وينعكس سلبا على البيئة. وبهذا الحصر، يكون المشرع قد خطا خطوة مهمة بشأن تجنيب البيئة أخطارا محدقة تصيب الجميع.

ثانياً- قيد المؤسسات المصنفة في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف:

لإيثار التساؤل بشأن المؤسسات المصنفة، هل تقيد أو لا تقيد في السجل التجاري أو في سجل الصناعة التقليدية والحرف ؟ فهي تقيد في السجل التجاري إذا كان النشاط من طبيعة تجارية، وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف إذا كان النشاط من طبيعة حرفية؛ إلا أن ما يثار من تساؤل هو: هل طلب القيد في السجل التجاري أو سجل الصناعة التقليدية والحرف يلزم الشخص المستغل لمؤسسة مصنفة بتضمينه مختلف رخص الاستغلال المطلوبة لإنشاء واستغلال المؤسسة المصنفة ؟

في ظل المرسوم التنفيذي رقم 98-339 السالف الذكر، كانت مختلف الرخص المطلوبة لاستغلال المنشأة المصنفة المنصوص عليها في المادة 17 منه، تقدم وجوبا من قبل الشخص المستغل للمنشأة المصنفة ضمن طلب القيد للجهة المختصة كشرط لقيد المعني، وهو الأمر المعمول به عمليا، سواء على مستوى السجل التجاري، أو سجل الصناعة التقليدية والحرف.وهو ما أكدته المراسلة رقم 92-2000 بتاريخ 2000/04/01 الموقعة من المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري، والموجهة إلى مأموري المركز التي نصت على:" أنه يتوجب على مأموري المركز الطلب من المعنيين باستغلال منشأة مصنفة، أن يقدموا إلى المركز الوطني للسجل التجاري ضمن ملف القيد مختلف الرخص المطلوبة لاستغلال المنشأة المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 98-339 السالف الذكر، الذي نصت أحكام مادته 2 على أنه: "تخضع كل منشأة موجودة ضمن قائمة المنشآت المصنفة قبل بداية عملها

وحسب تصنيفها، إما إلى ترخيص وإما إلى تصريح، ويأتي إجراء الترخيص أو التصريح المذكورين في هذا المرسوم مسبقا، وفي إطار احترام شروط وإجراءات القيد في السجل التجاري".

لكن وفي ظل المرسوم التنفيذي رقم 06-198 السالف الذكر، الذي ألغى المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المذكور أعلاه، لم يشر صراحة إلى إلزامية أو عدم إلزامية طلب مختلف الرخص التي وردت فيه بخصوص استغلال منشأة مصنفة؛ مما أوجد غموضا في هذا الشأن من الناحية العملية، جعل المركز الوطني للسجل التجاري يتساءل هل يستمر في إلزامية طلب مختلف الرخص المتعلقة بالمنشأة المصنفة لإجراء عملية القيد، أم أنه يتوقف على طلبها باعتبار أن سكوت النص الجديد قد يعني الامتناع الضمني على طلبها؛ وبالتالي الانتقال بالمؤسسة المصنفة نظريا من آلية الترخيص إلى آلية التصريح.وهو الأمر الذي دفع بالمركز إلى مراسلة المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها بوزارة التجارة[1]، التي أجابت بدورها أن هذا المرسوم التنفيذي 06-198 الذي ألغى المرسوم التنفيذي رقم 98-339 بتاريخ 1998/11/03 الذي يطبق على المنشآت المصنفة، حدد كيفيات إنشاء هذه المؤسسة، دون أن يخضع هذا النوع من النشاط إلى رخصة مسبقة للتسجيل في السجل التجاري[2]. وعلى المركز الوطني للسجل التجاري عند القيد أن يمتنع عن طلب الرخصة المسبقة للقيد في السجل التجاري، وأن عملية التحقق من توافر العون الاقتصادي على رخصة الاستغلال لمؤسسة مصنفة تأتي فيما بعد، عن طريق مصالح الرقابة المختصة.

وعليه، يطرح السؤال حول أساس هذه التسهيلات هل هو نظامي أم تنظيمي ؟

1- الإطار النظامي: إذا كان المقصود من هذا القرار هو العمل في إطار النظام الاقتصادي الحر، حيث تغلب فيه آلية التصريح على آلية الترخيص فهذا مهم جدا؛ لأنه يتماشى مع نظام أقر على مستوى الدستور؛ وبالتالي يعد خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، يشجع على إزالة العقبات التي كان يعمل بها في ظل النظام الاحتكاري(الاشتراكي) السابق كخيار لا رجعة فيه.

2- الإطار التنظيمي: يعني ذلك أن المراد هو إيجاد تسهيلات أكثر تخدم الأنشطة الاقتصادية، لاسيما المؤسسات المصنفة، إلا أن هذا المنطق يدعو إلى المطالبة بتسهيلات تتعلق بقيد النشاطات المقننة التي تعد أقل خطرا من المؤسسات المصنفة؛ فهي أولى بالتسهيلات، ما دام أن المصالح المختصة بالرقابة كافية لأن تراقب الرخص المطلوبة لإنشاء أو استغلال نشاط ما يدخل ضمن المؤسسات المصنفة.

(1)مراسلة رقم 2976 بتاريخ 2006/07/09.

(2)مراسلة رقم 431 بتاريخ 2006/07/19، مع العلم أن النص حرر باللغة الفرنسية كما يلي:

« ce décret executif qui abroge le décret exécutif n°98-339 du 03 novembre 1998 déffinissant la réglementation applicable aux instalations classées, fixe les modalités d'installation de ces établissement et ne soumet pas ce type d'activité à une autorisation préalablement à l'inscription au registre du commerce ».

وفي هذا الإطار، يثار التساؤل حول طبيعة القيد هل يعطي حق الممارسة لهذه النشاطات، أم أن الرخصة هي من تعطي حق الممارسة ؟ فإذا كانت الرخصة هي من تعطي حق الممارسة، فما جدوى التسرع في القيد؟ أما إذا كان القيد هو من يعطي حق الممارسة، فما جدوى الرخصة التي تمنح للشخص المنشئ للمؤسسة المصنفة؟

إن مجال الاعتراف بصفة التاجر ينظمه القانون التجاري، وإن الرخصة أو الاعتماد مجرد وسيلة وضمان واحترام الشروط التقنية المطلوبة لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية بعد القيد في السجل التجاري؛ وبالتالي فإن الشروط التقنية القانونية التي تعتبر شرطا لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية لا يصح لها أن تكون مرجعا أو شرطا للاعتراف بصفة التاجر، وأنه لا يمكن اعتماد الشروط والمواصفات التقنية كإجراء سابق ومقدم للحصول على مستخرج السجل التجاري، ومن ثم الاعتراف بصفة التاجر[1].وبالتالي فإن قرار السلطات المحلية المختصة بمنح رخص إقامة المؤسسات المصنفة هدفها من وراء ذلك هو تأطير واحترام الشروط التقنية الخاصة بممارسة النشاطات المعنية، وليس الاعتراف بصفة التاجر؛ لأن ذلك من اختصاص القانون التجاري وأعراف المهنة وقرارات الجهات القضائية المختصة في هذا المجال[2].

إن المشرع تبنَّى النشاطات المقنَّنة، لاسيما منها المؤسسات المصنفة، ووضع لها جملة من الأحكام تبين الأطر القانونية والتنظيمية لمنح الرخص والاعتمادات، لممارسة هذه الأنشطة، وتتمثل هذه الأطر في الإجراءات الشكلية والموضوعية الواجب اتباعها واحترامها لإصدار القرارات المتضمنة لهذه الرخص والاعتمادات التي تهدف إلى ضبط الحريات الفردية وحماية الحريات العامة من جهة، ومن جهة أخرى احترام القواعد المعتمدة لحماية حقوق ومصالح المجتمع. وهو ما يوجد له سند قانوني في التشريع المقارن، لاسيما القانون المصري رقم 1954/453، الصادر في 1954/08/26، في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة، المعدل، وقد أرفق القانون بقائمة اسمية للأنشطة المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة[3].

وبهذا، فإن قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر يضم عدة نشاطات حرفية متميزة، من خلالها تبرز ثقافة وتقاليد أهل المنطقة، وتوفر من خلالها مختلف الاحتياجات الاستهلاكية والخدمية، حيث يمكن

(1)عيسى بكاي، نظام القيد في السجل التجاري بين القانون والواقع في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2001/2000، ص 157.

(2)المرجع نفسه، ص 158.

(3) أسامة أحمد شتات، قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقرارات المنفذة لأحكامها، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2005.

عرضها من خلال الرجوع إلى قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف المرجع الأساسي لتسجيل أي نشاط حرفي.

جدول رقم (3-2): تصنيف الصناعة التقليدية (الحرفيون) حسب القطاع على مستوى التراب الوطني خلال الفترة (2015-2019)

القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
المواد الغذائية	4460	2010	1186	1972	2720
العمل على الجبس والطين	839	625	429	549	321
العمل على المعادن	513	357	253	290	250
العمل على الخشب	128	101	25	41	83
العمل على الصوف	1322	389	-107	193	237
العمل على القماش	6373	2521	510	1576	2432
العمل على الجلود	238	48	46	52	50
العمل على المواد المختلفة	218	301	230	239	232
المناجم والمقالع	3	-1	1	-1	2
الميكانيك والكهرباء	3	1	-1	2	1
الحديد	1023	937	776	773	846
التغذية	889	632	487	853	895
النسيج والجلود	515	406	232	293	397
الخشب والتأثيث	619	435	230	280	348
الأشغال العمومية والبناء	211	189	138	112	109
الحلي	113	53	47	58	71
إنتاج المواد المختلفة	178	119	75	121	123
التركيب والصيانة والخدمة ما بعد البيع	428	366	291	395	372
التصليح والصيانة	1111	1295	1098	1373	1379
الأشغال الميكانيكية	55	42	64	78	80
التهيئة، الصيانة، التصليح، الزخرفة والتزين	13178	6175	804	3938	4803
النظافة وصحة العائلات	1640	1771	1738	1888	1799
الخدمات المرتبطة بالألبسة	17	33	32	28	17
الخدمات المختلفة	127	128	108	126	184
المجموع	**34201**	**18933**	**8692**	**15229**	**17751**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة التقليدية يضم 24 قطاع (نشاط)، وتستجمع 338 نشاط حرفي موزعة على ثلاثة ميادين (نشاط) كالتالي:

1- نشاطات الصناعة التقليدية الفنية: هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي، ويتعين فيه الحرفي أحيانا بالآلات لصنع أشياء نفعية أو تزينيه ذات طابع تقليدي.

2- نشاطات الصناعة التقليدية لإنتاج المواد: هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية نهائية أو وسطية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا،وتوجه للعائلات والفلاحة.

3- نشاطات الصناعة التقليدية للخدمات: هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح والترميم الفني.

المبحث الثاني:

تطور وترقية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020).

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض تحسين أداء النظام الإنتاجي، وإنشاء مجموعة من الهياكل تسمح بالتلاؤم مع متطلبات المجتمع الجديدة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بالاستثمار المباشر، أو عن طريق تطوير القطاع بوضع مجموعة من الشروط الخاصة بالتقييس، التكوين والتنظيم التجاري، أو عن طريق إرشاد عمل الوحدات الإنتاجية من خلال الجباية، القروض والأسعار... الخ.

المطلب الأول: مراحل تطور السياسة المتبعة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة(1986-2020)

لتحليل السياسة المتبعة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة (1986-2020)، نقسم مراحل تطورها إلى مرحلتين كما يلي:

أولاً-مرحلة (1986-1995): بداية من الثمانينات تم تخلي الدولة عن القطاع الذي أكمل مرحلة الراحة التي سبقتها، وقد تم ترجمة هذا التخلي بإيقاف الاستثمار في القطاع، وتكملة المشاريع التي تم البدء فيها فقط، كما تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT)[1] سنة 1987، والتي كانت بمثابة مؤطر القطاع وممونه بالمواد الأولية[2].

1- الإطار التشريعي:

تم إصدار مرسوم خاص بإعادة ضبط سجل الصناعات اليدوية والحرف من طرف المجالس الشعبية البلدية بدل الوالي سنة 1988[3].

2- الهياكل التنظيمية:

إن تنامي إشكالية البطالة جعلت الدولة تعمل على تعزيز العمل القطاعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية بداية من التسعينات بإنشاء ما يلي[4]:

أ- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وثمانية غرف جهوية سنة 1992، وقد بدأت نشاطاتها ميدانيا سنة 1994، وكانت مقراتها بالولاية، وتقوم بالتشاور مع الحرفيين والسلطات العمومية بغرض الدفاع عن مصالح القطاع.

(1) SNAT: Société National de l'Artisanat Tradidionnel.

(2) آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(3) شكري بن زعرور، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(4)آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ب- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في جانفي 1992، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلقة بالصناعة التقليدية وترقيتها.

ج- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في جانفي 1993، وهو يقوم بتمويل الأنشطة المرتبطة بترقية الصناعة التقليدية من خلال[1]:

- التمويل الجزئي للأجهزة، وأدوات ترقية مشاريع النشاط التقليدي؛
- تدعيم الأسعار لتحفيز الإبداع التقليدي؛
- تدعيم التكفل برفع كفاءة ورسكلة الممتهنين والحرفيين؛

د- إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية لتعزيز التأطير المحلي بـ 48 مديرية ومفتشية للصناعة التقليدية والسياحة[2].

3- أدوات ترقوية أخرى:

لقد عرفت نهاية الثمانينات انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق؛ وبالتالي الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وإبراز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية؛ لذا فتحت السلطات العمومية الباب لكل من يملك مؤهلات مهنية أن يمارس الأنشطة الحرفية عن طريق الحصول على بطاقة الحرفي في البلديات، كما قامت بإصدار العديد من الإجراءات نذكر منها[3]:

أ- تخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية؛

ب-إعطاء الحق للحرفيين بالحصول على العملة الصعبة قصد استيراد احتياجاتهم من المواد الأولية الضرورية.

ج- ترقية منتجات الصناعة التقليدية بالمشاركة في عدة معارض دولية.

د- تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 1994، بهدف تحديد وضعية القطاع وأهم العراقيل التي تعانيها والاستماع إلى مقترحات الحرفيين.

ثانياً-مرحلة (1996-2020): في هذه المرحلة حظي القطاع باهتمام متزايد من طرف الدولة؛ ولهذا تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع من أجل ترقية مسارات التنمية في الجزائر.

(1)مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، ص 60-76.

(2)آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(3) شكري بن زعرور، مرجع سبق ذكره، ص 8-12.

1- الإطار التشريعي:

يعتبر الأمر رقم 96-01، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والصادر في جانفي 1996 كإطار عام يسير على وفقه القطاع، حيث حدد مفهوما دقيقا وشاملا للصناعة التقليدية والحرف، وكيفية تنظيم نشاطاتها، قواعدها ومجالاتها، بغرض حمايتها، تثمينها وترقية حرفييها، من خلال تحديد صفة الحرفي من غيره، ويطبق هذا الأمر على مجالات النشاط التالية[1]:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

تمارس هذه الأنشطة إما فرديا، أو بشكل منظم في إطار تعاونية أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف، بغرض الوصول إلى أفضل تنظيم للقطاع، والاستفادة من كل امتيازاته في مجال الجباية، القرض، التموين والتكوين، وفي نفس الوقت الالتزام بواجبات الحرفي من ممارسة نفس النشاط واحترام مقاييس النوعية[2].

في مارس 1997، تم إصدار القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، الذي يحدد المبادئ العامة التي تحكم التعاونيات، وكيفية إدارتها وتسييرها.

وفي أفريل من نفس السنة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-140، ليحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مراسيم تنفيذية أخرى تعمل على تنظيم القطاع والحرفيين على حد سواء. كما جاءت عدة قرارات وزارية تصب كلها في تشجيع الصناعة التقليدية، كالقرار رقم 01 الصادر في جانفي 1999، الذي يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها[3].

كما تم إعداد منشور وزاري مشترك بين وزارتي المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية مع وزارة الفلاحة في فيفري 2003، المتضمن ترقية النشاطات التقليدية في إطار جهاز التنمية الريفية، حيث تم منح إعانات في حدود 100دينار من أجل ترقية بعض الأنشطة وتشجيع العمل المنزلي[4].

2- الإطار التنظيمي:

عرف القطاع إعادة تنظيم من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي تولت سنة 1997 القيام بتوسيع عدد غرف الصناعة التقليدية وتنظيمها، بعدما كانت عبارة عن غرف جهوية للحرف، تعمل

(1)آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2)مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-57.

(3)وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

(4)محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 209.

غرف الصناعة التقليدية كهياكل لمتابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين، من خلال جعلهم يستفيدون من تكوين يحسن مستواهم ويجدد معلوماتهم[1].

إن السمة الأساسية لتنظيم هذه الغرف هي الجمع بين الجانب الإداري مع التمثيل الحرفي المنتخب، وقد انتقل عددها من ثمانية غرف سنة 1992 إلى عشرين غرفة سنة 1997[2]. فالصناعات التقليدية التي عرفت قفزة هامة منذ إلحاقها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها البعد الاقتصادي الجديد سنة 2002، حيث خرجت نشاطاتها من الركود الذي كانت تعانيه قبل عشرية إلى ديناميكية فعالة، وتدعَّم مجال تدخلها مع بعث إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعة التقليدية وربطها بالديناميكية الشاملة للتنمية الاقتصادية.وقد صادقت الحكومة سنة 2003 على مخطط عمل التنمية المستدامة آفاق 2010، ليصل سنة 2007 إلى 31 غرفة للصناعة التقليدية بميزانية تجاوزت 180 مليار دينار، وهي تعمل تحت إطار الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، كما تم تحويل سجلات الصناعة التقليدية من المجالس الشعبية البلدية إلى غرف الصناعة التقليدية، وهي سجلات تسمح بوضع مؤشرات إحصائية حول الصناعة التقليدية [3]. وقد ارتفع عدد المسجلين بـ 84% بعد أربع سنوات من تنفيذ الإستراتيجية، ليتجاوز 162 ألف مسجل في شهر جوان 2009. وساهم القطاع في إحداث ما يقارب 340 ألف منصب شغل، وتحقيق 117 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام [4]،ثم تم سنة 2010 إلحاق الصناعة التقليدية والحرف بوزارة السياحة، وأصبحت تسمى وزارة السياحة والصناعة التقليدية. وتعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة التي سبقتها، حيث مكنت توصيات الملتقيات الجهوية (أفريل 2011) والندوة الوطنية المنعقدة في 12-13 جوان 2011 من وضع إستراتيجية مستقبلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف لآفاق 2020. فعرفت هذه المرحلة بتعزيز مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري أكثر، من خلال دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والنوعي، وتشجيع تحسين المهارات قصد الاستجابة للمعايير الدولية، ومن ثم تحقيق القدرة على تصدير منتجات الصناعة التقليدية والحرف، كما شهدت هذه المرحلة إدراج وزارة للتهيئة العمرانية، تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2015[5]. وعرفت سنة 2017 توزيع 893 محل مهني لفائدة 992 حرفي وحرفية لممارسة نشاطاتهم وتسويق منتوجاتهم، مع العلم أن

(1)آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(2)المرجع نفسه، ص 120.

(3)شكري بن زعرور، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(4)ليلى بوحديدو شراف عقون، واقع الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سبق ذكره، ص 180.

(5)محبوب بن حمودة و سهام بن عمار، " دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998- 2015) "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، تصدر عن مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2017، ص 893.

هذه العملية متواصلة لتمس حرفيين آخرين. وفي سنة 2018 تم استحداث حوالي 933.000منصب شغل و361 ألف نشاط حرفي، كما تم تحقيق ناتج داخلي يقدر بحوالي 334 مليار دينار جزائري[1].

جدول رقم (3-3): تطور حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2013-2020)

المجال	إنشاء الأنشطة							
	2013	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.	71036	103907	124030	136160	7459	153478	11670	11469
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.	74328	81464	85963	91014	4066	98411	6232	4876
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.	166289	191956	216607	235800	12225	263980	14449	14651
المجموع	311653	377327	426600	462974	23750	515869	32351	30996

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

- وسيلة السبتي و محمد تاج الدين صحراوي، " مساهمة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، تصدر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، العدد 5، مارس 2018، ص303.
- موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، إحصائيات وأرقام (2017-2018).

المطلب الثاني: حصيلة تنمية القطاع ونشاطاته لمخطط العمل (1986-2020).

يرفع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، كما في الكثير من دول العالم، العديد من التحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية أهمها[2]:

- الإسهام الفعلي في إحداث مناصب الشغل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى.
- المساهمة في مجهودات التقليل والحد من التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية.
- محاربة الفقر، من خلال تزويد فئات عريضة من المجتمع بالمؤهلات الحرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.
- المساهمة في التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار.

ولأجل تمكين هذا القطاع من أداء الأدوار المنوطة به، فقد تم إعداد إستراتيجية تنموية سنة 2003 وتمتد لآفاق سنة 2018، حيث تنطلق هذه الإستراتيجية من تحليل لواقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف مرتكزة على أهم مقوماته من جهة، وعلى أهم العراقيل التي تواجهه من جهة أخرى؛ وعلى هذا الأساس تم تبني حزمة واسعة من الإجراءات والتدابير تعمل على تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف[3].

(1)موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية http://www.majliselouma.dz/، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2021، على الساعة: 14:30.

(2)إحصائيات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية الجزائرية، ص 21.

(3)نوال بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص 47.

أولاً- إعادة بناء قطاع الصناعة التقليدية والحرف (1992-2002):

مع التغيرات التي عرفتها البلاد في التسعينات من القرن السابق، وخصوصا التوجه الجديد للسياسة الوطنية تجاه اقتصاد السوق، كان لزاما على هذه السياسة أن تعيد النظر في القطاعات الإستراتيجية، ومنها تلك التي تدعم الصادرات خارج المحروقات، ولعل من أبرز التغيرات المسجلة ولو في هدوء هو الاهتمام المتزايد بقطاع الصنائع الصغيرة أو الصناعة التقليدية[1].

وللوقوف على أهم التطورات الحاصلة بهذا القطاع خلال هذه الفترة، فإنه يجدر بنا المرور عبر المرحلتين الجزئيتين التاليتين:

1- مرحلة إعادة التأسيس (1992-2002):

عرفت هذه المحطة مرحلتين: الأولى مرحلة التأسيس، ونعني بها إنشاء غرف الحرف والغرفة الوطنية للحرف، والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، وكان الهدف الرئيسي هو تكوين نواة صلبة من الحرفيين حول الغرف قصد التعرف الأولي على حقيقة الميدان، ومن ثم تسيطر برامج عمل مناسبة، وقد دامت هذه المرحلة قرابة الأربع سنوات (1992-1995)[2].وقد سمح العمل طيلة هذه المدة، بتعميق التفكير حول قطاع الصناعة التقليدية ورسوخ الاعتقاد بأنه قطاع واعد يمكن الاتكال عليه.

وكانت بداية المرحلة الثانية مع مطلع سنة 1996 حيث تجلى اهتمام الدولة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بصدور أمر رئاسي توجيهي يضع الخطوط العريضة المحددة لتطوير القطاع والنهوض به[3].

ومع هذا الأمر لم يعد مباحا لكل من ألمت به حاجة أن ينتحل صفة الحرفي، ولا كل من احتاج إلى وثيقة إدارية لأغراض متعددة أن يستخرجها من قطاع الصناعة التقليدية. لقد ارتقى القانون بالحرفة إلى أعلى، وعلى طالبي هذه الصفة أن يثبتوا جدارتهم بها. ولما كان الأمر دقيقا، كان لا بد من إحداث القطيعة مع نمط التسيير السابق؛ وبذلك تم إسناد عملية تسيير السجلات الحرفية على مؤسسات أكثر مهنية واحترافية ومتفرغة لأداء هذه المهمة النبيلة والاقتصادية في آن واحد[4].

---

(1)شكري بن زعرور، " تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف- الجزائر (1992- 2003) "، بحث ألقي في الندوة العربية حول الصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية، نظمت في تونس، يومي 13/12 مارس 2003، ص 17.

(2)نوال بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(3)الأمر 96-01 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية رقم 03 (1996).

(4) شكري بن زعرور، مرجع سابق، ص 17.

وأمام هذا التغير النوعي، شهد القطاع تغيرا كميا مصاحبا، وهو زيادة عدد غرف الصناعة التقليدية والحرف إلى 20 غرفة.وامتدت هذه المرحلة إلى غاية جوان 2002، وكانت الأهداف الأساسية تتمحور حول النقاط الآتية[1]:

-تحسين التأطير المؤسساتي للقطاع؛

-تسيير مهني لسجلات الصناعة التقليدية والحرف؛

-ترقية منتجات الصناعة التقليدية.

وقد شهدت هذه المرحلة بذل جهود معتبرة بجمع المعلومات حول نشاطات الصناعة التقليدية من خلال ربط علاقات صلة وطيدة مع الحرفيين، لقد تعددت الصلات وطرقها أيضا. فالحرفيون ممثلون بواسطة مكتب على مستوى كل غرفة، كما يوجد جهاز وطني هو المجلس الوطني على مستوى الغرفة الوطنية، وقد زودت الغرف أيضا بلجان تقنية أعضاؤها حرفيون، هدفها تدارس المسائل المتعلقة بالتسويق والترقية والتأهيل والتكوين. كما أن القطاع عمل على توسيع دائرة النقاش والحوار إلى أكبر قدر من الشرائح الحرفية، من خلال برمجة الملتقيات الجهوية والوطنية والتي كانت موضوعاتها مناقشة انشغالات الحرفيين، ولعل أحد أهم النقاط البارزة في هذا المجال هو تنظيم أولى الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية نهاية سنة 1997[2]، وقد كانت محطة فاعلة بكل المقاييس. وكذلك ترقية المنتج التقليدي، على مستوى السوق الوطنية، حيث برمجت صالونات وطنية بمعدل 10 معارض وصالونات سنويا، وهذا بغض النظر عن الأعياد المحلية التي ينتزع فيها المنتج التقليدي الصدارة دون منازع[3].

أما على مستوى السوق العالمية، فقد كانت الأداة الأكثر فعالية والأكثر استعمالا هو برمجة مشاركة الحرفيين في أكثر من تظاهرة دولية (معدل 10 تظاهرات دولية سنوياً)، دون عدد النشاطات الخاصة بالسفارات الجزائرية لدى الدول الشقيقة والصديقة أو البرامج الثقافية التي يكون قطاعنا طلب للمشاركة فيها[4].

2- مرحلة تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف (2003-2018):

بعد ما تكوَّن عند المقرر السياسي القناعة الكاملة بأهمية قطاع الصناعة التقليدية ودورها الاقتصادي، تم إلحاق هذا القطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 2002، وقد كان هذا التغير

(1)نوال بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2)وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية الأولى حول آفاق تنمية السياحة والصناعات التقليدية إلى غاية سنة 2005، زاعياش للطباعة، الجزائر، 1997.

(3)المرجع نفسه.

(4)شكري بن زعرور، " الديناميكية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف "، بحث ألقي في اليوم الدراسي حول البعد الاقتصادي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، نظمته غرفة بسكرة، الجزائر، يوم 10 نوفمبر 2003.

مطلبا للعارفين بقدرات الحرف، وقد كان هذا القرار المتخذ استراتيجياً بكل أبعاده. ورغم حداثة الانتماء إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه تم اتخاذ خطوة عملاقة إلى الأمام. لقد تنبه المسؤولون عن القطاع أنه يسير دون إستراتيجية؛ ولذلك كانت أولى الانشغالات وأكثرها إلحاحا هي إعداد إستراتيجية أو مخطط عمل تنمية الصناعة التقليدية[1].

ويمكن تبرير مثل هذا الجهد وفقا للمنهجية التالية:

الثروة التكنولوجية التي تسابق الزمن، ومعها تتهاوى مؤسسات وتفقد قدرتها التنافسية وتزداد مؤسسات أخرى قوة واحتكارا للسوق،ومع هذا التوسع الاقتصادي المتنامي تهاوت الحواجز، وما بقي منها لا يفصلنا عن تهاويه إلا سنوات قلائل، ستوقعه الجزائر بمجرد توقيعات على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وأمام هذا التسارع في التطور من جهة، والعراقيل الخاصة بفروع النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، يقع التحدي الذي نريد أن ترفعه الإستراتيجية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف[2].

تعتمد الإستراتيجية كخطوة أولى على عملية تقييم وفحص شامل لوضعية القطاع، يتبع هذا التشخيص مباشرة تحديد الأهداف المتوخى تحقيقها، ومن ثم الحديث عن أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف المسطرة[3].

وقد تبنت الإستراتيجية مجموعة من الأهداف المتكاملة تتمثل في[4]:

- تغطية حاجات المجتمع من السلع والخدمات؛
- تحسين نوعية السلع والخدمات؛
- زيادة التكامل بين الفروع النشاط الاقتصادي؛
- تدعيم الصادرات خارج المحروقات؛
- دعم التنمية المحلية.

ولتحقيق هذه الأهداف سطرت الإستراتيجية 11 مجموعة من الإجراءات[5]:

- تبسيط النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- تنمية نشاطات العمل المنزلي؛
- إعادة تأهيل الوحدات الحرفية الإنتاجية؛

(1)وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية، طباعة شركة الاتصالات والإشارات، الجزائر، 2003.

(2)شكري بن زعرور، مرجع سبق ذكره.

(3)نوال بن صديق، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(4)وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

(5)وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره.

- تدعيم نشاطات الصيانة والمناولة؛
- تدعيم نشاطات التموين؛
- دعم نشاطات تسويق المنتج التقليدي وترقيته وتصديره؛
- تحسين عمليات التكوين والتمهين؛
- دعم الحرفيين ماليا؛
- تحسين نظام المعلومات والاتصال؛
- استغلال فرص التعاون الدولي.

ثانياً- إنجازات مرحلة (2003-2018):

1- إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج:

عرف قطاع الصناعة التقليدية توسعا معتبرا في أعداد الأنشطة الحرفية، حيث سمحت التدابير المتخذة من الوصول إلى 150 ألف نشاط حرفي إلى غاية نهاية سنة 2008[1]، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 89.000 نشاط حرفي سنة 2003، وهو ما يعادل نموا قدره 68%. وقد انعكس هذا الارتفاع على مناصب الشغل التي بلغت 306.000 سنة 2008[2]، بعدما كانت حوالي 160.000 منصب سنة 2003، وهو ما يعني أن معدل نمو إنشاء مناصب الشغل قد بلغ 91% مقتربا من مستوى التضاعف.

إن ديناميكية إنشاء الأنشطة والتشغيل أدت إلى ارتفاع مقبول في الناتج المحلي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف؛ إذ انتقل هذا الناتج من 53,9 مليار دج سنة 2005 إلى 65,5 مليار دج سنة 2007[3]، وهو ما يعني أن الناتج المحلي للقطاع قد ارتفع خلال ثلاث سنوات بـ 21,25%، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 6,71%[4]. وفي سنة 2010 تم تسيير وتنشيط 81 دار ومركز للصناعة التقليدية المنطلق فعالياتها، لاسيما بخصوص استغلال المحلات المهنية لهذه الفضاءات من طرف الحرفيين في مجال الإنتاج والتكوين وتسويق منتوجاتهم. في هذا الإطار، عرفت سنة 2017 توزيع 893 محل مهني لفائدة 992 حرفي وحرفية لممارسة نشاطاتهم وتسويق منتوجاتهم، مع العلم أن هذه العملية متواصلة لتمس حرفيين آخرين، إلى جانب استغلال هذه الهياكل من طرف الحرفيين في مجال الإنتاج والتسويق، فإنها تختص كذلك في تظاهرات ترقوية ومعارض الصناعة التقليدية، أيام دراسية وإعلامية وملتقيات تكوينية لفائدة الحرفيين وحاملي المشاريع[5].

(1) المنظومة الإعلامية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف (Prometica) 2008.

(2) MPMEA, 2008, « Etude sur la conjoncture du secteur de la PMEA », Ecothechnics, p37.

(3) MPMEA, 2008, opt, cit, p39.

(4) شكري بن زعرور، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف (1992-2009)، شبكة الألوكة، www.alukah.net، ص 12.

(5)وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، mtatf.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 17 فيفري 2021، على الساعة: 23:44.

للإشارة، فإن تنشيط وتسيير هذه الهياكل خصص له في إطار تبعات الخدمة العمومية لسنة 2018 مساهمة مالية تقدر بـ 58.000 دج، لفائدة الغرف المكلفة بهذه المهمة.

2- التأطير والعمل الجواري:

لقد استفاد قطاع الصناعة التقليدية في إطار مخطط التنمية المستدامة للصناعة التقليدية من ارتفاع عدد مؤسسات التأطير، حيث أصبح عدد غرف الصناعات التقليدية والحرف 31 غرفة، بعدما كان لا يتجاوز العشرين. إن الغرض الرئيسي من زيادة عدد الغرف هو توفير إمكانية أداء عمل جواري أكثر قربا من الحرفيين، وقد كانت وراءه الزيادة خصوصا بالجنوب الكبير، وهنا استفادت جميع ولايات الجنوب من غرف ولائية للصناعة التقليدية والحرف، أما الثاني فيتعلق بتقليص الكثافة الحرفية التي كانت تضغط على عمل بعض الغرف كغرفة الجزائر والبليدة ... ، وأصبحت الغرفة الواحدة تغطي على الأكثر ولايتين، وقد تم في الآونة الأخيرة اتخاذ التدابير الإجرائية لتوسيع عدد الغرف إلى 48 غرفة[1].

إن غرف الصناعة التقليدية والحرف - باعتبارها إطارا لتمثيل مصالح الحرفيين والدفاع عنها - قد خصَّها التشريع الجزائري بتنظيم يعتمد على تواجد الإدارة وممثلي الحرفيين في أجهزة تسييرها. وعملا على تجديد الهياكل المنتخبة، فقد عرفت هذه المرحلة إجراء انتخابين في سنة 2003 وفي سنة 2007. لقد سمحت هذه العملية بانتخاب 792 حرفيا للمشاركة في تسيير الغرف وتأطيرها [2]. وحتى لا يترك هؤلاء الحرفيون يتخبطون عشوائياً في المساهمة في إدارة شؤون الغرف وتحمل مسؤولياتهم، فقد بادرت السلطات العمومية إلى برمجة عدة دورات تكوينية للحرفيين أعضاء الجمعيات العامة للغرف، تضمنت مواضيع مختلفة، ابتداءً من التحكم في الصلاحيات الأساسية للمنتخب، إلى غاية الوصول على تكوينات في مجال التسيير ونظم الإنتاج المحلية والشارات المهنية[3].

كما تم سنويا تسطير برنامج مكثف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية والدولية، حيث انتقل عدد التظاهرات التنموية الوطنية السنوية من 30 تظاهرة خلال الفترة (1999-2009)، إلى 65 تظاهرة حتى نهاية 2013، لتصل إلى 98 تظاهرة في سنة 2014، وإلى 292 تظاهرة سنة 2017. كما ارتفع عدد الحرفيين المستفيدين من هذه التظاهرات من 1800 سنويا خلال الفترة من 1999 إلى 2009، إلى معدل 3600 مشارك خلال الفترة (2010-2013)، لتصل إلى 6800 مشارك خلال سنوات 2014 و2016، و7200 مشارك خلال سنة 2018[4].

(1) المرسوم التنفيذي رقم 09-323، الجريدة الرسمية رقم 59، 2009.

(2) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، التقرير السنوي لسنة 2008، أكتوبر 2009، ص 35.

(3) بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف (1992-2009)، مرجع سبق ذكره، 12.

(4) وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، mtatf.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 17 فيفري 2021، على الساعة: 23:44.

جدول رقم (3-4): حصيلة قطاع الصناعة التقليدية (الحرفيين المسجلين)

على مستوى التراب الوطني خلال الفترة (2015- 2019)

		2015			2016			2017			2018			2019		
المعيار الإحصائي		الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
الجنس	ذكور	3065	2988	14976	2450	2327	8791	1714	1752	3482	2279	2106	6903	1986	2238	7671
	إناث	11026	566	1580	3902	444	1019	858	233	653	2633	386	922	4343	551	962

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميدان الصناعة التقليدية للخدمات يحتل الريادة من حيث عدد المسجلين، بالمقارنة مع ميادين الصناعة التقليدية الأخرى بالنظر إلى المجموع الكلي الخاص بالتسجيلات، أما أقل عدد فقد سجل في ميدان الصناعة التقليدية الفنية خلال سنوات 2015 حتى 2019.

المبحث الثالث:

السياسة العامة الوطنية للصناعة التقليدية في الجزائر آفاق2030.

يتطلع مخطط عمل قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2030 إلى مساهمة هذا الأخير في التنمية المحلية للبلاد، وحددت أهدافه بالعمل على تطوير القدرة التنافسية للقطاع، وإنشاء مناصب الشغل، والمساهمة في التصدير والاندماج الاقتصادي بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وكذا تسريع النمو من خلال التركيز على تثمين الإمكانيات المحلية.

المطلب الأول: السياسات والقرارات التشريعية لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.

يتطلب مجموعة من الإجراءات تتمثل في النقاط التالية:

1- قانون الصناعة التقليدية والحرف:

رغم النقاط الإيجابية التي جاءت بها الأمرية 96/01، إلا أن إصلاح الإطار التشريعي أصبح ملحا على ضوء عدد من التطورات يقع على رأسها مطابقة الإطار التشريعي للصناعة التقليدية والحرف مع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18، خصوصاً ما تعلق بالمقارنة بين تعريف الحرفي والمؤسسة المصغرة[1].

إن إعادة النظر في تعريف الحرفي على أساس أنه مؤسسة مصغرة لا يستجيب فقط لما ذكرناه أعلاه، ولكن أيضا هو استجابة لممارسة الواقع؛ حيث أظهرت الدراسات والتحقيقات الميدانية أن غالبية الحرفيين يلجؤون إلى استخدام اليد العاملة المأجورة بشكل دائم.

إن تبني هذا النهج في تعريف الحرفي له انعكاسات أخرى مباشرة على تحديد عدد من المفاهيم خصوصا كيفيات ممارسة النشاط، وفي نفس السياق يجب إعادة تعريف المقاولة وتعاونية الصناعة التقليدية وخصائصهما، بالإضافة لمراجعة الإجراءات التنظيمية الأخرى الخاصة بسجل الصناعة التقليدية والحرف وأجهزة التطبيق وقائمة النشاطات، والواجبات والامتيازات والعقوبات؛ لذلك فإن المقترح الناتج هو إعداد قانون يضبط الحرف والصناعة التقليدية وإعداد نصوصه التطبيقية[2].

2- تنظيم المهنة:

إن للأمر 01-96 الكثير من المحاسن، منها ثمن تجربة الغرف الجهوية للحرف، ونص على تأسيس غرف الصناعة التقليدية والحرف التي أخذت على عاتقها العمل الميداني الجواري لتسيير قطاع الصناعة التقليدية والحرف إقليميا، باعتبارها أداة تطبيق إستراتيجيات وبرامج الحكومة للوزارة المكلفة

(1)وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، "جلسات الصناعة التقليدية"، الجزائر، نوفمبر 2009، ص 72.

(2)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 123.

بالصناعة التقليدية. وقد واجه عمل الغرف في الميدان عدة صعوبات كان أهمها أنها ورثت تركيز الاهتمام على ميدان الصناعة التقليدية دون ميداني حرف الإنتاج والخدمات، كما واجهت الغرف في تسيير سجل الصناعة التقليدية والحرف منافسة غير محفزة من السجل التجاري على مستويين: الأول الإبقاء على عدد من النشاطات الحرفية ضمن قائمة النشاطات الاقتصادية، والثاني ازدواجية التسجيل بالنسبة للمقاولات الحرفية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ثقل ملف التسجيل في عرقلة ديناميكية التسجيل، هذه الحركة أيضا كان من أسباب انخفاض وتيرتها انتشار العمل الموازي دون رقابة؛ مما دفع ويدفع بالكثير من الحرفيين إلى شطب أنشطتهم بعد فترة من تسجيلهم.

إن هذا التحليل يقود إلى جملة من المقترحات[1]:

- إلغاء التسجيل المزدوج.
- تغيير تسمية الغرف إلى غرف الحرف والصناعة التقليدية، وتوسيع مجال نشاطاتها وخدماتها لميداني الإنتاج والخدمات الحرفية، أو إعادة النظر جذريا في نظام الغرف وفق منظور ينسجم وتطلعات القطاع ويعالج الاختلالات التي أفرزتها الهيكلة الحالية.
- تفعيل دور المفتشين في محاربة النشاط الموازي.
- السماح بإنشاء مؤسسات حرفية متعددة النشاطات.

3- تشريعات الضرائب:

يخضع المسجلون في سجل الصناعة التقليدية والحرف كغيرهم من المتعاملين الاقتصاديين إلى الضرائب والرسوم المنصوص عليها قانونا، كما يشكل الضغط الضريبي عبئا ثقيلا يعيق نمو القطاع وتطوره؛ مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للحرفيين، ومن ثم على ديناميكية إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة[2]. وبناءً على ذلك نقترح ما يلي[3]:

أ- تخصيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف بنظام جبائي محفز ومبسط (نظام الجزافية الضريبية الموحدة IFU) من 2% إلى 4%.

ب- تعميم الاستفادة من الامتيازات الجبائية لحاملي المشاريع في إطار أجهزة التشغيل المسجلين مباشرة في سجل الصناعة التقليدية والحرف.

(1)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 123.

(2) وهيبة قاديري و ذهبية عمار، دور الصناعة التقليدية في تنمية المكانة الاجتماعية للعامل الحرفي، دراسة ميدانية بمدينة أدرار، مذكرة ماستر، غير منشورة، تخصص علم الاجتماع تنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر، 2016/2015، ص 40.

(3)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 124.

4- الشارات المهنية:

يعرف مجال اللافتات وكتابة أسماء الأنشطة على واجهات المحلات والورشات فوضى في العملية الإشهارية؛ بسبب عدم وجود نظام خاص بذلك. وقد بادر القطاع منذ سنة 2005 في إنضاج فكرة إعداد شارات مهنية لجميع أنشطة الصناعة التقليدية والحرف، وقد بلغت هذه العملية مراحل متقدمة (إعداد مشروع الهيئات، انطلاق إعداد المراجع القانونية) وعليه نقترح[1]:

أ- توحيد الشارات المهنية حسب النشاطات الحرفية؛

ب- إصدار النصوص المنظمة للشارات المهنية.؛

ج- تمييز الشارات المهنية حسب درجة الحرفي المعلم.

5- التنظيمات الجمعوية:

تعتبر الجمعيات حلقة مهمة ومتغيرا فاعلا في قدرتها على لعب الدور المرغوب في مجال العمل الجواري وقدرتها على اكتشاف المواهب وصقلها وتطويرها. كما أن القانون الخاص بالجمعيات لا يسمح بتأسيس إلا جمعيات تدخل في مجالات ثلاثة وهي: الاجتماعي والثقافي والرياضي[2]، ولذلك نقترح[3]:

أ- إعادة النظر في التشريع الخاص بالجمعيات ليسمح بتأسيس جمعيات مهنية.

ب- إعطاء دعم ورعاية للجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف، وتأهيلها لتصبح شريكا أساسيا للوزارة الوصية على القطاع.

6- مدونة النشاطات:

تعتبر مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها القطاع في إستراتيجية التنموية، وتتضمن المدونة الأنشطة التي تأخذ الطابع الحرفي؛ وبالتالي فإنها تضع الفوارق بينهما وبين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري. ومن جهة أخرى، وبالرغم من الفصل بين المدونتين إلا أن مدونة الأنشطة الاقتصادية ما زالت تتضمن عددا معتبرا من الأنشطة الحرفية، وبالرغم من تحيين المدونة وتوسيع عدد أنشطتها من 224 نشاط إلى 339 نشاط، إلا أن هناك أنشطة أخرى تنتظر الإضافة بسبب أن التحيين يتطلب تعديل المرسوم التنفيذي المحدد للنشاطات؛ مما يحرم عددا معتبرا من الحرفيين من ممارسة نشاطاتهم[4]،وبناءً على ذلك نقترح:

(1)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(2) Benzarour Choukri, (2008), « introduction à l'activité associative dans les artisanats et les métiers » in guide des associations actives dans le domaine de l'artisanat et des métiers. ed CNAM (2008) PP.2-4.

(3)شكري بن زعرور، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سابق ذكره، ص 30.

(4)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 125.

أ- فصل الأنشطة الحرفية عن مدونة الأنشطة الاقتصادية، مع إلغاء إمكانية التسجيل في السجل التجاري؛

ب- تحويل تحيين مدونة النشاطات من مرسوم تنفيذي إلى قرار وزاري؛

ج- إصدار مدونة النشاطات المنظمة؛

د- توسعة قائمة النشاطات الممارسة بالبيت والمتنقلة.

7- العمل المنزلي:

تلجأ كثير من العائلات الجزائرية خاصة بالأرياف منها في مواجهتها للبطالة وكسب قوتها ومعاشها إلى ممارسة كثير من الأنشطة التقليدية والنفعية في المنازل.وتحتل المرأة أكبر نسبة في العمل المنزلي، لاعتبارات عديدة أهمها التقاليد العريقة للأسرة الجزائرية. كما يساهم العمل المنزلي في خلق الأنشطة الاقتصادية المعاشية التي تزيد في دخل الأسرة. وهو يلعب دورا مهما في توريث الصناعة التقليدية للأجيال ومن ثم الحفاظ على كثير من الأنشطة المهددة بالزوال. لكن بالرغم من المجهودات المبذولة من العائلات الجزائرية، إلا أن التحولات الاقتصادية والأنماط التنموية التي عرفتها الجزائر قد أثرت تأثيرا مباشرا على هذا النمط من الأنشطة [1]؛لذلك يقع على الدولة ومؤسسات التأطير المبادرة بما يلي:

أ- وضع آليات لتأطير العمل المنزلي؛

ب- وضع برنامج لإنعاش ودعم الأنشطة الآيلة الزوال والممارسة في المنازل؛

ج- تحديد بدقة النشاطات الآيلة للزوال.

8- التسجيل والبطاقة الحرفية:

قد يملك أي شخص طبيعي مؤهلات ومهارات في أداء أعمال وأنشطة حرفية، لكنه لا يكتسب صفة الحرفي إلا بالتسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، وهذا التسجيل يتطلب وثائق تثبت إمكانية ممارسة هذه المهنة. ويفضي التسجيل في حالة توفر الشروط، إما إلى إصدار البطاقة الحرفية للشخص الطبيعي والتي تكسب صاحبتها صفة الحرفية، وكذلك الشأن بالنسبة لمستخرج سجل الصناعة التقليدية والحرف بالنسبة للكيفيات الأخرى. وتؤثر هذه العملية على تطور تعداد الحرفيين إنشاءً وتطورا، بحيث أن الملف المطلوب في عملية التسجيل يلقي بثقله على إنشاء الأنشطة، كما أن شكل البطاقة وتسميتها ينفر الكثير إلى غيرها[2]. وعلى هذا الأساس، نرى ضرورة القيام بما يلي[3]:

(1)شكري بن زعرور، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(2) وهيبة قاديري، و عمار ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(3)عبد الرحيم شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- تخفيف إجراءات التسجيل والشطب؛
- إتاحة إمكانية استرجاع الأنشطة؛
- تغيير تسمية البطاقة المهنية للحرفي إلى "السجل الحرفي" ويضاف إليها كيفية وشكل ممارسة النشاط؛
- إصدار السجل الحرفي بشكل ولون ومضمون جديد؛
- تأمين السجل الحرفي من التقليد والتزوير؛
- إعادة النظر في دور البلديات ومراسل البلدية في عمليات التسجيل.

المطلب الثاني: السياسات والقرارات المالية لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على ديمومة المؤسسات الحرفية وتأهيلها مهنياً؛ وذلك بغية الحفاظ على النسيج القاعدي المشكل أساسا من مؤسسات مصغرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع؛ مما استدعى تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الواعد، من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه. ولعل أكبر صعوبة تواجه الوزارة الوصية ممثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية هو مشكل التمويل المالي؛ مما استدعى تخصيص مجموعة من البرامج التمويلية، منها ما هو متعلق بداخل القطاع وأخرى بخارجه، والتي من شأنها المساعدة في دعم المشاريع الحرفية.

أولاً- تمويل المؤسسة الحرفية عن طريق وكالات الدعم المختلفة:

تمثل الامتيازات المالية والجبائية عنصرا هاما من عناصر جذب الاستثمار؛ فمن خلال هذه المزايا سوف يتمكن القطاع من الوصول إلى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية المرجوة؛ لذلك قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة والدعم المالي لمثل هاته المشاريع الاستثمارية، لفائدة الحرفيين المستوفين لشروط السن والمهارة اللازمة، ونسبة الإعانات الشخصية المقدمة من طرفهم (نسبة التمويل الذاتي) من مجمل قيمة المشروع.

وتشترك الآليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئة مسؤولة عن الدعم والمشورة الأزمة للحرفي، وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الاستثمارية، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلقة بأنشطتهم، وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، أي أنها تقوم بدور الوساطة بين البنك والمؤسسة الحرفية عبر تطبيق بنود اتفاقية مبرمة بينهم، وتتمثل أجهزة الدعم المختلفة في[1]:

(1)الطيب طيبي و عبد الحليم مهداوي، " دور الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية FNPAAT في تمويل المؤسسات الحرفية في الجزائر "، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول: النظام المالي، وإشكالية تمويل الاقتصاديات النائمة "، نظمته جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 4-5 فيفري 2019، ص 11.

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الهيئات المنشأة والمساعدة على دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35)، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات[1].

يضمن الجهاز عملية المرافقة التي تصحب مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، ويعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

أ- المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- التخفيض في الضرائب.

ب- المساعدة في الحصول على التمويل:

يمول البنك70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض.

ويقدم الجهاز صيغتين في التمويل[2]:

- **مختلطة:** المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة.
- **الثلاثي:** المساهمة الشخصية+تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

المساهمة الشخصية: 1-2%من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- **الوكالة:** من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة،
- **البنك:** 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- **المزايا الضريبية** (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء،والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع، وبعد خلق المؤسسة[3].

(1)شريف غياط و محمد بوقموم، " التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، تصدر عن جامعة دمشق، سوريا، العدد 1، 2008، ص 133.

(2) الطيب طيبي وعبد الحليم مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3)سهام شهياني و طارق حمول، " تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej "، بحث ألقي في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، نظمته جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 8.

جدول رقم (3-5): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض البنكي
/	/	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
أقل من 1000.000 دج	%25	%25	%25	%25	%25
ما بين 1000.000 و2000.000 دج	%20	%8	%10	%72	%70
ما بين 2000.000 و3000.000 دج	%15	%11	%15	%74	%70
ما بين 3000.000 و4000.000 دج	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: الحاجة قبايلي و وليد شرارة و يمينة بودرينة، أسلوب دعم الصناعات التقليدية والحرفية، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة مستغانم، (د.ت)، ص 8.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996، وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة إنتاج السلع والخدمات. وهي أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية؛ وذلك نظرا لدورها المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة. كما تقوم الوكالة بدعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر نحو تجسيد مشاريعهم. ويتراوح القرض الذي تمنحه الوكالة بين 50000دج وحد أقصى 400000دج[1].وللوكالة عدة فروع وآليات وضعت تحت وصاية رئيس الحكومة في بادئ الأمر،ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها. ألحقت الوكالة بوزارة التشغيل والتضامن الوطني خلال السداسي، وحالياً هي تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. كان النطاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997، ولتكون كحل لمشكلة البطالة أثناء الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.وفي سبتمبر 2003 تم إدخال تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب، وهذا تماشيا ومعطيات المرحلة الجديدة، والواقع الذي فرض إلهامية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، ومن بين التعديلات التي أجريت على الجهاز،وكان لها الأثر الكبير في عملها هي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز،ورفع مستوى الاستثمار من 4 مليون دينار إلى

(1)زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية بورقلة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2017/2013، ص103.

10مليون دينار كحد أقصى، والتخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5%، و 10%تمويل التوسع في المشاريع، وكان التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات في جانفي 2004[1].

3- صندوق الزكاة:

هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه في الجزائر سنة 2003، تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له تغطية قانونية بناءً على القانون المنظم لمؤسسة المسجد. يقوم الصندوق بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف الولايات، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصاريفها الشرعية عبر نفس الفروع،. وقد أطلقت التجربة في البداية بولايتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقى أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تقبل الزكاة نقدا وفق هذه الطريقة فقط. وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين، بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال. والصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا، وتم تجميد أنشطة الصندوق في دعم المؤسسات الحرفية إلى حين صدور صيغة جديدة قيد الدراسة[2].

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يهتم الصندوق بدعم المؤسسات الحرفية والتي يتروح سن أصحابها من 35 إلى 50سنة، وتتمثل مهام الصندوق فيما يلي[3]:

- الضبط المستمر لبطاقة المنخرطين، وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- تسيير الأداء المقدم بعنوان الخطر الذي تغطيه إدارتا البلدية والولاية.
- المساعدة والدعم، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وتنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- المحافظة على الاحتياطي النقدي؛ للتمكن من مواجهة التزامات الصندوق إزاء المستفيدين في جميع الظروف، ومن بين الشروط الواجب توفرها للاستفادة من خدمات الصندوق ما يلي:
- يجب أن يتراوح العمر ما بين 30 و50 سنة؛
- الجنسية الجزائرية؛

(1) الطيب طيبي وعبد الحليم مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2)سمير سحنون، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005/2004، ص 45.

(3)سمير سحنون، مرجع سبق ذكره ص 45.

- شهادة عدم الانتساب لـ CNAS وCASNOS.

جدول رقم (3-6): تطور الصناعة التقليدية من خلال الدعم المالي لوكالات الدعم المختلفة خلال الفترة (2015-2019)

		2015			2016			2017			2018			2019		
	المعيار الإحصائي	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
مصدر التمويل	ANSEJ	178	360	628	22	-27	11	-28	-93	-126	-14	-99	7	46	-33	319
	ANGEM	7451	604	3658	1024	189	683	-779	-13	-345	-261	86	172	1404	373	1031
	CNAC	340	680	1431	86	182	235	3	9	-23	40	66	29	169	254	388
	ADS	2	-1	-685	6	2	353	-4	-2	-570	15	4	-279	27	9	-105
	زكاة	18	6	20	35	0	9	-10	3	-7	-4	-3	-11	-1	-4	-5
	تمويل ذاتي	-638	-559	-1263	2806	1301	5277	1548	880	2609	641	208	915	1795	947	2819
	أخرى	6718	2423	12637	2368	1116	3262	1829	1179	2581	4098	2128	6685	-771	-403	-990

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقرير نهائي لسنة 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة من سنة 2015 إلى 2019 كانت وتيرة عملية التسجيل الإجمالية متفاوتة من سنة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، ومن وكالة إلى أخرى (مصدر التمويل)، وشهدت ارتفاعا في سنة 2015 و2019 مقارنة بـ 2016، 2017، 2018؛ وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها:

أ- عوامل ساهمت في عملية التسجيل:

- تسخير كل إمكانيات الوزارة، وتسهيل إجراءات التسجيل قدر الإمكان.
- الإسهامات المالية بمختلف الصيغ التي تتيحها هياكل الدعم (الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، صندوق الزكاة، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية).
- فتح نشاطات جديدة، حيث تم تسجيل على سبيل المثال 3658 حرفيا في نشاطات جديدة عام 2015 لوكالة ANGEM، وذلك في قطاع الخدمات مثل: نجارة الألمنيوم، غسل المركبات، كراء السيارات، خدمة سيارات الأجرة...إلخ.
- كما نلاحظ أن هناك عدة نشاطات كانت مسيطرة في السابق، يعني قبل سنة 2015، كصناعة المجوهرات والصياغة، إلا أنها تراجعت بشكل كبير منذ سنة 2015، وقد أصبح هذا القطاع لا يمثل إلا 5% بعدما كان يمثل 29% من مجموع المسجلين.

ب- العوامل الخارجية للإخفاق: إن مساهمة العوامل الخارجية الاقتصادية في الإخفاق تمثلت في الركود الاقتصادي بنسبة 62.1%، وصعوبات التموين 50.7، إضافة إلى السوق الموازية بنسبة 48.7%، والمنافسة وخاصة المنافسين الأجانب 32.7%. كما ساهمت العوامل الخارجية التشريعية والتكنولوجية في

الشطب، حيث شكلت التشريعات الحكومية الصفقات بنسبة 86%، تليها التشريعات القانونية التي تنظم العمل 77.3% والظروف غير المتوقعة 74%، والتغير الجذري لشروط الدخول إلى السوق 68%.

ج- العوامل الداخلية للإخفاق: أظهرت النتائج أن نقص المهارات في التعامل مع المعلومات العامة 30% والمعلومات المعمقة 29.3%، والمعلومات التقنية 10.6%، كما ساهم انعدام الرؤية لدى الحرفيين بـ 48.6% وعدم قدرتهم على تفويض المسؤوليات 48%.

كما ساهمت العناصر التسويقية في الإخفاق، حيث شكلت مساحة المحل 50%، وعدم القدرة على تقديم منتجات وفقا لطلبات الزبون 49.4%، وضعف الإستراتيجية الترقوية 38.7%، وعدم القدرة على تكييف المنتجات 36.7%، وعدم القدرة على التفاوض 28%، بما يبرز ضعف الفعل والممارسة فيما يتعلق بالمزيج التسويقي؛ مما يفرض العمل على تدعيمه لدى الحرفيين للنهوض بالقطاع.

إضافة إلى دور العناصر الاستثمارية في الشطب؛ بسبب ارتفاع تكاليف الانطلاق مثل الإيجار 40% والمادة الأولية 28%، وسوء استعمال المعدات 10.7%، و 62% من المشطوبين لعدم ربحية النشاط الحرفي.كما شكل عدم الحصول على رأس المال الكافي 73% من الفئة المدروسة. وبينت النتائج الرقمية للدراسة الميدانية أن 36% من المشطوبين لا يزالون مدانين بعد حصولهم على إعانات مالية ضمن الإجراءات المختلفة لدعم القطاع، خاصة أن 28 حالة من حالات الشطب استفادت من الدعم ممثلا في 7% من صندوق الزكاة، و 10% من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، و 1% من المشطوبين دعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و1% لصندوق التنمية الريفية.

ومن أسباب تناقص عدد المسجلين في وكالات الدعم في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) نجد[1]:

أ- الأسباب الاقتصادية: والتي تمثل في التنازل عن ملف الدعم بنسبة 8.7%؛ وبذلك ساهمت الأسباب الاقتصادية بـ 22.1% من حالات الشطب.

ب- الأسباب الاجتماعية:تمثلت في الهجرة، الزواج، التقاعد،مشاكل عائلية والتي شكلت مجموعها بنسبة 14.4 من عوامل الشطب.

ج- الأسباب الصحية : كالأمراض المزمنة، التعرض لحوادث ينجم عنها جزء صحي؛ وبهذا فسرت هذه العوامل الصحية بنسبة 15.3% من أسباب الشطب.

د- أسباب أخرى: وتمثلت في عدم التأقلم مع النشاط بصوره المختلفة، وهي تغيير النشاط 24%، والتسجيل في السجل التجاري 10%، والانتقال إلى منصب مأجور 12.7%، وتغيير العنوان 2%، ففسرت مجتمعة 48.7% من عوامل الشطب.

(1)وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقرير نهائي لسنة 2019.

ثانياً- التمويل عن طريق الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

1- نشأة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 المؤرخ في 02 جانفي1992، وتم تجميد الصندوق إلى حين غاية صدور للقرارين الوزاريين المشتركين المؤرخين في 2009/09/06 والمحددين على التوالي إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 الذي عنوانه: " الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية ". هذان القراران يوليان أهمية خاصة من السلطات العمومية للصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، حيث عرف انتعاشا من خلال ارتفاع مداخيله التي وصلت إلى 300مليون دينار جزائري سنويا خلال الخماسي2010-2014. كما عرفت توسيع مدونة النشاطات المعنية بالدعم من خلال القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2009 والمتضمنة دعم النشاطات الإنتاجية، تنمية الصناعة التقليدية،وترقية نشاطات الصناعة التقليدية[1].

2- أهداف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

تتمثل أهدافه فيما يلي[2]:

- تقليل الأعباء والمصاريف على المؤسسات الحرفية؛ مما يسهل اندماجها في السوق المحلية والوطنية؛
- الرفع من القدرة الإنتاجية للمؤسسات الحرفية؛
- تمكين المؤسسات الحرفية من امتلاك أحدث الوسائل والآلات في قطاع الصناعة التقليدية؛
- تطوير المهارات وتحسين آداء المؤسسات الحرفية من خلال اكتساب تجهيزات حديثة؛
- تنمية الروح التنافسية لدى المؤسسات الحرفية من أجل الولوج للأسواق الوطنية والأجنبية؛
- تنويع المنتوجات الحرفية بما يضمن جودتها، وذلك ما يشجع السياح الأجانب لاقتنائها.

3- مهام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

للصندوق عدة مهام مختلفة هي[3]:

- اقتناء التجهيزات الموجهة لإنتاج الصناعة التقليدية من طرف مؤسسات الصناعة التقليدية وتمليكها لهم ضمن اتفاقية مبرمة بين المؤسسات الحرفية وممثلة عن الوزارة الوصية،غرف الصناعة التقليدية والحرف على مستوى كل ولاية.
- إنجاز دراسات تحسين الإنتاج في مجال التصميم وعملية التصنيع.

---

(1) الطيب طيبي وعبد الحليم مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) منشور رقم 01 المؤرخ في 21 مارس2013، إجراءات تسيير الصندوق الوطني للصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، ص 1.

(3) الطيب طيبي و عبد الحليم مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- دعم تكوين أرباب العمل في المؤسسات الحرفية ومرافقتها.
- إنجاز كل الدعائم الترقوية الموجبة لنشاطات ومنتوجات الصناعة التقليدية.
- تحفيز المؤسسات الحرفية على المشاركة في الدورات التكوينية في المجال التقني أو التسيير أو دراسة السوق المنظمة من طرف هيئات جزائرية وأجنبية.
- تنظيم الملتقيات والمعارض الوطنية والأجنبية المتعلقة بالصناعة التقليدية.
- لكن أبرزها هو تمويل المؤسسات الحرفية ذات الطابع الفني أو التابعة لحقل الصناعة التقليدية الفنية.

4- تطور دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

يوضح الجدول الموالي تطور دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية خلال الفترة (2015- 2019):

جدول رقم (3-7):تطور دعم الصندوق للمؤسسات الحرفيةFNPAATخلال الفترة (2015 /2019)

2015			2016			2017			2018			2019		
الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات	الفنية	المواد	الخدمات
-7	1	3	-22	-1	0	-21	-1	318	-44	0	-2	-46	-1	3

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية تقرير لسنة 2019.

يلاحظ من الجدول أن عدد المسجلين والمشطوبين جاء متفاوتا من سنة إلى أخرى. فحسب الصافي نلاحظ مثلا في 2015 كان المشطوبين أكبر من المسجلين بـ (7-)في الصناعة التقليدية الفنية، والملاحظ أن في كل سنة نسجل نفس الملاحظة، أي عدد المشطوبين أكبر من عدد المسجلين، وقد سجلت سنة 2019 أعلى نسبة شطب بـ (46-)؛ وهذا لعدة أسباب تعود إلى:

- عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه الصندوق.
- سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي.
- صعوبات مالية يواجهها الحرفي ترتبط بسعر الفائدة...الخ.
- نقص الدراسات وغياب نشر تلك المنجزة بهدف الاستفادة منها، فضلاً عن عدم استغلال البحوث والدراسات المُجراة من طرف الطلبة والباحثين من خارج القطاع، وهو ما عمَّق الفجوة بين القطاع ومراكز البحث العلمي[1].
- ضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها: تلعب التنظيمات الجمعوية دور المتحدث القادر عن التعبير عن حاجيات القطاع[2].فمهما كانت الجهود المبذولة من طرف الدولة لن يؤدي ذلك إلى تحسن ملموس ما

(1) الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، تجربة الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية، الجزائر، ص 5-6.

(2) وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 5.

لم ينظم المقاولون الحرفيون أنفسهم في شكل تنظيمات جمعوية[1]. إضافة إلى أن الكثير من الجمعيات الناشطة ما تزال تفتقد إلى الانتشار المناسب، ولا تتوفر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطوعا، فضلا عن افتقارها إلى برامج عمل تتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية[2].

إن كل الصعوبات السابقة الذكر، تجعل من قطاع المؤسسات الحرفية قطاعا ضعيف المردودية، ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، وهو ما جعل الدولة تسعى نحو تحقيق تنمية مستدامة للقطاع، ووضع حد للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير. ولذلك وقبل أقل من سنة على انتهاء تنفيذ أول إستراتيجية تنمية للقطاع والحفاظ على وتيرة التنمية، شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بالاستعداد لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق 2020، تتضمن تقديم تقييم دقيق لحصيلة المشاريع والبرامج المنجزة منذ بداية مخطط العمل الحالي، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له بمواصلة الإنجازات والإصلاحات والتكيف مع المستجدات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل القطاع.

(1) وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) شكري بن زعرور، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009، مرجع سبق ذكره، ص 30.

خلاصة الفصل:

شهد قطاع الصناعة التقليدية مرحلتين مهمتين حاولت فيها الحكومة الجزائرية النهوض بهذا القطاع أولها كانت من (1986-1995) حيث تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT)، وبعدها إصدار مرسوم خاص بإعادة ضبط سجل الصناعات اليدوية والحرف ، ومع نهاية الثمانينات عرفت الجزائر انتقال إلى اقتصاد السوق، فتحت السلطات العمومية الباب لكل من يملك مؤهلات مهنية أن يمارس الأنشطة الحرفية

أما المرحلة الثانية جاءت من (1996-2020) التي عرفت قفزة هامة منذ إلحاقها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها البعد الاقتصادي الجديد سنة 2002، حيث تم فيها إعادة تنظيم القطاع بتوسيع عدد الغرف، و تكوين الحرفيين لتحسين مستواهم، ليصل سنة 2007 إلى 31 غرفة للصناعة التقليدية بميزانية تجاوزت 180 مليار دينار ، وقد تجاوز يتجاوز 162 ألف مسجل في شهر جوان 2009، وعرفت سنة 2017 توزيع 893 محل مهني لفائدة 992 حرفي وحرفية لممارسة نشاطاتهم وتسويق منتوجاتهم، مع العلم أن هذه العملية متواصلة لتمس حرفيين آخرين. وفي سنة 2018 تم استحداث حوالي 933.000 منصب شغل و 361 ألف نشاط حرفي، كما تم تحقيق ناتج داخلي يقدر بحوالي 334 مليار دينار جزائري.

لقد بذلت الدولة الجزائرية لذلك مجهودات معتبرة لدعم الحرفيين ماديا، وتحسين ظروف عملهم، وإمدادهم بالتسهيلات ضمن إستراتيجية التنمية للصناعة التقليدية تمتد آفاقها لسنة 2030 ضمن تخطيط استراتيجي متكامل للسياسة العامة الاقتصادية، وبالرغم من كل التشريعات التنظيمية المقترحة لتحسين مستوى أداء القطاع، لكنه يبقى بعيدا عن إمكانياته الحقيقية نظرا لعدم تطبيق كل ما شرع نظرياً على أرض الواقع.

لهذا فإن مساهمة القطاع في مسارات التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بما كان ينتظر منها، وبإمكانياتها الفعلية، خاصة من جانب توفير مناصب شغل جديدة، وجلب العملة الصعبة عن طريق تصدير منتوجاتها.

الفصل الرابع:
دراسة حالة لدور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل الوصول إلى الدور التنموي لقطاع الصناعة التقليدية في ظل السياسات العامة للاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال عرض مساهمة هذا القطاع في بعض المؤشرات الكمية كاستحداث مناصب الشغل، والناتج المحلي الخام، وإيرادات الخزينة العمومية، التي تعتبر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كيفية والتي سنحاول الوقوف عليها لمعرفة مدى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق قطاع الصناعة التقليدية، وبالتحديد الحرفي ين والمؤسسات الحرفية، من خلال الكشف عن أهمية مساهمة الصناعة التقليدية في ازدهار وتطوير القطاع السياحي كونه القطاع الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة إيرادات الحكومية من العملة الصعبة، وكذلك مساهمة الصناعة التقليدية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين النمط الاستهلاكي، وخلق مناصب شغل، والمحافظة على عادات وتقاليد المجتمع، كل هذا لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية في الجزائر، لهذا استخدمنا منهج دراسة حالة، وقد أخذنا ولاية الجزائر العاصمة للوقوف على نتائج يمكن تعميمها.

بناءً على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الدور التنموي لمؤسسات الصناعة التقليدية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: منهجية دراسة الحالة؛

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول:
الدور التنموي لمؤسسات الصناعة التقليدية
في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري

بإمكان قطاع الصناعة التقليدية أن يكون نموذجا مثاليا كعامل للاستقرار الاقتصادي بالبلاد، ومحرك النمو لتميز نشاطاته بعدة خصائص تتحدى أصعب الأزمات الاقتصادية؛ حيث تعتبر الاستثمارات الحرفية غير مكلفة، جذابة للمدخرات، خلاقة للثروة، تعتمد على الإمكانيات والموارد الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلي، وقابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية.

وفي الجزائر يشكل إنتاج الحرف اليدوية جزءا كبيرا من الاقتصاد المحلي.وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى الدور التنموي الذي تساهم به الصناعة التقليدية في الحد من البطالة، والمساهمة في الناتج المحلي الخام.

المطلب الأول: دور الصناعة التقليدية في تدعيم سياسات التشغيل لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً- السياسات العامة للتشغيل في الجزائر:

1- مؤسسات سوق العمل المكلفة بتنفيذ سياسات ترقية التشغيل في الجزائر:

اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من السياسات في مجال ترقية التشغيل، من خلال تشجيعها للاستثمار المنتج الخالق للثروة والمحدث لمناصب الشغل، ولقد سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ هذه السياسات من خلال دعم خلق مؤسسات مصغرة، وفيما يأتي سنحاول عرض بعض هذه الهيئات[1].

أ- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)[2]:

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994[3]، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 11 ماي 1994، والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

(1) Fodil Hassam, « chronique de l'économie Algerienne vingt ans réformes libérales 1986, 2004 les chemins d'une croissance retrouvée, Edition l'économiste d'Algerie, Algérie, 2005, p 86.

(2) CNAC: **C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **Ch**omage.

(3)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق لـ 06 يوليو وسنة 1994، العدد 44، الصادر في 27 محرم عام 1415 هـ الموافق لـ 07 يوليو وسنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ص 5.

وفي إطار سياسة ترقية التشغيل، قررت الحكومة إنشاء جهاز يتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 إلى 50 سنة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004[1]،المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994.

ولقد جاء المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20 جوان 2010[2]في مادته الثامنة ليغير المجال العمري للمستفيدين من هذا الجهاز ليصبح بين 30 و50 سنة، عوضا من أن يكون 35 و50 سنة.

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ*):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-030 المؤرخ في 03 يوليو سنة 2008 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003[3].

تتمتع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنظيم يعتمد على هياكل محلية (فروع ولائية وملحقات الفروع الولائية) متواجدة على مستوى كافة التراب الوطني.

وتسمح هذه الشبكة العامة للوكالة بالتقرب أكثر من الشباب أصحاب المشاريع والاستجابة لتطلعاتهم وكذا تكييف إنشاء مؤسسات مع مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

إن سير الوكالة وفق نمط عدم تركيز نشاطها يخول للفروع صلاحيات واسعة في مجال مرافقة الشباب المقاول طيلة مراحل إحداث مشاريعهم الاستثمارية.

وفي هذا الصدد، فهي تأخذ على عاتقها استقبال، توجيه وتكوين الشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم في مجال إعداد دراسة مشاريعهم، بالإضافة إلى ذلك يستفيد الشباب المقاول من مرافقة عند مثولهم أمام لجنة الانتقاء والاعتماد وتمويل المشاريع التي يرأسها مدير الفرع.

2- الأجهزة العمومية الداعمة للمبادرة المقاولاتية:

تطورت هذه الأجهزة على النحو والتالي:

(1) الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ في 07 رجب عام 1431 الموافق لـ 20 يونيه وسنة 2010، العدد 39، الصادر في 10 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 23 يوني وسنة 2010، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188/94 ص 5.

(2)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 156/10 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 3 يناير سنة 2004، العدد 3، الصادر في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 11 يناير سنة 2004، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر سنة 2003، والمتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35و50 سنة، ص8.

(3)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الجزائر، جانفي 2004، ص29.

أ- جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ)[1]:

أحدث هذا الجهاز في سنة 1990 وكلف بتنفيذ برامج الإدماج المهني للشباب من خلال التنصيب في إطار "العمل المأجور" [2] و"إحداث نشاطات" للحساب الخاص على أساس مشاريع منجزة من طرف الشباب على شكل تعاونيات فردية أو جماعية، وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب **(PEJ)** والتركيز على الشراكة المحلية والمبادرة.

وخصص صندوق المساعدات تشغيل الشباب المدعم من طرف المؤسسات العمومية، والذي أصبح يعرفمنذ سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي يهدف إلى مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة[3].

يخصص صندوق دعم تشغيل الشباب المقرر بموجب هذا الجهاز إعانة تقدر بـ 30% كمساهمة نهائية لتمويل المشروع، بينما تمنح نسبة 70% المتبقية من تمويل المشروع على شكل قرض بنكي في إطار لجان القرض على المستوى الولائي، وتتضمن هذه الصيغة تدابير تسمح للشباب تجاوز العراقيل لاسيما فيما يتعلق بالحصول على القروض، المحلات والتجهيزات وكذا الإجراءات الإدارية.

ب- الأجهزة المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- **جهاز دعم إحداث المؤسسات المصغرة من طرف البطالين ذوي المشاريع:**

يسير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة جهاز دعم إحداث المؤسسات المصغرة من طرف البطالين ذوي المشاريع بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: **94-188** المؤرخ في **06جويلية 1994**، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي وسعت صلاحياته، لتمويل المؤسسة المصغرة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: **04-01** المؤرخ في **03 يناير 2004**[4].

ويندرج هذا الجهاز في إطار سياسة ترقية التشغيل، المقررة من طرف السلطات العمومية، كما يأتي تكملة لجهاز دعم إحداث النشاطات من طرف الشباب أصحاب المشاريع، سنتطرق له في النقطة الثانية ويأخذ بنفس خصائصه.

وترتكز الاستثمارات المنجزة في هذا المجال استثنائيا، على نمط تمويل ثلاثي الأطراف يشارك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

---

(1) DIPJ: Le Dispositif de l'**I**nsertion **P**rofessionnelle des **J**eunes.

(2)تتم هذه التنصيبات في إطار برنامج مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL)،والذي يعد جزء من جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ).

(3)المرجع نفسه.

(4)عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص24.

حيث ارتفع المستوى الأقصى لكلفة المشروع والمحدد أصلا بـ 5 ملايين دينار جزائري إلى 10 ملايين دينار جزائري تبعا للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011. كما يمكن للمقاولين الذين سبق لهم إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الصندوق من الاستفادة من تمويل لأجل توسيع نشاطها والحصول على نفس الامتيازات الضريبية[1].

- **جهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

أسس هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، المعدل والمتمم، المتعلق بدعم تشغيل الشباب والموجه للشباب أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة (40 سنة للمقاول الذي يحدث مشروعه ثلاثة مناصب شغل)، وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يهدف إلى تحفيز وتشجيع إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب، مع مراعاة المردودية؛ وبالتالي إحداث مناصب شغل دائمة[2].

خصائص المؤسسة المصغرة المحدثة في إطار هذا الجهاز[3]:

- يمكن للمؤسسة المصغرة أن تنشأ من طرف شاب أو عدد من الشبان؛
- فيما عدا النشاطات التجارية تحظى بقبول النشاطات المنتجعة للسلع والخدمات مراعاة للمردودية؛
- الحد الأقصى للاستثمار هو (10) ملايين دينار؛
- يجب أن يقدم صاحب أو أصحاب المؤسسة مساهمة شخصية في تمويل استثمار الإنشاء أو التوسيع تتغير حسب مستوى وموقع الاستثمار.

إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة:

يتضمن جهاز المؤسسات المصغرة نوعين من الاستثمار[4]:

- **استثمار الإنشاء:** يتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- **استثمار التوسيع:** يتعلق بالاستثمارات المنجزة عن طريق مؤسسات مصغرة في طور التوسيع.

(1)المرجع نفسه، ص 24.

(2)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخفي 16 صفر عام 1417 الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996، العدد 41، الصادر في 17 صفر 1417 الموافق لـ03يوليو وسنة 1996، يتعلق بدعم تشغيل الشباب، ص 11.

(3)وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 78.

(4)وداد عبد العالي، دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2018/2017، ص47.

شروط الاستفادة من خدمات هذا الجهاز[1]:

- أن يكون الشاب بطالا.
- أن يتراوح سنه بين 19 و35سنة، ويمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتم توفير (3) مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).
- أن يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

التركيبة المالية: تم اعتماد نوعين من التركيبة المالية[2]:

- **التمويل الثلاثي:** يعتبر الأكثر أهمية (البنوك، وكالة دعم تشغيل الشباب، صاحب المشروع).
- **التمويل الثنائي:** وكالة دعم تشغيل الشباب، صاحب المشروع.

والمبينة كما يلي حسب الجدولين التاليين:

جدول رقم (4-1): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثلاثي	القرض البنكي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية للشباب المقاول
المستوى الأول لا يتجاوز 5.000.000 دج	%70	%25	%05
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 و10.000.000 دج	%70	%20	%10

المصدر: مطويات موزعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

جدول رقم (4-2): التركيبة المالية للتمويل الثنائي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

التمويل الثنائي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية للشباب المقاول
المستوى الأول لا يتجاوز 5.000.000 دج	%25	%75
المستوى الثاني ما بين 5.000.001 و10.000.000 دج	%28	%72

المصدر: مطويات موزعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يبين كل من الجدولين أعلاه أن قيمة الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعرف مستويين، مستوى أول لا يتجاوز 5.000.000دج ومستوى ثان محصور بين 5.000.001دج و10.000.000 دج.

كما يوضح الجدولان أن التركيبة المالية في إطار هذه الوكالة والتي تعرف صيغتين، صيغة تمويل ثلاثي تقدر فيها: قيمة المساهمة الشخصية بنسبة 5%، القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة 25% أما القرض البنكي 70%، هذا بخصوص المستوى الأول[3].

(1)المرجع نفسه، ص 47.

(2)وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 78-80.

(3)عبد المجيد القدي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

بخصوص المستوى الثاني فإن قيمة القرض البنكي لا تتغير في حين تنخفض قيمة القرض بدون فائدة إلى 20% وترتفع قيمة المساهمة الشخصية إلى نسبة 10%.

أما بخصوص صيغة التمويل الثنائي فإن مساهمة الشاب المقاول هي 75% بالنسبة للمستوى الأول و72% بالنسبة للمستوى الثاني، أما مساهمة الوكالة فتتمثل في 25% و28% لكل من المستوى الأول والثاني على التوالي.

ثانياً- السياسات العامة للحد من البطالة في الجزائر:

1- برامج ومؤسسات سوق العمل في إطار سياسات محاربة البطالة:

أدى ارتفاع نسبة البطالة مع نهاية سنة 1980، والتي مست أساسا الفئة الشابة، إلى قيام السلطات العمومية بوضع سلسلة من السياسات تسهر على تنفيذها مجموعة من المؤسسات التي تعمل على تنفيذ وتحقيق أهداف مجموعة من البرامج.

أ- الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO*):

ابتداءً من الأشهر الأولى من الاستقلال، وقصد الاستجابة لطلبات العمل الهامة، باشرت السلطات العمومية، بموجب المرسوم رقم: 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1992، في إحداث مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مكلفة بتسيير تدفق اليد العاملة أولا وهي الديوان الوطني لليد العاملة[1].

ومن ناحية أخرى، وبموجب المرسوم رقم: 63-153 المؤرخ في 25 أفريل 1963 المتعلق بمراقبة التشغيل وتنصيب العمال تم إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة لتسيير نشاط تنصيب العمال[2].

وفي هذا الصدد، يتعين على كل عامل باحث عن منصب شغل التسجيل لدى مكتب اليد العاملة الأقرب وبالبلدية محل إقامته، كما يتعين على المستخدمين تبليغ مصالح اليد العاملة أو البلدية بكل منصب شاغر في مؤسساتهم.

ومن جهة أخرى، لقد وسع الأمر رقم: 71-42 المؤرخ في 17 جوان 1971[3]،المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة نطاق مهامه لمجالات التنقيب وتشغيل اليد العاملة الأجنبية المؤهلة وذات المؤهلات العليا لحساب مختلف قطاعات الإنتاج.

(1)وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص188.

(2)المرجع نفسه.

(3)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 42/71 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق لـ 17 يونيو وسنة 1971، العدد 53، الصادر في 06 جمادى الأولى عام 1391 الموافق ل 29 يوليو وسنة 1971، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة، ص 883.

وبالإضافة إلى تسيير تدفقات الهجرة إلى الخارج للعمال الجزائريين اتجاه أوروبا، قام الديوان الوطني لليد العاملة أيضا بتسيير إعادة إدماج العاملين المغتربين عند عودتهم إلى الجزائر، وعليه وحسب الوزارة الوصية بالشغل فقد تم تسجيل عودة 13000 شخص من فرنسا خلال السنوات (1971-1972-1973) و1034 شخص من جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا وهذا خلال السنوات (1974، 1975، 1976)[1].

ب- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM*):

ابتداءً من سبتمبر 1990، تم تعديل تسمية الديوان الوطني لليد العاملة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل، وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 90-259 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990[2]،المعدل والمتمم للأمر رقم: 71-42المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة وتعديل تسمية هذه المؤسسة.

وقد جاء القانون رقم: 04-90 المؤرخ في 05 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل، ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم،باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة، أين رخص للبلديات استثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية[3]. وعلى المستوى القانوني، وفي سنة 2006، تغير القانون الأساسي للوكالة الوطنية للتشغيل من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006،الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها[4].

وتحدد مهام هذه الوكالة في:

أ- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك، وجمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها.

ب- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر، في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتسييرها.

---

(1)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 42/71،مرجع سبق ذكره، ص 883.

(2)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1990، العدد 39، الصادر في 22 صفر عام 1411 الموافق لـ 12 سبتمبر سنة 199، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، ص 122.

(3)الحبيبن باير و محمد عبد العزيز بن كاملة، " التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية عرض نتائج الفترة 2010-2016"، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، نظمته جامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص147.

(4)الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 19 محرم عام 1427 الموافق لـ 18 فبراير سنة 2006، العدد 9، الصادر في 20 محرم عام 1427 الموافق لـ 19 فبراير سنة 2006، يحدد الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، ص22.

ج- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل فيما يخصها.

ولتأدية مهامها، يتوفر نسيج الوكالة الوطنية للتشغيل على شبكة وكالات جهوية للتشغيل، ووكالات ولائية للتشغيل، ووكالات محلية للتشغيل.

2- البرامج العمومية لترقية العمل المأجور:

نذكر من هذه البرامج ما يلي:

أ- برنامج تشغيل الشباب (PEJ):

يرمي هذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه ابتداءً من سنة 1988 إلى توفير مناصب شغل مؤقتة لفائدة الشباب العاطلين عن العمل، في إطار ورشات ممولة على حساب ميزانية الدولة. بإعانات وفق عدد المستفيدين ومستوى التأجير، على حسب الأجر الوطني المضمون، ويتم تنفيذه من قبل الجماعات المحلية والدوائر الوزارية. وكانت هذه الورش منظمة في قطاعات الفلاحة، والغابات، والأشغال العمومية، والري[1].

غير أن هذا البرنامج بلغ حدوده بسرعة؛ نظرا لطبيعة النشاطات بخصوصه، والراجع لغياب هيئة محلية تقوم بالتوجه والتنسيق.

ب- برنامج مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحلية (ESIL):

يهدف برنامج مناصب العمل المأجورة ذات المبادرة المحلية، الذي يعد جزءاً من جهاز الإدماج المهني للشباب، إلى تنصيب الشباب عارضي العمل بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، المتراوحة أعمارهم بين 18 و35 سنة، في مناصب عمل مؤقتة، يتم استحداثها في إطار الورشات ذات المنفعة العامة التي تبادر بها الجماعات المحلية[2].

وأنجز هذا البرنامج، الذي كان يهدف إلى بعث التنمية المحلية وتحسين تشغيل طالبي الشغل، وفقا لاحتياجات الجماعات المحلية وقطاعات النشاط المختلفة. وقد تم التكفل بتمويل مناصب الشغل المستحدثة في إطار الورشات المنظمة من قبل الجماعات المحلية والقطاعات المعنية من طرف ميزانية الدولة. ويستفيد الشباب المدمج، لمدة تتراوح ما بين 3 و6 أشهر، من تغطية اجتماعية، بعنوان التأمين عن المرض وحوادث العمل والأمراض المهنية.وعليه أصبحت هذه الصيغة تشكل غالبا الوسيلة الوحيدة لتشغيل الشباب في بعض مناطق الوطن، ذات النسبة العالية من البطالة.

(1)وداد عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص52.

(2)المرجع نفسه، ص 52.

ج- برنامج الشبكة الاجتماعية (Filet Social):

شُرع في هذا البرنامج منذ سنة 1992، وهو يقدم إعانات وتعويضات مالية تهدف إلى حماية الفئات المتضررة من جراء التوجه الانكماشي الذي عرفه اقتصاد البلاد آنذاك، ويضم هذا البرنامج كل من المنحة الجزافية للتضامن (**AFS**)، وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (**IAIG**)[1]، وفيما يلي عرض لهما[2]:

- **تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG):**

تم الشروع في تقديم تعويضات مالية في هذا الإطار منذ سنة 1994، بدعم وموافقة من البنك العالمي، ولقد وجهت هذه التعويضات والمقدرة بـ 3000 دج شهرياً للعائلات بدون دخل، مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.

- **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):**

تقدم في هذا الإطار منحة مالية، تقدر ما بين 600 إلى 1200 دج شهريا، للفئات بدون دخل، المتجاوزة أعمارهم سن الستين، أو هؤلاء العاجزين عن العمل لأسباب صحية...إلخ.

د- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)[3]:

ظهر هذا البرنامج لأول مرة سنة 1997، في إطار برنامج دعم الشبكة الاجتماعية الممول، خلال المرحلة الأولى 1997-2000 بمساعدة من البنك العالمي، ثم في مرحلة ثانية من ميزانية الدولة[4].

ويتضمن هذا البرنامج نشاطات بسيطة تستدعي أساسا تشغيل يد عاملة، بهدف إحداث كثيف لمناصب الشغل، على مستوى ورشات الأشغال الخاصة لصيانة شبكة الطرقات، والري، وحماية البيئة والثروة الغابية.

إن غالبية الأشخاص المشغلين في إطار أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة للفترة 1997-2001 من الشباب (يمثلون 70%، وهم من الفئة العمرية من 18 إلى 30 سنة)، ويتميزون بمستوى تأهيلي مقبول، حوالي 60% منهم كانوا في بطالة منذ أكثر من سنة، كما أنهم يشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية والري، كما أن 40% من الأشخاص المشغلين في إطار ورشات المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، نصفهم طالبي شغل لأول مرة منذ أكثر من سنتين[5].

---

(1) IAIG:**I**ndemnité pour **A**ctivité d'**I**ntérêt **G**énéral.

(2)ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 286.

(3) TUPHIMO: Les **T**ravaux d'**U**nité **P**ublique à **H**aute **I**ntensité de **M**ain d'œuvre.

(4)ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 288.

(5)المرجع نفسه، ص288.

هـ- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):

لقد وُجه هذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه خلال السداسي الثاني لسنة 1998 للشباب العاطل عن العمل الطالب للشغل لأول مرة، حاملي شهادات التعليم العالي، وخريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني[1].

وفي هذا الإطار، تم وضع صيغة عقود ما قبل التشغيل لتجاوز العراقيل المرتبطة بغياب الخبرة المهنية التي تشكل عائقا كبيرا لإدماج الشباب حاملي الشهادات في عالم الشغل.

وسمح هذا الجهاز للمستخدمين أيضا من تحسين تأطير المؤسسة بأقل تكلفة؛ إذ تتكفل الدولة بدفع الأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات، يدفع من طرف صاحب العمل، مع استفادة هذا الأخير من المزايا الشبه الجبائية.

و- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

في إطار ترقية تشغيل الشباب، فإن مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، أرسى ابتداءً من الفاتح جوان 28، جهازا جديدا للمساعدة على الإدماج المهني للشباب، وهذا بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، والمسيَّر من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل، ويخص هذا الجهاز عارضي العمل لأول مرة الذين تبلغ أعمارهم بين 18 و35 سنة[2].

ويتشكل هذا الجهاز من ثلاثة أنواع من عقود الإدماج[3]:

- **عقود إدماج حاملي الشهادات (CID)**[4]:موجهة للشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين.
- **عقد الإدماج المهني (CIP)**[5]:موجهة للشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا.
- **عقد تكوين- إدماج(CIF)**[6]:موجهة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل، لتنصيبهم في ورشات الأشغال المختلفة، أو لدى حرفيين مؤطرين لمتابعة التكوين.

(1)وداد عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص54.

(2)ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 289.

(3)وداد عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص55.

(4) CID: Contrat d'Insertion des Diplomes.

(5) CIP: Contrat d'Insertion Professionnelle.

(6) CIF: Contrat Formation- Insertion.

أما بالنسبة إلى مدة عقود الإدماج في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني فهي على النحو التالي[1]:

◄مدة عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني:

– ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العمومية، والإدارات شبه العمومية.

– سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.

◄مدة عقود تكوين، إدماج:

– وفقا لمدة الورشة.

– سنة واحدة لدى الحرفيين المؤطرين.

ثالثاً–عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر خلال الفترة (2015–2020):

لقد ساهمت الإجراءات والسياسات العمومية السابقة في إحداث تطور ملحوظ في مناصب الشغل في القطاع، وهذا التطور يوضحه الجدول الآتي الذي يوضح وتيرة الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2015 إلى سنة 2020[2]:

جدول رقم (4–3): عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر خلال الفترة (2015–2020)

السنوات / المجال	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الصناعة التقليدية والفنية	77932	%55	44670	%48	28360	%45	33296	%47	43178	%50.09	30106	%52
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	14763	%10	12665	%13	10455	%17	11082	%16	15578	%18.07	8300	%14
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	50276	%35	36662	%39	23915	%38	25927	%37	27453	%31.84	20067	%34
المجموع	142971	%100	93997	%100	62730	%100	70305	%100	86209	%100	58473	%100

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية الموقع الرسمي htt:mta.gov.dz/?page-id بتاريخ 2021/05/05.

(1)المرجع نفسه، ص 55.

(2)وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الموقع الرسمي htt:mta.gov.dz/?page,id، تاريخ الاطلاع: 2021/05/05.

الملاحظ من الجدول أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع تتطور بوتيرة متسارعة سنويا، إلى غاية بلوغها في حدود 960359 منصب شغل كمجموع تراكمي، من سنة 2015 إلى نهاية سنة 2020.

وقد شهدت سنة 2015 العدد الأكبر من مناصب الشغل المستحدثة بمجموع 142971، وبنسبة 55% لقطاع الصناعة التقليدية الفنية؛ وهذا راجع لظهور وكالات الدعم، وتنوع الصيغ المطروحة من طرفها في دعم المؤسسات المصغرة. هذا، وقد تفاوتت عدد المناصب المستحدثة في كل سنة حتى سنة 2020 التي كان فيها انخفاض في عدد المناصب المستحدثة بـ 58473 منصب فقط؛ وهذا راجع لعدة أسباب أهمها الوضع الصحي والوبائي للبلاد والذي أثر سلبا على كل القطاعات، لاسيما قطاع الصناعة التقليدية التي تكبد فيها الحرفيون خسائر كبيرة في تكدس المنتجات الحرفية، فلم يستحدث إلا 8300 منصب شغل، أي بنسبة 14% من المناصب الإجمالية لسنة 2020؛ وهذا راجع كما ذكرنا إلى إجراءات الوضع الوبائي لفيروس كورونا في الجزائر الذي أجبر الوزارة على الحد والتقليص من مناصب وساعات العمل.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام (PIB):

تعد الصناعة التقليدية بالجزائر قطاعا اقتصاديا قائما بذاته، يساهم في خلق مناخ ملائم اقتصاديا واجتماعيا، من خلال المحافظة على ديمومة النمو الاقتصادي. وبإمكان قطاع الصناعة التقليدية أن يكون نموذجا مثاليا كعامل للاستقرار الاقتصادي للبلاد ومحركا للنمو؛ لتمييز نشاطاته بعدة خصائص تتحدى أصعب الأزمات الاقتصادية؛ حيث تعتبر الاستثمارات الحرفية غير مكلفة، جذابة للمدخرات، خلاقة للثروة، تعتمد على الإمكانيات والموارد الإنتاجية الذاتية المتاحة داخل كل مجتمع محلي، وقابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية في الجزائر.ويشكل إنتاج الحرف اليدوية جزءا كبيرا من الاقتصاد المحلي، وتزداد أهمية الإنتاج الحرفي بسبب التحول إلى المزيد من استخدام الآلات في مختلف فروع النشاط، خصوصا وأن القطاع شهد عمليات منظمة لدعم الإنتاج، عبر إدخال استخدام التجهيزات الآلية المدعمة في إطار الصندوق الوطني لدعم ترقية نشاطات الصناعة التقليدية، وفي حين أثبتت دراسة الظرفية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية التي أنجزتها الغرفة الوطنية على الحرفيين وما ميزهم من مهارات فنية، وخاصية المرونة في أوقات العمل، والقدرة على العمل في المنزل، والحرية لإدارة الأعمال الحرفية، ولها عوامل تؤكد أن حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام الجزائري تمضي قدما نحو الارتفاع.

1- تقدير الناتج المحلي الخام السنوي في الجزائر:

عرف الناتج المحلي الخام السنوي في الجزائر، خلال العشر سنوات الأخيرة، نوعاً من الاستقرار، ومعدل النمو الخاص به لفترة لا بأس بها، وهذا ما أقره الديوان الوطني للإحصائيات في التمثيل البياني التالي:

شكل رقم (4-1): معدل نمو الناتج المحلي السنوي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021):

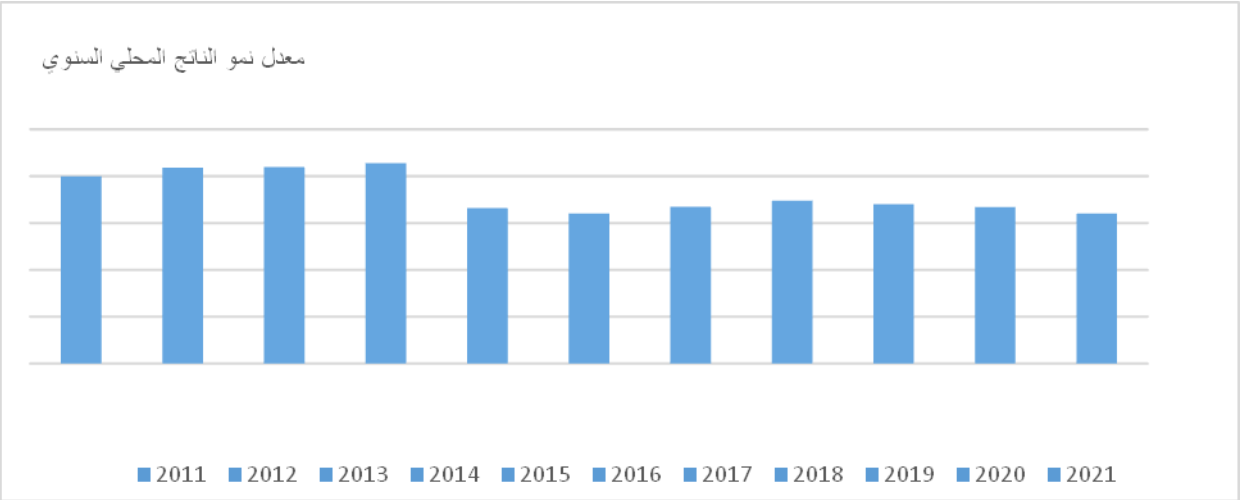

المصدر: الموقع الرسمي لديوان الوطني للإحصائيات ONS 2021 www.ons.dz

كما تعتمد نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الخام بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة. الناتج المحلي الخام هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. وهو يُحسب دون عمل أي استقطاعات لاهتلاك الأصول الثابتة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها.

فالسياسة المالية التوسعية المتبعة في الجزائر منذ عدة سنوات، أدت إلى اتساع عجز المالية العامة والحساب الخارجي في سنة 2020، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 48.2 مليار دولار في نهاية سنة 2020 من 62.8 مليار دولار في سنة 2019، لذا فإن الحكومة الجزائرية حثت على القيام بإصلاحات هيكلية واسعة النطاق، بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

كما أظهرت بيانات رسمية أنَّ الناتج المحلي الخام في الجزائر حقَّق نمواً بنسبة 2.3% في الربع الأول من سنة 2021، مدعوماً بأداء أفضل في قطاع الطاقة، وذلك بعد انكماش بنسبة 3.9% قبل سنة.

صرّح الديوان الوطني للإحصائيات، إنَّ النمو الاقتصادي قد انتعش مجدَّداً في الربع الأول بعد مرور سنة من الانكماش، جرَّاء الآثار المباشرة وغير المباشرة لوباء كورونا (كوفيد- 19)، مشيراً في بيان

أوردته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، إلى أنَّ الناتج المحلي الخام قد تراجع بنسبة 4.9% خلال سنة 2020 كاملة.

2- تقدير مساهمة الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام في الجزائر:

يمكن تحديد نسبة تقديرية لمساهمة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني بالاستعانة بتقديرات الناتج المحلي الخام لقطاع الصناعة التقليدية بناءً على معطيات الحسابات الاقتصادية (الإنتاج الكلي الخام) التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)[1].

جدول رقم (4-4): مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام خلال (2015-2020)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
PIBمليار دينار	208	220	251	283	319	325
النسبة	-	%1.2	%3.1	%3.2	%3.6	%0.6

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، حصيلة وآفاق 2020، الصناعة التقليدية مشروع المستقبل، نوفمبر 2019، ص52.

باستخدام معطيات السنوات من 2015 حتى 2020، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني، رغم أنها لا تزال ضئيلة، إلا أنها ارتفعت من 0.57% و1% قبل سنة 2015، إلى أكثر من 1% من سنة 2016، حيث وصلت 3.6% في سنة 2019 بـ 319 مليار دينار جزائري، لكن عرفت هذه النسبة انخفاضا محسوسا في سنة 2020 بـ325 مليار دينار، أي بنسبة 0.6%؛ وذلك لعدة أسباب أهمها، الوضع الصحي الذي شهدته سنة 2020؛ مما قلل جميع المشاريع والاستثمارات الحرفية، خاصة انعدام التزويد بالمواد الأولية.

لكن حسب الدراسات، فإن هذه المقارنة تبقى غير دقيقة باختلاف طريقة الحساب والمتغير الذي يتم المقارنة به، حيث متوقع نسبة المساهمة لو تمت المقارنة بالإنتاج الداخلي الخام بدلا من الإنتاج الكلي الخام؛ ولذلك تعتبر مساهمة الديوان الوطني للإحصائيات جد متطورة في تحديد المؤشرات الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية، لاسيما وأن هذا الجهاز قد أدرج في استمارة تحقيقاته للمعطيات (رمز النشاط الحرفي) الخاصة بالصناعة التقليدية عند إعداده مسح سنة 2019.وعندما تكون المقارنة بين مقادير متناسبة (تحديد القيمة المضافة للقطاع) من المحتمل أن تكون حصة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ضعف ما أشرنا إليه، وعندئذ أيضا يمكن أن تمر لمقارنات أكثر عمقا، كحساب نسبة مساهمة القطاع في إيرادات الخزينة العمومية، أو مقارنة تطور قيمته المضافة مقارنة بقطاعات اقتصادية أخرى.

(1) ONS 2019, « les comptes économique de 2016 à 2019 » nº 900, www.ONS.dz/IMG/Pdf/Comptes‹Econmiques, Volumes, 2016 ‹2019, Pdf, p 10.

المطلب الثالث: تقدير الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر:

إن وفرة منتجات الصناعة التقليدية تؤدي إلى خلق نشاط تجاري، سواءً ما يتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية لمنتجاتها، وهذا ما يعطي دافعا آخر لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتوفير مداخيل أخرى للخزينة العمومية.وتجدر الإشارة إلى أن الحرفيون يخضعون إلى نوعين من الأنظمة الجبائية. النظام الجبائي الأول هو الضريبة الجزافية الوحيدة التي عوضت ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب، وهي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة. ويطبق هذا النظام على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30 مليون دينار جزائري. يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة بـ 5% بالنسبة لأنشطة الصناعة التقليدية والفنية، و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى. غير أن حرفيي الصناعة التقليدية والفنية يستفيدون من الإعفاء الدائم، شريطة اكتتاب دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم التنفيذي 428-09 المتضمن تحديد الأحكام الخاصة باكتتاب دفتر الشروط من طرف الحرفيين التقليديين، وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا المعفيين من الضريبة الجزافية الوحيدة، غير أن هؤلاء يبقون ملزمين بدفع الحد الأدنى من الضريبة المقدر بـ 10.000دج[1].

أما النظام الجبائي الثاني فهو نظام الربح الحقيقي، ويطبق بالضرورة على المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم 30 مليون دينار جزائري، ويحدد الربح الحقيقي على أساس مسك محاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، ولأحكام المادتين 152 و 153 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وفيه يستفيد الحرفيون التقليديون، وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني من الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي[2].

كما يمكن للحرفيين وغيرهم من المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة أن يختاروا نظام فرض الضريبة حسب نظام الربح الحقيقي، ويتم إيداع طلب الاختيار لدى مصلحة الوعاء قبل تاريخ الفاتح من فيفري من كل سنة، ويعتبر صالحا ولا رجعة فيه لسنة واحدة فقط، ويتعين تجديد هذا الاختيار بشكل صريح كل سنة عندما لا يبلغ رقم الأعمال سقف 30 مليون دينار جزائري.

جدول رقم(4-5): تقدير الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر

السنة	إلى غاية 2015	إلى غاية 2016	المتوقع إلى غاية 2030
قيمة الإيرادات- مليار د.ج	15	17	41

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

(1)شكريين زعرور و عصام مخناش، " الصناعة التقليدية في الجزائر، تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي"، دراسة تقييمية، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019، ص 19.

(2)المرجع نفسه، ص 19.

يشير الجدول إلى تقدير مبالغ الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وقد تم تقدير هذه المعطيات على أساس متوسط رقم أعمال سنوي ثابت يقدر بـ 1 مليون دج يقابله نسبة 5% من قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة، ولو يتم التخلي عن التنبؤ الخطي من خلال إدخال عنصر التضخم، لاحتساب ارتفاع تكاليف المواد الأولية والأجور والطاقة والنقل...، يمكن لمساهمة القطاع أن تبلغ أكثر من ضعف المبلغ المشار إليه آفاق 2030.

المبحث الثاني:

دراسة حالة لدور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيقي التنمية الاقتصادية لولاية الجزائر العاصمة

تهدف دراستنا إلى معرفة دور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية والاجتماعية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، كون السياحة والطبيعة المجتمع ومدى استقراره من أهم مؤشرات الكيفية للتنمية الاقتصادية، وللوصول إلى هذا الهدف يتطلب تحديد منهجية الدراسة،تحديد نوع البيانات، عينة الدراسة والأداة المستخدمة في الدراسة.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة سنقدم أنموذج الدراسة الموالي:

شكل (4-2): أنموذج الدراسة الميدانية

متغير المستقل		المتغير التابع
		التنمية الاقتصادية
	تحليل ومناقشة إحصائيات ← **لتطور هذه المؤشرات**	**1. المؤشرات الكمية.**
		-التشغيل
الصناعة التقليدية		- الناتج المحلي الخام.
	دراسة حالة ولاية الجزائر	- الخزينة العمومية.
	استمارة استبيان ←	**2. المؤشرات الكيفية**
		-التنمية السياحية
		- التنمية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: العينة وفرضيات الدراسة.

أولاً- مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتجهنا إلى التعامل مع الحرفيين أو المؤسسات الحرفية الموزعين على ولاية الجزائر العاصمة، وذلك قصد الوقوف على واقع السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى دراسة بعض المؤشرات الكيفية المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهي التنمية السياحية والاجتماعية، إلا أن عدد الحرفيين في الجزائر ككل كبير جداً ونظراً لصعوبة الوصول بجميع الحرفيين على مستوى القطر الجزائري اخترنا ولاية لجزائر العاصمة لتقليص مجتمع الدراسة حتى يتسنى لنا تعميم النتائج المتوصل إليها، وحسب غرفة الصناعة التقليدية لجزائر العاصمة فإن عدد الحرفيين المسجلين إلى غاية ديسمبر2020 كان **21500 حرفي**.

نظرا لصعوبة الإحاطات بجميع المؤسسات (الحرفيين) المكونة لمجتمع الدراسة إلى اختيار نسبة معينة من مجتمع الدراسة والذي يمثل عينة عن هذا المجتمع وقد تم الاعتماد على **أسلوب العينة البسيطة**[1] كما قمنا بتحديد حجم العينة من خلال الاسترشاد بالأحجام التالية تبعا لحجم المجتمع الأصلي:

- مجتمع يقل أو يساوي 100 مفردة، العينة هي نصف العدد؛
- بين 100 و9000 مفردة، فالأفضل أخذ 10% من مجتمع الدراسة؛
- مجتمع يتكون من عشرات الآلاف تكفي له عينة حجمها 1% من المجتمع[2].

وبهذا ستكون العينة المختارة في هذه الدراسة مكونة من 215 حرفي موزعين على ولاية جزائر العاصمة، إلا أننا استبعدنا 15 حرفي لعدم اهتمامهم بكل عبارات الاستبيان(عدم الإجابة، الإجابة في خانتين أو أكثر...)، لذا اعتمدنا على بيانات 200 حرفي ومؤسسة حرفية.

ثانياً- فرضيات الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الفرضية الرئيسية للجانب التطبيقي التي تقول أنه يمكن لقطاع الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة أن يتجسد كمصدر هام في مجال التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

حيث قسمنا هذه الفرضية إلى فرضيتين رئيسيتين كالتالي:

(1)للاطلاع على مفهوم هذا النوع من العينة،راجع: محمد بوعلاق، الإحصاء الاسمي والمعلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 172.

(2)عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية- الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للنشر والترجمة والتوزيع، ، الجزائر، ط 1، 2009، ص93.

1-الفرضية الرئيسية الأولى: "تعتمد الجزائر على سياسة واضحة في تسيير قطاع الصناعة التقليدية وهو ما يساهم على التنمية الاقتصادية"، ومن أجل الإلمام بجميع جوانب هذه الفرضية قمنا بصياغة العبارات التي يحتويها المحور الأول من الاستبيان.

2-الفرضية الرئيسة الثانية : يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية السياحية والاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة. ومن أجل الإلمام بجميع جوانب هذه الفرضية قمنا بتجزئتها إلى الفرضيات الجزئية التالية.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** التي جاء نصها كما يلي: " **يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة**" ، ومن أجل الإلمام بجميع جوانب هذه الفرضية قمنا بصياغة العبارات التي يحتويها المحور الثاني من الجزء الثاني للاستبيان.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** التي جاء نصها كما يلي: " **يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة**"، ومن أجل الإلمام بجميع جوانب هذه الفرضية قمنا بصياغة العبارات التي يحتويها المحور الثالث من الجزء الثاني للاستبيان.

المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية.

أولاً- نوع البيانات المعتمد عليها في الدراسة:

- **البيانات الأولية:**

من أجل الوصول إلى حقائق موضوعية عن مشكلة البحث، ومن أجل تفسيرها فقد اعتمدنا على البيانات الأولية من خلال الاستعانة باستمارة استبيان والتي تعتبر أداة جمع بيانات ميدانية تتضمن مثيرات حسية ولفظية، واستجاباتها للوصول إلى إجابات لعدد من الأسئلة، والاستبيان هو أنسب أداة لمثل هذه الدراسات، ووسيلة عملية وميسرة لجمع المعلومات اللازمة لإثبات صدق الفرضية أو رفضها[1].

قصد جمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث الوصفية والتحليلية، كما قمنا بتفريغ وتبويب وتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) إضافة إلى الاختبارات الإحصائية الملائمة من أجل الوقوف عند دلالات ذات معنى ومؤشرات ندعم بها موضوع الدراسة، ولأجل تصميم استبيان وفق شروط علمية قمنا بما يلي:

(1)زياد بن علي بن محمد الجرجاوي، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، ط 2، 2010، ص 16.

ثانياً- بناء الاستبيان:

قامت الباحثة من أجل تحقيق أهداف الدراسة بإعداد وتصميم الاستبيان لمعرفة دور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية والاجتماعية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، وقد طورت الباحثة أداة الدراسة المعتمدة على ما يلي:

1- مراجع رسمية من وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الديوان الوطني للإحصائيات التي لها صلة بمشكلة الدراسة.

2- الاطلاع على الدوريات والمجلات والبحوث التي لها علاقة بمشكلة الدراسة.

3- الدراسات السابقة التي لها صلة بالصناعة التقليدية والسياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

4- التحكيم الاكاديمي من طرف بعض الأساتذة وأصحاب الاختصاص لصياغة الاستبيان وضبطه في شكله النهائي.

وقد طورت الباحثة الاستبيان الذي جاء في ثلاث صفحات باللغة العربية وتم توزيعها كما قمنا بتصميم هذا الاستبيان طبقا للمحاور الرئيسية المحددة سابقا وقد تم تقسيمه إلى ثلاث أجزاء وهي:

الجزء الأول: اشتمل على كيفية تسيير الوزارة لقطاع الصناعة التقليدية، كالبوابات الإلكترونية للتواصل، تنظيم الأنشطة الحرفية، إنشاء الهيئات والآليات ومراقبة الجودة، تحكيم القوانين والتشريعات على الأنشطة الحرفية.

الجزء الثاني : اشتمل على الصناعة التقليدية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة، كتدعيم وترقية القطاع السياحي، التعبير عن ثقافة وتراث المنطقة.

الجزء الثالث: اشتمل على الصناعة التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، كتحقيق تنمية محلية رشيدة، رفع المستوى المعيشي، تسهيل نمط حياة المجتمع، القضاء على الآفات الاجتماعية.

كما تم استخدام مقياس ليكرت Likert Scale للتدرج الخماسي لاستجابات أفراد العينة على فقرات محاور الاستبيان، حيث يحدد أفراد العينة الإجابات على كل عبارة من عبارات الاستبيان وفق تدرج خماسي يتضمن خمس إجابات، وأعطت الدرجات التالية:

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ومن أجل تفسير النتائج، عمدت الدراسة إلى تصنيف الإجابات إلى خمسة فئات متساوية باستخدام المعادلة التالية: طول الفئة= (أكبر وزن – أقل وزن)/ عدد الإجابات

- طول الفئة= (5-1)/5
- طول الفئة=0.80

ليتم بعد ذلك أخذ قيمة أول وزن وإضافة طول الفئة لكي يتم الحصول على أول فئة، ونفس الشيء مع باقي الفئات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-6): توزيع الإجابات على الفئات

من **1** . **1.79**	بدرجة لا اتفق تماما
من **1.80** . **2.59**	بدرجة لا أتفق
من **2.60** . **3.39**	بدرجة محايد
من **3.40** . **4.19**	بدرجة أتفق
من **4.20** . **5.00**	بدرجة أتفق تماما

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثالثاً- الأدوات الإحصائية المستخدمة:

تمثلت في أساليب التحليل الإحصائي حيث من خلال هذه المرحلة تم فرز وتحليل الإجابات من الاستمارة قصد بناء قاعدة معطيات بالاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا "SPSS 16"، قمنا بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة.

وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

-اختبار T-Test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

- معامل Alpha Cronbach لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل الارتباط Spearman correlation coefficient لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة والمتغيرات.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها.
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها.
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي.
- قيمة (t)لاختبار فرضيات الدراسة.

عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يتوجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات، ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفيما يلي توضيح لهذه المسائل.

المطلب الثالث:اختبار صدق أداة الدراسة.

أولاً- التحقق من التوزيع الطبيعي:

للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قامت الباحثة باستخدام اختبار**T-Test**، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (4-7): اختبارT-Test للتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

محاور الدراسة	درجة الحرية df	درجة المعنوية المحسوبة Sig
المحور الأول: السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة	199	0.00
المحور الثاني: دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة.	199	0.00
المحور الثالث : دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة.	199	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول (4-7) أن قيمة الدلالة بالنسبة للمحاور الأربعة قدرت بـ 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يدل على أن إجابات أفراد العينة حول المحاور الأربعة توزعت توزيعا غير طبيعي.

ثانياً-اختبارات الصدق:

يؤكد العديد من العلماء والباحثين أن صدق الاختبار يعتمد على صدق عباراته، إذ يزداد أو يقل على أساسها، وعليه فإن العناية بصدق العبارات تعد بمنزلة المعالجة على المستوى القاعدي مع المشكلة العامة، وقد تم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق، منها الصدق: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1- صدق المحتوى: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين ممثلين في أساتذة من كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، حيث طلب إليهم إبداء الرأي والملاحظات حول مدى انتماء العبارات لمحاور الدراسة التي أدرجت فيها، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد تم إعادة تعديل الاستبانة وفق ما ارتآه السادة المحكمون حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية مكونة من 31 عبارة موزعة على ثلاث محاور.

2- صدق الاتساق الداخلي: تعد قوة الارتباط بين العبارات المعدة لقياس خاصية ما مؤشرا إحصائيا لصدق الاتساق الداخلي، تشير"أنستازي" أن الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار يحسب عن طريق معامل

الارتباط بين درجات العبارات ودرجات المحك الخارجي، وعندما لا يتوفر محك خارجي فإن الدرجة الكلية للاختبار تعد أفضل محك داخلي يمكن الاعتماد عليه، ومن أجل تحقيق ذلك كحساب معامل الارتباط سبيرمات (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للاختبار.

جدول رقم (4-8): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

الرقم	العبارات	معامل الارتباط Sp	مستوى الدلالة Sig
1	تحرص وزارة الصناعة التقليدية على تنظيم الأنشطة الحرفية وممارستها في شكل قانوني وضمان حماية فكرية وإبداعية للحرفي.	0.97	0.00
2	تقوم الوزارة بإنشاء هيئات وآليات قائمة على قطاع الصناعة التقليدية ومراقبة جودة المنتجات والخدمات.	0.97	0.00
3	تستعمل وزارة الصناعة التقليدية بوابة إلكترونية للتواصل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.	0.95	0.00
4	تعمل الهيئات وبشكل مشترك وهادف على تجسيد أرضية إعلامية عبر البوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة التقليدية.	0.97	0.00
5	تتحكم الوزارة في الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية وممارستها من خلال قوانين وتشريعات مخطط لها ومحكمة.	0.97	0.00
6	يساهم المخطط الإستراتيجي الوطني التي قامت به الحكومة الجزائرية في إطار ترقية الصناعات التقليدية في تحسين ظروف العمل للحرفيين وتسهيلها.	0.97	0.00
7	تعمل على مشاركة في التكوينات التي تؤطرها الدولة والهيئات الوطنية سواء المجانية أو المدفوعة الأجر.	0.93	0.00
8	تساعد سياسات الدعم التي تقوم بها الهيئات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية على تطوير المنتوج الحرفي وتنميته وتسويقه.	0.96	0.00
9	تهتم الوزارة الصناعة التقليدية بسياسات الإشهارية للمنتوج الحرفي عبر مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية.	0.09	0.18
10	يستفيد الحرفي الذي يحمل بطاقة حرفية بامتيازات تساعده على ممارسة نشاطه بشكل منظم.	0.97	0.00
11	تساعد المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة (غرفة الصناعة التقليدية، وكالات الدعم...) على ازدهار وتطوير المشروع أو المؤسسة الحرفية.	0.97	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول رقم (4-8) أن جميع فقرات المجال الثاني مرتبطة ارتباطا ذات دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال، بحيث يتراوح معامل سبيرمان للارتباط ما بين 0.09 إلى 0.93 كما أن كل قيم الدلالة كانت أقل من 0.05 وهذا ما يدل على صدق الأداة.

جدول (4-9): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

الرقم	العبارات	معامل الارتباط Sp	مستوى الدلالة Sig
1	تلعب الصناعة التقليدية في الجزائر دورا في تدعيم وترقية القطاع السياحي في ولاية العاصمة.	0.94	0.00
2	يعتبر المنتج التقليدي مرآة عاكسة لولاية العاصمة ومناطقها التي يزورها السائح.	0.96	0.00
3	المنتج التقليدي يعبر عن ثقافة وتراث المنطقة أو البلد الأصلي للمنتوج.	0.88	0.00
4	تعتبر الصناعات والحرف اليدوية إحدى مقومات الجذب السياحي في ولاية الجزائر العاصمة.	0.92	0.00
5	يعد قطاع الصناعة التقليدية عنصرا فعالا في السياحة الداخلية في الولاية والخارجية لجلب الموارد المالية.	0.93	0.00
6	يلعب قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر والرف دورا في التأثير على وجهة السياح المقصودة.	0.96	0.00
7	المشاركة في التظاهرات الدولية والوطنية التي تنظمها الهيئات الرسمية في ولاية العاصمة تعرف بالمؤهلات السياحية وخاصة المناطق التي تزخر بالتنوع الجغرافي والثقافي.	0.97	0.00
8	إن الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية يفتح المجال للاستثمارات السياحية في الجزائر العاصمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.92	0.00
9	يهتم السائح دوما بتخصيص جزء من إنفاقه على المشتريات من المنتجات التقليدية في الأمر الذي ينعكس على تنمية السياحة فيالولاية.	0.88	0.00
10	تساهم الإيرادات السياحية الناتجة عن الإنفاق في المشتريات الحرفية في الناتج الوطني.	0.96	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول رقم (4-9) أن جميع فقرات المجال الثاني مرتبطة ارتباطا ذ و دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال، بحيث يتراوح معامل سبيرمان للارتباط ما بين 0.88 إلى 0.97 كما أن كل قيم الدلالة كانت أقل من 0.05 وهذا ما يدل على صدق الأداة.

جدول (4-10): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه

الرقم	العبارات	معامل الارتباط Sp	مستوى الدلالة Sig
1	توفر نشاطات الصناعة التقليدية مجالا للاستقرار الاجتماعي لتحقيق تنمية محلية رشيدة.	0.94	0.00
2	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في رفع المستوى المعيشي لسكان الجزائر العاصمة.	0.97	0.00
3	كلما كان المنتوج الحرفي متوفرا وبشكل متنوع كلما ساهم في تسهيل نمط حياة المجتمع في ولاية الجزائر العاصمة.	0.93	0.00
4	يعبر المنتوج الحرفي عن هوية الجزائريين وثقافتهم فه ويعكس عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.	0.91	0.00
5	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة في القضاء على الآفات الاجتماعية.	0.96	0.00
6	يؤدي قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة دورا في تثمين القدرات المحلية.	0.95	0.00
7	يوفر قطاع الصناعة التقليدية فرص عمل مستدامة مما يساعد في الحد من البطالة في ولاية الجزائر العاصمة.	0.96	0.00
8	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والمسبوقين قضائيا وإتاحة الفرصة لهم من أجل تحقيق تفاعل اجتماعي.	0.94	0.00
9	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا في إدماج المرأة العاصمية الماكثة في البيت وإتاحة لها الفرصة لتحقيق ذاتها في المجتمع.	0.92	0.00
10	تساهم الصناعة التقليدية في الحفاظ على صحة المجتمع العاصمي من خلال توفير منتجات يدوية طبيعية للتداوي.	0.93	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (4-10) أن جميع فقرات المجال الثاني مرتبطة ارتباطا ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال، بحيث يتراوح معامل سبيرمان للارتباط ما بين 0.91 إلى 0.97 كما أن كل قيم الدلالة كانت أقل من 0.05 وهذا ما يدل على صدق الأداة.

ثالثاً- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع درجة متغيرات الدراسة الأخرى والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة.

جدول رقم (4-11):معاملات الارتباط سبيرمان بينكل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان

العبارات	T	
	Correlation de spearman	Sig
1- السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية.	0.99	0.00
2- دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة.	0.99	0.00
3- دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة.	0.99	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول رقم (4-11) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبيان ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت من أجله.

رابعاً- ثبات الاستبيان:

يعد ثبات الفقرات شرطا من شروط أدوات البحث، ويقصد به أن تعطي عبارات الاختبار نفس النتائج أو نتائج قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها.

وقد تم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التباين ألفاكرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتروح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عال للمتغير أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفاكرونباخ (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

جدول رقم (4-12): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

محاور الدراسة	معامل ألفاكرونباخ
المحور الأول: السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية في ولاية الجزائر العاصمة.	0.97
المحور الثاني: دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة.	0.98
المحور الثالث: دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة.	0.98
الدرجة الكلية للاستبيان	0.99

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يبين الجدول رقم (4-12) أن قيم معامل الثبات ألفاكرونباخ كانت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل ألفاكرونباخ لمحور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية (0.97)،

ولمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة (0.98)، ولمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة (0.98)، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان (جميع عبارات الاستبيان) فقد بلغ معامل الثبات (0.99)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثالث:

عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل المعلومات الخاصة بالنشاط الحرفي حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد سنقوم بإجراء تحليل لإجابات الحرفيين حول محاور الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

أولاً- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالمتغيرات الوسيطية:

جدول رقم (4-13):ممارسة المهنة الحرفية في الإطار القانوني

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
ممارسة المهنة الحرفية في الإطار القانوني	نعم	156	77.2
	لا	44	21.8
	المجموع	200	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة للحرفيين الممارسين للمهنة الحرفية في الإطار القانوني، حيث بلغ عددها (156) حرفي قانوني وبنسبة مقدارها (77.2%)، تليها نسبة الحرفيين الممارسين للمهنة خارج الإطار القانوني بمجموع (44) حرفي وبنسبة بلغت (21.8%)إجمالي عدد الحرفيين محل الدراسة وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الحرفيين ممارسين للمهنة الحرفية في الإطار القانوني.

شكل رقم (4-3): ممارسة المهنة الحرفية في الإطار القانوني

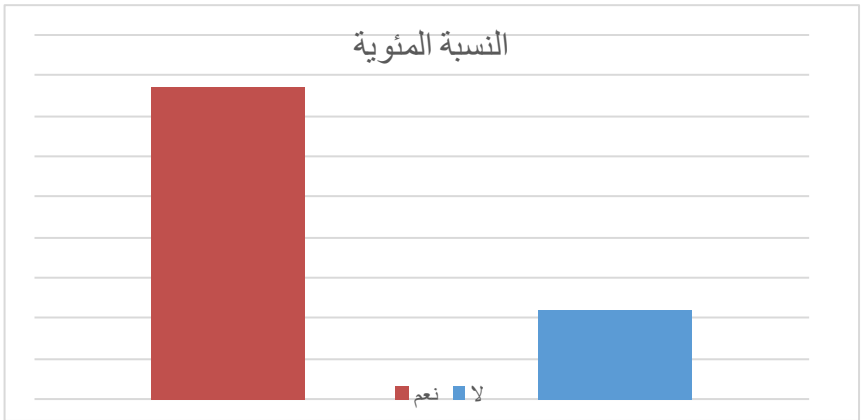

جدول رقم (4-14):الاعتماد على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الاعتماد على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع	نعم	124	61.4
	لا	76	37.6
	المجموع	200	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة للحرفيين المعتمدين على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع، حيث بلغ عددها (124) وبنسبة مقدارها (61.4%)، تليها نسبة الحرفيين غير المعتمدين على الفرق الخبيرة بمجموع (76) وبنسبة بلغت (37.6%) من إجمالي عدد الحرفيين محل الدراسة وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الحرفيين معتمدين على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع.

شكل رقم (4-4):الاعتماد على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع

جدول رقم (4-15): تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة	نعم	124	61.4
	لا	76	37.6
	المجموع	200	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة الحرفيين الموافقين بنعم على تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة بلغ عددهم(124) بنسبة مقدارها(61.4%)، تليها نسبة الحرفيين الغير الموافقين على تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة بلغ عددهم(76) بنسبة بلغت(37.6%) من إجمالي عدد الحرفيين محل الدراسة وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية المؤسسات تتبنى نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة.

شكل رقم (4-5): تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة

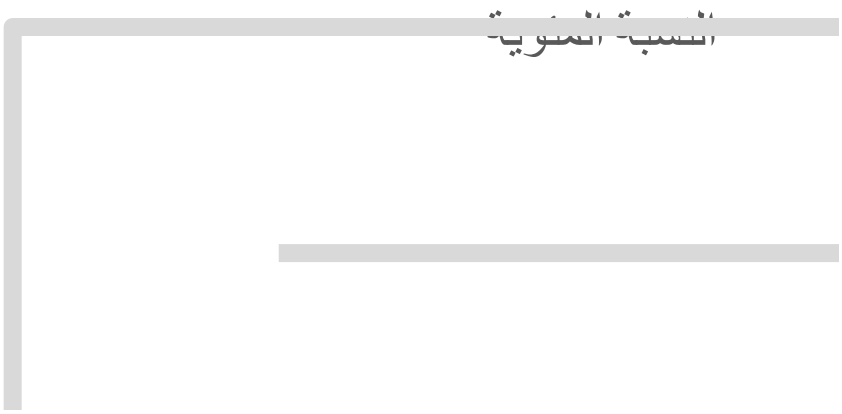

جدول رقم (4-16): الجهة المسؤولة عن تسويق المنتج الحرفي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجهة المسؤولة عن تسويق المنتج الحرفي	دار الصناعة التقليدية	40	19.8
	الحرفي	120	59.4
	مواقع التواصل الاجتماعي	20	9.9
	شركة Red Art	20	9.9
	المجموع	200	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة للحرفيين معتمدين على أنفسهم لتسويق منتجاتهم الحرفية حيث بلغ عددهم (120) بنسبة مقدارها (59.4%)، تليها نسبة الحرفيين المعتمدين على دار الصناعة التقليدية بمجموع (40) حرفي وبنسبة (59.4%) بعدها نسبة الحرفيين المعتمدين على مواقع التواصل الاجتماعي وشركة RedArt بلغ عددهم (20) وبنسب مئوية متساوية (9.9%) من إجمالي عدد الحرفيين محل الدراسة وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الحرفيين معتمدين على أنفسهم من حيث تسويق منتجهم الحرفي.

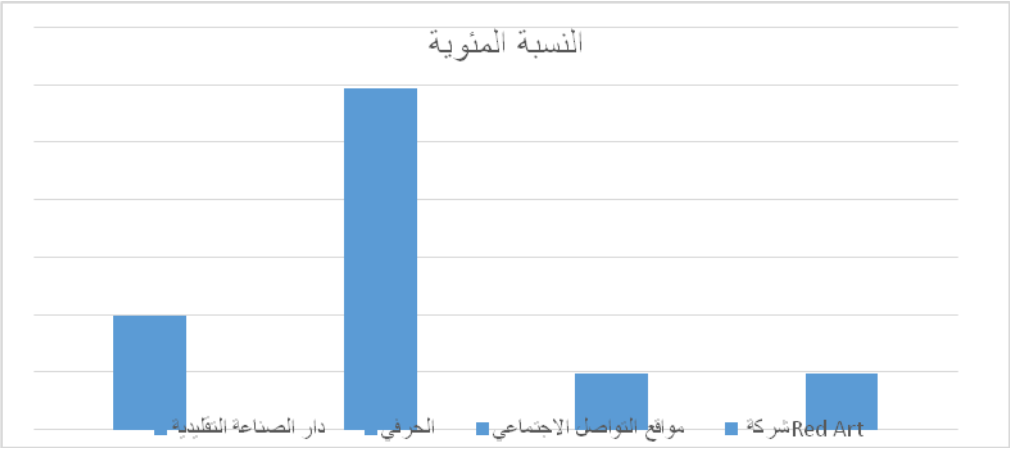

ثانياً- عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

سنركز على تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات القائمين على الوكالات السياحية محل الدراسة اتجاه عبارات محاور الدراسة، وذلك عن طريق الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1- تحليل البيانات المتعلقة بإجابات محور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية:

من أجل تحليل البيانات المتعلقة بإجابات محور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تحرص وزارة الصناعة التقليدية على تنظيم الأنشطة الحرفية وممارستها في شكل قانوني وضمان حماية فكرية وإبداعية للحرفي.	3.14	1.43	محايد
2	تقوم الوزارة بإنشاء هيئات وآليات قائمة على قطاع الصناعة التقليدية ومراقبة جودة المنتجات والخدمات.	3.21	1.42	محايد
3	تستعمل وزارة الصناعة التقليدية بوابة إلكترونية للتواصل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.	3.45	1.32	موافق
4	تعمل الهيئات وبشكل مشترك وهادف على تجسيد أرضية إعلامية عبر البوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة التقليدية.	3.08	1.47	محايد
5	تتحكم الوزارة في الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية وممارستها من خلال قوانين وتشريعات مخطط لها ومحكمة.	2.80	1.38	محايد
6	يساهم المخطط الإستراتيجي الوطني التي قامت به الحكومة الجزائرية في إطار ترقية الصناعات التقليدية في تحسين ظروف العمل للحرفيين وتسهيلها.	3.02	1.39	محايد
7	تعمل على مشاركة في التكوينات التي تؤطرها الدولة والهيئات الوطنية سواء المجانية أو المدفوعة الأجر.	3.90	0.96	موافق
8	تساعد سياسات الدعم التي تقوم بها الهيئات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية على تطوير المنتوج الحرفي وتنميته وتسويقه.	2.70	1.53	محايد
9	تهتم الوزارة الصناعة التقليدية بسياسات الإشهارية للمنتوج الحرفي عبر مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية.	2.50	0.86	غير موافق
10	يستفيد الحرفي الذي يحمل بطاقة حرفية بامتيازات تساعده على ممارسة نشاطه بشكل منظم.	3.06	1.42	محايد

11	تساعد المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة (غرفة الصناعة التقليدية، وكالات الدعم...) على ازدهار وتطوير المشروع أو المؤسسة الحرفية.	2.72	1.41	محايد
	الدرجة الكلية للمحور	2.96	0.95	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة في المحور الأول تراوحت بين 2.50 والتي خصت العبارة التاسعة و3.90 خصت العبارة السابعة وكان الاتجاه العام لأغلبية العبارات "محايد" ما عدا العبارة الثالثة "موافق" والعبارة التاسعة "غير موافق"، كما اختلفت نسب الانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة بين 0.86 و1.47.

بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 2.96 والذي يشير إلى درجة "محايد" حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري قيمة0.95.

وهذا ما يدل على أن السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية غير واضحة لمعظم الحرفيين، وهذا راجع لضعف التواصل بين الحكومة والأطراف المعنية: حرفيين، غرف الصناعة التقليدية، التعاونيات، مقاولين...الخ؛ وذلك لعدم إدراك وسائل الإعلام المختلفة لأهمية قضايا الصناعة التقليدية لتكوين رأي عام واضح ومستنير إزاءها من خلال تخصيص برامج وإعلانات لتوعية الحرفيين لمتابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية.

جدول رقم (4-18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تلعب الصناعة التقليدية في الجزائر دورا في تدعيم وترقية القطاع السياحي في ولاية العاصمة.	3.78	1.10	موافق
2	يعتبر المنتج التقليدي مرآة عاكسة لولاية العاصمة ومناطقها التي يزورها السائح.	3.84	1.17	موافق
3	المنتج التقليدي يعبر عن ثقافة وتراث المنطقة أو البلد الأصلي للمنتوج.	4.42	0.85	موافق بشدة
4	تعتبر الصناعات والحرف اليدوية إحدى مقومات الجذب السياحي في ولاية الجزائر العاصمة.	4.20	0.98	موافق بشدة
5	يعد قطاع الصناعة التقليدية عنصرا فعالا في السياحة الداخلية في الولاية والخارجية لجلب الموارد المالية.	3.98	1.27	موافق
6	يلعب قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة دورا في التأثير على وجهة السياح المقصودة.	3.88	1.09	موافق
7	المشاركة في التظاهرات الدولية والوطنية التي تنظمها الهيئات الرسمية في ولاية العاصمة تعرف بالمؤهلات السياحية وخاصة المناطق التي تزخر بالتنوع	3.56	1.22	موافق

	الجغرافي والثقافي.			
8	إن الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية يفتح المجال للاستثمارات السياحية في الجزائر العاصمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.20	0.69	موافق بشدة
9	يهتم السائح دوما بتخصيص جزء من إنفاقه على المشتريات من المنتجات التقليدية في الأمر الذي ينعكس على تنمية السياحة فيالولاية.	4.40	0.56	موافق بشدة
10	تساهم الإيرادات السياحية الناتجة عن الإنفاق في المشتريات الحرفية في الناتج الوطني.	3.92	1.09	موافق
الدرجة الكلية للمحور		3.50	1.60	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة في المحور الثاني تراوحت بين 3.56 والتي خصت العبارة السابعة و 4.42 التي خصت العبارة الثالثة وكان الاتجاه العام لأغلبية العبارات "موافق" ما عدا العبارة الثالثة، الرابعة، الثامنة والتاسعة "موافق بشدة"، كما اختلفت نسب الانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة بين 0.56 و 1.27.كما بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني 3.50والذي يشير إلى درجة " موافق" حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري العام قيمة 1.60.

من تحليل المعطيات السابقة يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية له دور فعال في تدعيم وترقية القطاع السياحي في ولاية العاصمة من خلال المنتجات الحرفية التي تعتبر مرآة عاكسة لثقافة وتراث ولاية العاصمة وولايات الوسط على العموم، فالاهتمام بهذا القطاع الحيوي يفتح مجال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالمنتج الحرفي التي تنعش القطاع السياحي مما يجلب الموارد المالية التي تساهم بشكل مباشر في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الوطني الخام. وهذا ما أكدته إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4-19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1	توفر نشاطات الصناعة التقليدية مجالا للاستقرار الاجتماعي لتحقيق تنمية محلية رشيدة.	3.86	1.25	موافق
2	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في رفع المستوى المعيشي لسكان الجزائر العاصمة.	3.34	1.29	محايد
3	كلما كان المنتوج الحرفي متوفرا وبشكل متنوع كلما ساهم في تسهيل نمط حياة المجتمع في ولاية الجزائر العاصمة.	3.84	1.14	موافق

4	يعبر المنتوج الحرفي عن هوية الجزائريين وثقافتهم فهو يعكس عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.	4.22	0.98	موافق بشدة
5	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة في القضاء على الآفات الاجتماعية.	3.52	1.51	موافق
6	يؤدي قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة دورا في تثمين القدرات المحلية.	3.82	1.18	موافق
7	يوفر قطاع الصناعة التقليدية فرص عمل مستدامة مما يساعد في الحد من البطالة في ولاية الجزائر العاصمة.	3.70	1.28	موافق
8	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والمسبوقين قضائيا وإتاحة الفرصة لهم من أجل تحقيق تفاعل اجتماعي.	4.06	1.03	موافق
9	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دورا في إدماج المرأة العاصمية الماكثة في البيت وإتاحة لها الفرصة لتحقيق ذاتها في المجتمع.	4.20	0.91	موافق بشدة
10	تساهم الصناعة التقليدية في الحفاظ على صحة المجتمع العاصمي من خلال توفير منتجات يدوية طبيعية للتداوي.	4.20	0.89	موافق بشدة
	الدرجة الكلية للمحور	3.86	1.09	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد العينة في المحور الثالث التي تراوحت بين 3.34 والتي خصت العبارة الثانية و 4.22 والتي خصت العبارة الرابعة وكان الاتجاه العام لأغلبية العبارات "موافق" ما عدا العبارة الرابعة، التاسعة والعاشرة "موافق بشدة" والعبارة الثانية "محايد"، كما اختلفت نسب الانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة بين 0.89 و 1.51، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور الثالث 3.86 والذي يشير إلى درجة " موافق" حسب مقياس ليكرت الخماسي، في حين بلغ الانحراف المعياري العام قيمة1.09.

من تحليل المعطيات السابقة يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية يوفر مجالاً للاستقرار الاجتماعي لتحقيق تنمية محلية، وكلما توفر المنتج المحلي من حيث الكمية والجودة ساهم في تحسين النمط الاستهلاكي للمجتمع، وكلما زادت نشاطات الصناعة التقليدية كلما ساهم ذلك في القضاء على الآفات الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة، وتثمين القدرات المحلية للشباب خاصةً، كما أن هذا القطاع من القطاعات القليلة التي تستهدف شرائح حساسة في المجتمع، كذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة الماكثة بالبيت والفئة التي تفضل التداوي بالمنتجات الطبيعية، وهذا ما أكدته إجابات أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول ورفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام اختبار (**T**) للعينة الواحدة(**One sample t test**).

أولاً–اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الصفرية الأولى على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تمت مقارنة المتوسط الحسابي المتحصل عليه لمحور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية مع المتوسط الفرضي لمقياس ليكارت الخماسي (1+2+3+4+5=15/5=3)، ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط المحقق والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، حيث تكون الفرضية مقبولة إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية والتي تساوي(0.22) أو مستوى الدلالة أقل من(0.05)، وتكون الفرضية مرفوضة عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية والتي تساوي (0.22) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05) وتكون الفرضية حيادية، إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) والجدول التالي يوضح ذلك:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

جدول رقم(4–20): يبين نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
T1	2.96	0.22	199	43.69	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول أعلاه أن T المحسوبة مساوية لـ 43.69 وهي أكبر من t الجدولية والمقدرة بـ0.22، كما أن مستوى الدلالة المحسوب المقدرة بـ 0.00 أقل من 0.005.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية **H_0** التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري ونقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

ثانياً-اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الصفرية الثانية على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تمت مقارنة المتوسط الحسابي المتحصل عليه لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة مع المتوسط الفرضي لمقياس ليكارت الخماسي (1+2+3+4+5=15/5=3)، ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط المحقق والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، حيث تكون الفرضية مقبولة إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية والتي تساوي (0.22)أو مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وتكون الفرضية مرفوضة عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية والتي تساوي (0.22) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05) وتكون الفرضية حيادية، إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) والجدول التالي يوضح ذلك:

H_0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

H_1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

جدول رقم(4-21): يبين نتائج اختبار الفرضية الثانية

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
T2	1.98	0.22	199	29.33	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول أعلاه أن Tالمحسوبة مساوية لـ 29.33وهي أكبر من t الجدولية والمقدرة بـ 0.22، كما أن مستوى الدلالة المحسوب المقدرة بـ 0.00 أقل من 0.005.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

ثالثاً-اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الصفرية الأولى على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تمت مقارنة المتوسط الحسابي المتحصل عليه لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة مع المتوسط الفرضي لمقياس ليكارت الخماسي (1+2+3+4+5=15/5=3)، ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط المحقق والمتوسط الفرضي(3) تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، حيث تكون الفرضية مقبولة إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية والتي تساوي (0.22) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وتكون الفرضية مرفوضة عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية والتي تساوي (0.22) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05) وتكون الفرضية حيادية، إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) والجدول التالي يوضح ذلك:

H_0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

H_1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

جدول رقم(4-22): يبين نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
T3	2.12	0.22	199	27.37	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن Tالمحسوبة مساوية لـ 27.37وهي أكبر من t الجدولية والمقدرة بـ 0.22، كما أن مستوى الدلالة المحسوب المقدرة بـ 0.00 أقل من 0.005.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية **H_0** التي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

ونقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي تحقيق هدفين أساسيين للإجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة، حيث كان الهدف الأول محاولة معرفة مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة بعض المؤشرات الكمية، في حين كان الهدف الثاني هو محاولة توضيح كيف يساهم قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق أبعاد كيفية أخرى للتنمية الاقتصادية كالتنمية السياحية والاجتماعية عند عينة مختارة من مجتمع الدراسة ولاية الجزائر العاصمة وهو ما جاء في دراسة الحالة في المبحث الثاني والثالث وهذا للوقوف عند جملة من النتائج والتي على أساسها سنقدم بعض الاقتراحات لتفعيل ذلك.

وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن المؤسسات الحرفية تساهم وبنسبة كبيرة في عدة مؤشرات تحقق التنمية الاقتصادية كزيادة مناصب الشغل المستحدثة ومعدل نمو الناتج المحلي الخام، وإيرادات الخزينة العمومية، ووفقا لما تم تحليله من الاستبيان لخصنا كذلك إلى أن قطاع الصناعة التقليدية له دور ايجابي وفعال في تحقيق التنمية السياحية والاجتماعية وهو ما يكسب المؤسسات الحرفية الدور الحيوي للاستثمار لتحقيق ذلك.

خاتمـــــــة

كان هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة هو الوقوف على السياسة العامة للاقتصاد الجزائري وسياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر، والوقوف على واقع الصناعة التقليدية في الجزائر عموماً وولاية الجزائر العاصمة على وجه الخصوص، لذلك قمنا بعرض مختلف المفاهيم النظرية وعرض وتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بكل من التنمية الاقتصادية والصناعة التقليدية للسنوات الأخيرة.

كما يتضح من دراستنا أن نشاطات الصناعة التقليدية بالجزائر ملائمة ومهمة لتحقيق أداء اقتصادي متميز عملاً بعدة مؤشرات كمية وكيفية كاستحداث مناصب الشغل، المساهمة في معدل الناتج المحلي الخام، والمساهمة في التنمية السياحية والاجتماعية كون هذه العوامل تؤدي دوراً تنموياً في الساحة الاقتصادية والتي تخدم كل القطاعات الأخرى، فبذلك يعتبر قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر نموذجا مثالياً لتفعيل التنمية الاقتصادية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.

ومحاولة منا لتحقيق الهدف المذكور لدراستنا، ناقشنا الإشكالية التالية: **كيف يمكن لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر أن يكون مصدرا لتنويع الاقتصاد الوطني من أجل تنمية اقتصادية فعّالة؟** "، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، اشتملت الدراسة على العناصر التالية:

- **المقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية** : من خلال هذا الفصل حاولنا توضيح مفه وم وعناصر التنمية الاقتصادية، كما حاولنا الوقوف على برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر من 1986 إلى 2019.
- **واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائ** ر: حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح طبيعة الصناعة التقليدية في الجزائر وأهم السياسات التي يقوم عليها هذا القطاع في إطارها القانوني والمالي والتكويني.
- **دراسة حالة لدور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري– حالة ولاية جزائر العاصمة–** : يعتبر هذا الفصل جوهري في دراستنا، فمن خلاله حاولنا الوصول إلى دراسة مساهمة قطاع الصناعة التقليدية من خلال بعض المؤشرات الكمية والكيفية التي لها علاقة بتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة تحليلية ودراسة حالة لولاية جزائر العاصمة.

أولاً– نتائج الدراسة:

على ضوء ما تم تناوله في الدراسة النظرية، وما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التي نقدمها من خلال اختبار صحة الفرضيات التي أوردناها في المقدمة:

الفرضية الأولى: تمكنا في الجانب النظري المتعلق بالمقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية ، من اختبار الفرضية "**التنويع في الصناعات من أساسيات التنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها** "،وتوصلنا من خلاله

إلى أنهليست فقط الصناعات التي تلعب الدور التنموي في الاقتصاد وإنما العديد من القطاعات الأخرى كالتنمية الاجتماعية والقطاع السياحي، والتي تمكنا من الحصول على النتائج التالية:

- التنمية الاقتصادية ذات مفعول ومدلول شاملين لكافة القطاعات الاقتصادية.
- تعبر التنمية الاقتصادية عن سعي المجتمع الدائم في تحقيق العقلانية في استغلال الموارد وإنتاج منتجات أرقى تحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة.
- إن السياسة بمفهومها المجرد باعتبارها فن وتقنية وممارسة لا تؤثر على المجال الاقتصادي إلاّ إذا استندت إليه، فالسياسة لها دور في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتدعيمه بسياسات تنموية.
- يساعد التقدم والتنوع الصناعي في ازدهار وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي بعيدا عن التبعية للخارج.

الفرضية الثانية:

فيما يتعلق بالفرضية الثانية والمتمثلة في: **"حاولت الحكومة الجزائرية تحيين وتطوير البرامج التنموية حسب معطيات ظروف كل مرحلة مرّ بها الاقتصاد الجزائري** ." فقد تم قبول وإثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التطرق إليه في الحيز النظري للسياسة العامة للتنمية الاقتصادية والبرامج التنموية للاقتصاد الجزائري، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية عدة مراحل وتطورات أثرت وبشكل كبير على معدلات النمو .
- تميزت كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية ببرامج تكميلية وسياسات إنعاش اقتصادي وفق مخططات مرسومة من طرف الحكومة الجزائرية حسب معطيات وظروف كل مرحلة.
- لقد اعتمدت الحكومة الجزائر ية في برامجها ومخطط الإنعاش الاقتصادي على دعم المؤسسات الجزائرية وتحفيز الطلب في السوق، واستعادة المؤسسات لنموها وامتصاص البطالة.
- لعبت السياسات الحكومية دوراً كبيراً في توفير الظروف الاجتماعية والسياسية التي تقلل من حدة عوائق التنمية، بل وتساعد على تهيئة المناخ المنساب لتطوير وازدهار المؤسسات سواء من خلال سياسات الدعم المالية، الائتمانية ، توزيع الدخل، أو الاجتماعية و الضمان الاجتماعي، البنية التحتية...الخ.

الفرضية الثالثة:

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي جاءت كالتالي: " **حقق قطاع الصناعة التقليدية انجازات كبيرة عبر مراحل مختلفة خلال الفترة (1962-2018)**"، واستناداً إلى ما جاء في الفصل الثاني الذي تناولنا فيه مفهوم الصناعة التقليدية وطبيعة واقع هذا القطاع في الجزائر فقد توصلنا للنتائج التالية:

- أن الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج، إبداع، تحويل أو ترميم فني، صيانة، تصحيح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية.
- تعد الصناعة التقليدية والحرف من الصناعات التي تمثل فيها الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية، حيث تتمتع هذه الأخيرة بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع والتي تضم 27 قطاع نشاط.
- اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض تحسين أداء النظام الإنتاجي الحرفي، وإنشاء مجموعة من الهياكل تسمح بالتلاؤم مع متطلبات المجتمع الجديدة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بالاستثمار المباشر في قطاع الصناعة التقليدية.

الفرضية الرابعة:

بعد اختبار هذه الفرضية والتي كانت كما يلي "**ساهمت السياسات الوطنية للصناعة التقليدية في استغلال وتثمين الموارد المحلية المتوفرة وتحقيق نتائج اقتصادية في الجزائر** " تم إثبات صحة هذه الفرضية،وقبولها استنادا على ما تم التوصل إليه في الفصل الثاني وتحليل المعطيات والإحصائيات التي تم التوصل إليها من الهيئات الرسمية، وتحقيقا لذلك توصلنا للنتائج التالية:

- تظهر الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية في أهمية الحرف التقليدية في زيادة الإنتاج الوطني والتي تعتبر ركيزة حيوية للقطاع السياحي.
- علاوة على النواحي الاقتصادية، شملت الصناعة التقليدية والحرفية النواحي الاجتماعية والسياسية، فهي فرصة لخلق العديد من مناصب الشغل في الجزائر.
- إن إعادة النظر في الإطار التشريعي للصناعة التقليدية والحرف جاء فيه العديد من النقاط الايجابية في جعل هذا القطاع مربحا.
- ساعدت برامج الدعم المالي والتكويني لقطاع الصناعة التقليدية على رفع خدمات وقدرات الجمعيات وأرباب العمل (صناعة، تجارة، صناعة تقليدية) كونهم شركاء أساسيون في تحسين التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرضية الخامسة:

بعد اختبار هذه الفرضية والتي كانت كما يلي: " **يمكن الاعتماد على قطاع الصناعة التقليدية كبديل لتفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.**

تم إثبات صحة هذه الفرضية، فاستناداً على ما تم التوصل إليه في المبحث الأول للفصل الثالث، وتحقيقاً لذلك قمنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- بإمكان قطاع الصناعة التقليدية أن يكون نموذجاً مثالياً كعامل للاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- ساهمت الإجراءات والسياسات العمومية في الجزائر في إحداث تطور ملحوظ في مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية بوتيرة جيدة خلال السنوات الأخيرة مما ساهم في خفض من معدلات البطالة.
- ساهمت السياسات المالية التوسعية في الجزائر على الرفع من معدلات النمو وتحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الخام، وقد كان لقطاع الصناعة التقليدية نسبة لا بأس بها في هذه المساهمة من خلال الاستثمار في هذا القطاع ودعم وترقية نشاطاته.
- إن وفرة منتجات الصناعة التقليدية تؤدي إلى خلق نشاط تجاري سواء ما يتعلق بالتجارة الداخلية والخارجية لمنتجاتها، وهذا ما يعطي دافع ا آخرا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتوفير مداخيل أخرى للخزينة العمومية .

الفرضية السادسة:

بعد اختبار مدى صحة هذه الفرضية التي كان مفادها " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري** "، وبعد تحليل فقرات المحور الأول للاستبيان تم توصل إلى النتائج التالية:

- نعم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والسياسة العامة للحكومة الجزائرية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري.
- السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية غير واضحة لمعظم الحرفيين في ولاية الجزائر العاصمة لعدة أسباب: كضعف التواصل بين الهيئات الرسمية المسؤولة عن تسيير قطاع الصناعة التقليدية والأطراف المعنية، عدم تخصيص وسائل إعلامية تهتم بتنوير الرأي العام عن كل ما يخص هذا القطاع، عدم المرافقة المستمرة للحرفين في جميع مراحل الإنتاج للمنتوج الحرفي ...الخ.

الفرضية السابعة:

قبل اختبار مدى صحة هذه الفرضية التي كان مفادها"**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قطاع الصناعة التقليدية والتنمية السياحية والاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري**.تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين هما:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تم اختبار الفرضية" **يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة** ." وبعد تحليل فقرات المحور الثاني للاستبيان تم **قبول**

الفرضية، فقطاع الصناعة التقليدية يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر العاصمة من خلال:

- توفير منتجات حرفية تعكس ثقافة وتراث كل منطقة من مناطق الجزائر العاصمة وولايات الوسط عموماً.
- الاهتمام بهذا القطاع يفتح مجال الاستثمارات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش القطاع السياحي بتوفير منتجات حرفية ذات جودة .
- يعتبر المنتج الحرفي أهم عامل من عوامل الجذب التي تنعش القطاع السياحي مما يجلب الموارد المالية التي تساهم بشكل مباشر في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الوطني الخام.

الفرضية الفرعية الثانية: تم اختبار الفرضية " **يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة** ." وبعد تحليل فقرات المحور الثالث للاستبيان تم **قبول الفرضية،** فقطاع الصناعة التقليدية يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة من خلال:

- يوفر قطاع الصناعة التقليدية مجالاً للاستقرار الاجتماعي لتحقيق تنمية محلية.
- كلما توفر المنتج المحلي من حيث الكمية والجودة ساهم في تحسين النمط الاستهلاكي للمجتمع.
- كلما زادت نشاطات الصناعة التقليدية كلما ساهم ذلك في القضاء على الآفات الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة وتثمين القدرات المحلية للشباب خاصةً.
- يستهدف قطاع الصناعة التقليدية شرائح حساسة في المجتمع، كذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة الماكثة بالبيت والفئة التي تفضل التداوي بالمنتجات الطبيعية وهو من القطاعات القليلة التي تهتم بهذه الشريحة كي تكون لها مكانة ودور فعال في المجتمع.

ثانياً- اقتراحات الدراسة:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة يمكن وضع الاقتراحات التالية:

- إن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية، وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعية لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الايجابية.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.
- تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية من خلال التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية كقطاع الصناعة التقليدية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من دعائم الاقتصاد الوطني.

- مزيد من التشجيع لقطاع الصناعة التقليدية وضرورة توافر سوق نشطة للمنتوج الحرفي لضمان تحقيق تداول نشيط ومنظم، يوفر لهذا القطاع الأموال اللاّزمة لتم ويل المشاريع الاستثمارية وتنوع آليات التمويل ذات المزايا المختلفة بما يتيح الفرصة للمتعاملين الاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.
- ضرورة استناد الاستثمارات الصناعة التقليدية إلى المزايا النسبية للاقتصاد الوطني فانخفاض نسبة المخاطر في مثل تلك الأنشطة ربما يحفز شركات القطاع الخاص المحلي على الدخول في القطاع الصناعي.
- توفير المادة الأولية محلياً إن أمكن أو تدعيم هذه المواد الأولية المستوردة من خلال مختلف الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- ضرورة ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال انتهاج آليات ومناهج تسيير مبتكرة حتى نستطيع إنشاء حرف عصرية تمتاز بجودة وابتكار وفي نفس الوقت تحمل هوية مرسخة للقيم والتقاليد الوطنية.
- تبني طرق جدية للتسويق وأهمها التسويق الالكتروني من أجل التعريف بالمنتجات من جهة وعرضها للبيع في مختلف الأسواق الإلكترونية من جهة أخرى.
- العمل على تشجيع وإنشاء مراكز متخصصة للتكوين والتدريب على الصناعات الحرفية وتنميتها ونقل خبراتها للأجيال القادمة.
- التشجيع على عقد لقاءات دورية مع الجهات والهيئات والمصالح ذات الصلة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف قصد تعزيز التعاون وترقية القطاع وتدعيمه من طرف القطاعات الأخرى (التكوين المهني، الثقافة، الهيئات الممولة المختلفة، الضرائب...الخ).
- الاستعانة بمختلف وسائل الإعلام لتقديم عروض سمعية ب صرية لتوعية الرأي العام بكافة مستوياته بأهمية الصناعة التقليدية.

ثالثاً- آفاق الدراسة:

اقتصرت دراستنا على توضيح الدور الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نبين مدى أهمية هذا القطاع في العديد من المجالات خاصة المجال الاقتصادي، وفي ختام هذه دراسة نرى أنه من الضروري مواصلة الاهتمام والبحث في الأدوار والإسهامات الأخرى لقطاع الصناعة التقليدية، والتي لم نتطرق إليها في هذه الدراسة، حيث يمكن معالجة المواضيع التالية:

- دور قطاع الصناعة التقليدية في تدعيم سياسات التنمية المحلية في الجزائر.
- دور وسائل الإعلام والاتصال في الترويج للصناعة التقليدية في الجزائر.

المراجـــع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 2006.

2- ابن المنظور، لسان العرب، المجلد 6، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

3- أبو الحسن على المعروف بالخزاعي التلمساني،تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول ﷺ من الحرف والصنائع والعملات الشرعية، القاهرة، 1981.

4- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، القاهرة، ط1، 1435هـ، 2014م.

5- أحمد دويدار، التنمية الاقتصادية، المطبعة الأنجلو المصرية، مصر، 1963.

6- أحمد محمود أبو الرب، تحديات التنمية في الوطن العربي، (د.م)، أربد، الأردن، ط5، 1997.

7- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المطبعة العالمية، القاهرة، ط1، 1995.

8-أسامة أحمد شتات، قانون المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقرارات المنفذة لأحكامها، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2005.

9- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط1، 2012.

10- إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، مصر، 2000.

11- باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط1، 2013.

12- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط1، 2008.

13- بطرس بطرس غالي، السياسة والتنمية الاقتصادية في إفريقيا، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1970.

14- بولباران وايف لاكوست، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار الطليعة، بيروت، 1980.

15- تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1992.

16- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار بداية ناشرون وموزعون، عمَّان، الأردن، ط1، 2014.

17- حسان حلاق، تاريخ العلوم والتكنولوجيا عند العرب (مع دراسة للمؤثرات الحضارية والعلمية العربية والإسلامية في أوروبا)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

18- حسين الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية، الجزائر، 1999.

19- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1987.

20- روبرت بارو، النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، 1998.

21- زياد بن علي بن محمد الجرجاوي، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، غزة، ط 2، 2010.

22- ستانس وخروفوشين، دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1980.

23- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

24- سليمان الرياشي و علي بوعناقة، الأزمة الجزائرية- الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة المربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، بيروت، كانون الثاني، ط1، يناير 1996.

25- صبري عبد السميع، صناعة السياحة، دار هاني للنشر، مصر، 2005.

26- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

27- عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط3، 1967.

28- عبد الرحمان يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدارالجامعية، القاهرة، 2001.

29- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.

30- عبد العزيز بن إبراهيم العمري، الحرف والصناعات في الحجاز في عصر الرسول ﷺ، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، الدوحة، ط1، 1985.

31- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

32- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي(البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية – السياسات النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

33- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

34- عبد المجيد قدي، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية – الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للنشر والترجمة والتوزيع، ، الجزائر، ط1، 2009.

35- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 2000.

36- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط1، 2011.

37- عمرو خير الدين، التسويق الدولي، (د.ن)، مصر، 1996.

38- عيسى عبده و أحمد إسماعيل يحيى، العمل في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1983.

39- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985.

40- فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي (الاستراتيجيات، الأهداف، الأولويات)، دار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004.

41- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية – دراسة في التطور الاقتصادي، دار الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1982.

42- الفيروزي آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1419هـ/1998م.

43- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

44- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

45- كمال الزيات، علم المجتمع المهني، مكتبة النهضة، القاهرة، 1987.

46- كمال بوصافي، الاقتصاد الكلي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

47- مالكومجبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1995.

48- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

49- محمد بوعلاق، الإحصاء الاسمي والمعلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

50- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
51- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مكتبة طريق العلم، الإسكندرية، 2008.
52- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
53- محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
54- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.
55- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.
56- محمد عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، فبراير 2016.
57- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
58- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
59- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمَّان، الأردن، ط1، 2007م.
60- مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام، سلسلة اخترنا لك، العدد 113، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1961.
61- ملحم قوبان، الواقعة السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
62- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد حمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
63- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
64- نخبة من رجال الفكر السياسي، الأفضل للإنماء في العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

65- نشوى فؤاد عطا الله، التنمية السياحية، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية،ط1، 2008.
66- الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
67- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، عمَّان، الأردن، ط 1، 2005.
68- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

ب- المعاجم والموسوعات:

69- أحمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
70- واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط 1، 2008.

ج- المجلات العلمية:

71- إبراهيم أحمد البدوي: فعالية الإصلاح الهيكلي كإستراتيجية لنمو الصادرات، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا،القاهرة، العدد 4، ديسمبر 1994- فبراير1995.
72- بشير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ،تصدر عن المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 13، العدد2، ديسمبر 2016.
73- حسين عبد المطلب الأسرج، الوقف الإسلامي وبتمويل الصناعات الحرفية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2012/01/31.
74- رياض بن جليلي و عادل عبد العظيم و حسان خضر، " السياحة في الدول العربية: مقوماتها ومكامن تنافسيتها "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 10، العدد 1، يناير2008.
75- زكرياء مسعودي، " تقييم أداء برامج تعمق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001- 2016 "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، تصدر عن جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، جوان 2017.
76- سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،تصدر عن جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد 2، أفريل 2018.
77- ستا فروس فوتيراس، " إيديولوجية وقيم الاتجاه الكلاسيكي والرومانسي للعمل "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، تصدر عن اليونيسكو، العدد 144، يوليو 1981.

78- سعيد حميدو و سليم الهمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، تصدر عن جامعة بغداد، بغداد، العدد 36، 2013.

79- سمية موري و بلحاج فراجي، " أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقاربة تحليلية وقياسية " ، مجلة إستراتيجية وتنمية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد7، جويلية 2014.

80- شريف غياط و محمد بوقموم، " التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، تصدر عن جامعة دمشق، سوريا، العدد 1، 2008.

81- شكري بن زعرور و عصام مخناش، " الصناعة التقليدية في الجزائر: تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئة في ظل النموذج الاقتصادي، الاجتماعي الأخلاقي "، مجلة MPRA، Munich, Germany، 20مارس2019.

82- صالح صالحي، " تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن خلال الفترة 2001- 2014 "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تصدر عن جامعة سطيف، الجزائر،العدد 13، جوان 2013.

83- حبيبة عامر، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من (2001- 2014)،مجلة البشائر الاقتصادية ،تصدر عن جامعة بشار، الجزائر، المجلد 1، العدد2، ديسمبر2015.

84- علي طالم و بومدين فيلالي، " إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية "، مجلة الاقتصاد والتنمية ،تصدر عن مخبر التنمية المحلية المستدامة لجامعة يحي فارس، المدية- الجزائر، العدد 6، جوان، 2016.

85- لحسن عقومة و مراد جنيدي، " قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، تصدر عن جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2020.

86- لخضربن أحمد و أمينلباز، " الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تقييمية للفترة (2001- 2010) "،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر،المجلد 1، العدد 20، أكتوبر 2014.

87- ليلى بوحديد و عقون شراف،" واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف بالميلة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، جوان 2019.

88- محبوب بن حمودة و سهام بن عمار، " دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998- 2015) "، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، تصدر عن مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، 2017.

89- محمد مراس، " دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR "، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة طاهري محمد- بشار، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر2015.

90- نصيرة يحياوي، " دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني "، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، تصدر عن جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2011.

91- هواري معراج، " السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الاقتصاد الجزائري "، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 1، 2004.

92- وسيلة السبتي و محمد تاج الدين صحراوي، " مساهمة الصناعة التقليدية والحرف في ترقية قطاع السياحة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس آفاق 2020 "، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، تصدر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،العدد 5، مارس 2018.

93- ياسين بوضياف، " التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية "، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، تصدر عن جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 5، جوان 2016.

د- أطروحات الدكتوراه:

94- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

95- أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/2014.

96- أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013/2012.

97- حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، 2016/2015.

98- جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2018/2017.

99- رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

100- رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر الأردن، جامعة العربي بن مهيدي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

101- زروق بن موفق، إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشوربالجلفة، الجزائر، 2019/2018.

102- زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب أصحاب مؤسسات الصناعة التقليدية الحرفية بورقلة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2017/2013.

102- سيد محمود سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، سوريا، 1988.

103- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمَّان، الأردن، 2008.

104- فتيحة كون، دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2020/2019.

105- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

106- نفيسة ناصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014/2013.

107- نيفين محمد طريح، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2005.

108- يوسف بيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

هـ- رسائل الماجستير:

109- إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

110- باية ساعو، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.

111- زينب نظيفي و وهيبة مزيل، الصناعات التقليدية والحرفية بجهة مراكش، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعةمراكش، المغرب، 2004/2003.

112- سمير سحنون، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005/2004.

113- سويلم جودة، آثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

114- عبد الكريموهراني، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، دراسة حالة مدينة تلمسان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاي بتلمسان، الجزائر، 2008/2007.

115- عيسى بكاي، نظام القيد في السجل التجاري بين القانون والواقع في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2001/2000.

116- كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2017.

117- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

و- مذكرات الماستر:

118- بدر الدين زبيدي و صالح بروبة و نور الدين مادي، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018/2017.

119- الحاجة قبايلي و وليد شرارة و يمينة بودرينة، أسلوب دعم الصناعات التقليدية والحرفية، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة مستغانم، (د.ت).

120- راضية هاشمي، التنظيم القانوني للجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر، 2020/2019.

121- فيصل كتفي، السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014- 2015.

122- وداد عبد العالي، دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة في الجزائر، مذكرة ماستر،غير منشورة، تخصص رسم السياسات العامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر،2018/2017.

123- وهيبة قاديري وذهبية عمار، دور الصناعة التقليدية في تنمية المكانة الاجتماعية للعامل الحرفي، دراسة ميدانية بمدينة أدرار، مذكرة ماستر،غير منشورة، تخصص علم الاجتماع تنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، الجزائر، 2016/2015.

ز- الملتقيات والندوات والمؤتمرات والأيام الدراسية:

124- أحمد عبد الهادي،" الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر " بحث ألقي في ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي "، الرباط، 19/17 سبتمبر، 2005.

125- بلعزوز بن علي و عاشور كتوش، " دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية "، بحث ألقي في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، واقع وآفاق، نظمته جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29 و 30 أكتوبر 2004.

126- بن خرف الله، " الزربية كدعامة للاتصال "، بحث ألقي في اليوم الدراسي عن الزرابي التقليدية المنظمة بغرداية، مارس1995.

127- الحبيب بن باير و محمد عبد العزيز بن كاملة، "التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية عرض نتائج الفترة 2010- 2016"، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، نظمته جامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر،يومي 13 و14 أفريل 2011.

128- خير الدين بوزروب و نجاة معيزي و صفية درويش، " الآليات المبتكرة في تفعيل التنمية الاقتصادية "، بحث ألقي في الملتقى العلمي الدولي الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر،يومي 25 و26 أفريل 2018.

129- ليندة رقام، " تسيير الموارد البشرية في ظل العولمة "، بحث ألقي في اليوم الدراسي حول إستراتيجية العولمة في التنمية، حالة الجزائر، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، يوم 8 ماي 2004.

130- سهام شهياني و طارق حمول، " تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej "، بحث ألقي في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، نظمته جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

131- الشريف بوفاس و مريم بوخضرة، " إستراتيجية ترقية الصناعات التقليدية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر الواقع والتحديات "، بحث ألقي في الملتقى الدولي الأول حول: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، يومي 29-30 سبتمبر 2017.

132- شكري بن زعرور، " الديناميكية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف "، بحث ألقي في اليوم الدراسي حول البعد الاقتصادي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، نظمته غرفة بسكرة، الجزائر، يوم 10 نوفمبر 2003.

133- شكري بن زعرور، "تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف- الجزائر (1992- 2003) "، بحث ألقي في الندوة العربية حول الصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية، نظمت في تونس، يومي 13/12 مارس 2003.

134- شكري بن زعرور و عصام مخناش، " الصناعة التقليدية في الجزائر، تقييم الملاءمة الاقتصادية والبيئية في ظل النموذج الاقتصادي الاجتماعي الأخلاقي "، دراسة تقييمية، جامعة الجزائر، 20 مارس 2019.

135- الطيب طيبي و عبد الحليم مهداوي، " دور الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليديةFNPAAT في تمويل المؤسسات الحرفية في الجزائر "، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول: النظام المالي، وإشكالية تمويل الاقتصاديات النائمة "، نظمته جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، يومي 4-5 فيفري 2019.

136- عزيزة بن يوسف، ورشة عمل حول " الصناعات التقليدية في الوطن العربي"، نظمت في الرباط، خلال الفترة 17-19 سبتمبر2005.

137- علي حميدوش، " دور التنمية الإنسانية في تحسين إنتاجية المؤسسة "، بحث ألقي في الملتقى الوطني حول التنمية الإنسانية وتسيير المؤسسة،نظمه المركز الجامعي بالمدية، يومي 15 و16 ديسمبر 2004.

138- فاطمة بن يوب، " تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر "، بحث ألقي في الملتقى الدولي الأول حول: " أزمة النفط، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي "، نظمته جامعة باجي مختار بعنابة-الجزائر، سنة 2017.

139- محمد السائري، " وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية "، بحث ألقي في ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي "، نظمت في الرباط، أيام 17-19 سبتمبر 2005.

140- ناجية صالحي و فتيحة مخنان، " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001- 2014) "، بحث ألقيفي المؤتمر

الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014)، نظمته جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013.

141- نور الدين محرز، " الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر "، بحث ألقي في المؤتمر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، نظمته جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس، الجزائر، خلال الفترة 23-25 نيسان 2019.

142- الهيئة العليا للسياحة، "الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية"، بحث ألقي في ندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، نظمت في أبها - السعودية، أيام 19-21 يونيو2001.

ح- التقارير:

143- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه، متاح على: http :iefpedia.com/arab/wp، تاريخ الاطلاع: 2020/12/03.

144- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2004، البنك الدولي، 2004.

145- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، القاهرة، 1997.

146- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011-2015-2017 سنتي 2018 و 2019 بالاعتماد على TRADE MAP متاح على الرابط: http://www.trademap.org/Product-SelCountry-TS.aspx

147- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني من سنة 2001، الجزائر، الدورتان العامتان 19 و20، العدد 8، 14 أفريل 2002.

148- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018.

149- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، جانفي 2004.

150- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الجزائر، جانفي 2004.

151- عبد الصمد سعودي وأحمد بن العاربة، " آفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي سنة 2009 "، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009.

152- غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة التقرير السنوي لسنة2004 .

153- غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة، التقريرالسنويلسنة2005.

154- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018.

155- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية الأولى حول آفاق تنمية السياحة والصناعات التقليدية إلى غاية سنة 2005، زاعياش للطباعة، الجزائر، 1997.

156- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقرير نهائي لسنة 2019، الجزائر، 2019.

157- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، "جلسات الصناعة التقليدية "، الجزائر، نوفمبر 2009.

158- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، التقرير السنوي لسنة 2008، أكتوبر 2009.

159- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية، طباعة شركة الاتصالات والإشارات، الجزائر، 2003.

ط- القوانين والمراسيم والأوامر:

160- مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

161- قانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27ديسمبر1993، دليل المستثمر في قطاع الصناعات التقليدية، الديوان القومي للصناعات التقليدية، تونس1993.

162- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 71-42 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1391 الموافق ل 17 يونيو سنة 1971، العدد 53، الصادر في 06 جمادى الأولى عام 1391 الموافق ل 29 يوليو سنة 1971، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة.

163- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 90- 259 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1990، العدد 39، الصادر في 22 صفر عام 1411 الموافق لـ 12 سبتمبر سنة 199، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته.

164- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 06 يوليو سنة 1994، العدد 44، الصادر في 27 محرم عام 1415 هـ لـ 07 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

165- الأمانة العامة للحكومة، 1996، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر.

166- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996، العدد 41، الصادر في 17 صفر 1417 الموافق لـ03يوليو سنة 1996، يتعلق بدعم تشغيل الشباب.

167- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 10- 156 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 03 يناير سنة 2004، العدد 3، الصادر في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 11 يناير سنة 2004، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر سنة 2003، والمتعلم بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.

168- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 19 محرم عام 1427 الموافق ل 18 فبراير سنة 2006، العدد 09، الصادر في 20 محرم عام 1427 الموافق لـ 19 فبراير سنة 2006، يحدد الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها.

169- الأمانة العامة للحكومة، 2007، مرسوم تنفيذي رقم 07- 339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 7، الجزائر.

170- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 01 -04 المؤرخ في 07رجب عام 1431 الموافق لـ 20 يونيو سنة 2010، العدد 39، الصادر في 10 رجب عام 1431 هـ الموافق لـ 23 يونيو سنة 2010، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم94- 188.

171- الأمر 96- 01 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية رقم 03 (1996).

172- الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 51، صادرة بتاريخ 15 جويلية 1998، متاح على: www.joradp.dz،تاريخ التحميل 2020/11/23.

173- الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 79، صادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2001، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل 2020/11/23.

174- الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 52، صادرة بتاريخ 26 جويلية 2005، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل 2020/11/24.

175- الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 84، صادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل 2020/11/26.

176- القانون 10- 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2003.

177- المرسوم التنفيذي رقم 09-323، الجريدة الرسمية رقم 59، 2009.

178- المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 04 جوان 2006.

179- المنشور الوزاري المشترك مم 2 رقم01- 08 المؤرخ في 29 جويلية 2008 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الخاضعة للتنظيم الذي يحكم المنشآت المصنفة لحماية البيئة.

180- رئاسة الجمهورية (على الخط)، بيان مجلس الوزراء بتاريخ 14 جانفي 2006 متاح على: http:/www.elmouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/11/26.

181- رئاسة الجمهورية، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 2010.

182- رئاسة الحكومة (على الخط)، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 14 جانفي 2006.

183- مرسوم تنفيذي رقم 192/2000 المؤرخ في 16 يوليو 2000 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 102- 302 الذي عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" الجريدة الرسمية (على الخط)، العدد 43، صادرة بتاريخ 19 يوليو 2000، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل: 24- 11- 2020.

184- مرسوم تنفيذي رقم 27497 المؤرخ في 21جويلية 1997، بالجزائر المحدد لشروط ممارسة نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية في المنزل.

185- منشور رقم 01 المؤرخ في 21 مارس2013، إجراءات تسيير الصندوق الوطني للصناعة التقليدية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر.

186- وزارة السياحة والصناعة التقليدية،الجلسات الوطنية الأولى حول آفاق تنمية السياحة والصناعات التقليدية إلى غاية سنة 2005، زاعياش للطباعة، الجزائر، 1997.

187- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

188- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "جلسات الصناعة التقليدية"، الجزائر، نوفمبر 2009.

ي- خطابات رئيس الجمهورية:

189- خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، قصر الأمم، الجزائر، 26 أفريل 2001، ص 6 (على الخط) متوفر على http://www-el-mouradia.dz، تاريخ التحميل: 23-11-2020.

190- خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة، افتتاح ندوة الحكومة والولاة، قصر الأمم، الجزائر، 25 جوان 2006، (على الخط) متوفر http://www.elmouradia.dz (تاريخ التحميل 24- 11- 2020).

191- كلمة رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية بالصنوبر البحري، الجزائر، 23/21 نوفمبر 2009.

ك- ملفات صحفية ومواقع وزارات:

192- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الملف الصحفي للصالون الدولي الثاني عشر للصناعة التقليدية،قصر المعارض الصنوبر البحري الجزائر، 29 جوان إلى 06 جويلية 2005.

193- المنظومة الإعلامية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف (Prometica) 2008.

194- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية http://www.majliselouma.dz/، تاريخ الاطلاع: 10 فيفري 2021، 14:30.

195- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، mtatf.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/02/17، على الساعة: 23:44.

ل- إحصائيات:

196- إحصائيات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية الجزائرية.

م- مقالات إلكترونية:

197- أحمد بطال، " مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي "، جامعة العنبر، العراق، أفريل 2020 https://www.researchgate.net/publication/340399299.

198- إدارة الموقع، " طبقة التجار والحرفيين من خلال الماتورات الشعبية "، www.hamahir.alehda.gov.sv، يوم 2008/10/23، على الساعة: 11:30.

199- إيمان محمود، "دور الصناعة في التنمية الاقتصادية" ، المرسال، https://www.almrsal.com/، تاريخ التحميل: 2020/12/27، على الساعة: 14:15.

200- حسين عبد المطلب الأسرج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الاقتصادية، https://www.aleqt.com/، 2020/12/28، 22:31.

201- شكري بن زعرور- تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف (1992- 2009)، شبكة الألوكة، www.alukah.net.

202- شكري بن زعرور، " تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف (1992-2009)"، شبكة الألوكة، www.alukah.net.

203- شهرة مدني، " سياسة التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار "، مجلة العلوم الإنسانية، موقع على الأنترنت: http://www.ulum.nt/a189.htm.

204- طارق خاطر وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، متاح على: http://www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع: 03- 12- 2020 (15:05).

205- عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مجلة إلكترونية، دنيا الوطن، Pulpit.alwatanvoice.com، تاريخ الإطلاع: 2020/12/13.

206- محمد ماهر شمس، " دور الصناعة في التنمية الاقتصادية "، https://www.aliqtisadalislami.net/، تاريخ التحميل: 2020/12/26، على الساعة: 21:30.

ثانياً- المراجع باللغة الفرنسية:

a- Livres:

1- A. Cohen & P. Combemale, Croissance et crises: éléments d'analyse.

2- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement: théories et politiques, Tome1, OPU, Alger, 2ème éd, 1981.

3- Alain Samuelson: Les grands courants de la pensée économique, concepts de base et questions essentielles, quatrième édition, presses universitaires de grenoble1995.

4- CCI, Exportation des PME des pays en développement: enjeux et perspectives, CCI, Genéve, 1993.

5- Dominique Guellec et Pierre Ralle, Le nouvelles théories de la croissance, éditions La découverte, Paris, 1997.
6- Fodil Hassam, « Chronique de l'économie Algérienne vingt ans réformes libérales 1986- 2004 les chemins d'une croissance retrouvée, Edition l'économiste d'Algérie, Alger, 2005.
7- Hocine Benissad, « l'ajustement structurel: l'expérience du Maghreb », édition O.P.U, Algérie 1999.
8- Hocine Benissad, l'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb , édition O.P.U, Algérie, 1999.
9- M. Benachnchou, Inflation, dévaluation marginalisation, Dar Echrifa, Alger, (S.D).
10- Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous chadli, Algérie, éditions Rahma, 1993.
11- Michael. Spiore et charles Esabel, « Les chemins de la prospérité de la production de masse à la spécialisation souple », édition Hachette, Paris, 1984.
12- Walt. W.Rostow, les étapes de la croissance économique, Seuil, Paris.

b- Théses doctorat:

13- R.boudjmaa, Financement international, ajustement structurel et développement, théorie et faits algérienne, thèse doctorat, faculté des sciences économique et des gestions, Université d'Alger, 2003.

c- Revues:

14- « La restructuration des entreprises », dossier-revue du Centre nationale des études et analyse pour la planification, (CENEAP) N° 1, Mars 1985.
15- Alternatives économiques ; « La croissance n'est pas le développement » alternatives économiques, N°198, décembre2001.
16- Amina Benaissa, et Noureddine Menaguer, Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algérie, Quel obstacles et quels défis », revue de l'économie des affaires et des finances, Vol 4, N°2, Centre Universitaire de Mila, Alger, Décembre 2017.

d- Rapports:

17- Agence de développement social, Travaux d'utilité publique à haut intensité de main, (En ligne), disponible sur http:/www.ads.dz.
18- Agence de développement social, Travaux d'utilité publique à haut intensité de main, (En ligne), disponible sur http:/www.ads.dz.

19- Benzarour Choukri, « Introduction à l'activité associative dans les artisanats et les métiers », in guide des associations actives dans le domaine de l'artisanat et des métiers, ed. CNAM, Algérie, 2008.
20- La banque mondial, A la recherche d'un investissement public de Qualité, Rapport nº36270- DZ, Vol 1,2007.
21- La banque mondial, A la recherche d'un investissement public de Qualité, Rapport nº 36270-DZ, Vol 1, 2007.
22- La banque mondiale, A la recherche d'un investissement public de Qualité, Rapport nº 36270-DZ, Vol 1, 2007.
23- Maamar Boudersa, La ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Algérie : éditions Rahma, Alger, 1993.
24- MPMEA, «Etude sur la conjoncture du secteur de la PME », Ecothechnics, 2008.
25- Nekiche Belkacem, le développement de l'artisanat et des métiers: enjeux économiques sociaux et culturels, premières assises Nationales sur les perspectives de développement du tourisme et de l'artisanat à l'horizon 2005, Ministère du tourisme et de l'artisanat, 1997.
26- Rapport du CNES, les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, publication, CNES, Novembre, 1998.

d- Articles électroniques:

27- Direction du tourisme et de l'artisanat Skikda 2015 www.skikdatourisme.com/ar/
28- Organisation International de travail, Classification International type de profession : Grand Groupe 7 : Artisanat et ouvriers des métiers de type Artisanal ; 28/09/2009 www.ilo.org/public/french/bureau/dtat/Isco/isco88/7.htm
29- Unesco ;culture :créativité ;artisanat et design,23/09/2009 hhtp://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpurl-ID=35418&URL.DO=DOTOPIC&URL- section=201- html
30- https://almerja.com/reading.php, 20/12/2020.
31- http://wwwaljazeera.net.ebusines le 09/12/2020.
32- https://www.mfdgi.gov.dz le 10/12/2020.

ثالثاً– المراجع باللغة الإنجليزية

1- PRODEC, a survey of the german and British markets for selected Handicrafts, Helsinki, 1994.
2- PRODEC, Programme for développement coopération at the Helsinki school of economics.
3- UNIDO, Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty, Vienna Austria, 2005.

رابعاً– المراجع باللغة الإسبانية

1- Patricia Castillo Martín polotica economia: crecimiento economico, Desarrollo economico, desarrollo sostenible RevistaInternacional del Mundo Económico y del Derecho Vol III, (2011).

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1)

قائمة الاساتذة المحكمين للاستبيان

إسم ولقب الاستاذ المحكم	الجامعة
أ.د.مغراوي لقمان	المدرسة العليا الوطنية للعلوم السياسية
د.فاطمة الزهراء لقرع	جامعة الجلفة
د. وهيبة ياليشاني	جامعة المدية
د.بن عيسى دحمان	جامعة بومرداس

الملحق رقم (2)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر – 3

تخصص: اتصال وتنمية

استبيان:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ن قوم باعداد دراسة حول " **دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة ولاية الجزائر–** " لنيل شهادة الدكتوراه في السياسية، تخصص اتصال وتنمية، لذا نرجو من سيادتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المرفقة بموضوعية، ونعلمكم أن إجاباتكم تعامل بسرية ولغرض البحث العلمي فقط.

نشكر لكم حسن التعاون.

يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

معلومات خاصة بالنشاط الحرفي

1. تمارس المهنة الحرفية في إطار قانوني، أي مسجل في سجل غرفة الصناعة التقليدية؟ نعم ☐ ☐
2. تعتمد المؤسسة على فرق خبيرة في عمليات التصنيع؟ نعم ☐ لا ☐
3. تتبنى المؤسسةنمط انتاجي يدوي مئة بالمئة؟ نعم ☐ لا ☐
4. ما هي الجهة المسؤولة عن تسويق المنتج الحرفي؟.....

الرقم	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موفق تماماً
1.	تحرص وزارة الصناعة التقليدية على تنظيم الانشطة الحرفية وممارستها في شكل قانوني وضمان حماية فكرية وابداعية للحرفي.					
2.	تقوم الوزارة بانشاء هيئات وآليات قائمة على قطاع الصناعة التقليدية ومراقبة جودة المنتجات والخدمات.					
3.	تستعمل وزارة الصناعة التقليدية بوابة إلكترونية للتواصل مع مختلف الاطراف ذات العلاقة.					
4.	تعمل الهيئات وبشكل مشترك وهادف على تجسيد أرضية اعلامية عبر البوابة الالكترونية لوزارة الصناعة التقليدية.					
5.	تتحكم الوزارة في الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية وممارساتها من خلال قوانين وتشريعات مخطط لها ومحكمة.					
6.	يساهم المخطط الاستراتيجي الوطني التي قامت به الحكومة الجزائرية في اطار ترقية الصناعة التقليدية في تحسين ظروف العمل للحرفيين وتسهيليها.					
7.	يحرص الحرفي على مشاركة في التكوينات التي تأطرها الدولة والهيئات الوطنية سواءً المجانية او مدفوعة الأجر.					
8.	تساعد سياسات الدعم التي تقوم بها الهيئات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية على تطوير المنتوج الحرفي وتنميته وتسويقه.					

9.	تهتم الوزارة الصناعة التقليدية بسياسات الاشهارية للمنتوج الحرفي عبر مختلف وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية.					
10.	يستفيد الحرفي الذي يحمل بطاقة حرفية بامتيازات تساعده على ممارسة نشاطه بشكل منظم .					
11.	تساعد المساعدات المالية المقدمة من طرف الدولة (غرفة الصناعة التقليدية، وكالات الدعم...)على ازدهار وتطوير المشروع أو المؤسسة الحرفية.					

الرقم	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موفق تماماً
1.	تلعب الصناعة التقليدية في الجزائر دوراً في تدعيم وترقية القطاع السياحي في ولاية العاصمة.					
2.	يعتبر المنتج التقليدي مرآة عاكسة لولاية العاصمةومناطقها التي يزورها السائح.					
3.	المنتج التقليدي يعبر عن ثقافة وتراث المنطقة أو البلد الأصلي للمنتوج.					
4.	تعتبر الصناعات والحرف اليدوية إحدى مقومات الجذب السياحي في ولاية الجزائر العاصمة.					
5.	يعد قطاع الصناعة التقليدية عنصرا فعالاً في السياحة الداخلية في الولاية والخارجية لجلب الموارد المالية.					
6.	يلعب قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر والحرف دوراً في التأثير على وجهة السياح المقصودة.					

.7	المشاركة في التظاهرات الدولية والوطنية التي تنظمها الهيئات الرسميةفي ولاية العاصمة تعرف بالمؤهلات السياحية وخاصة المناطق التي تزخر بالتنوع الجغرافي والثقافي.					
.8	إن الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية يفتح المجال للاستثمارات السياحية في الجزائر العاصمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
.9	يهتم السائح دوماً بتخصيص جزء من إنفاقه على المشتريات من المنتجات التقليدية في، الأمر الذي ينعكس على تنمية السياحة في الولاية.					
.10	تساهم الايرادات السياحيةالناتجة عن الانفاق في المشتريات الحرفية في الناتج الوطني .					

الرقم	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موفق تماماً
.1	توفرنشاطات الصناعة التقليدية مجالاً للاستقرار الاجتماعي لتحقيق تنمية محلية رشيدة.					
.2	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في رفع المستوى المعيشي لسكان جزائر العاصمة.					
.3	كلما كان المنتوج الحرفي متوفراً وبشكل متنوع كلما ساهم في تسهيل نمط حياة المجتمع في ولاية الجزائر العاصمة.					

.4	يعبر المنتوج الحرفي عن هوية الجزائرين وثقافتهم فهو يعكس عادات وتقاليد المجتمع الجزائري.					
.5	تساهم نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة في القضاء على الآفات الاجتماعية.					
.6	يؤدي قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر العاصمة دوراً في تثمين القدرات المحلية.					
.7	يوفر قطاع الصناعة التقليديةفرص عمل مستدامة مما يساعد في الحد من البطالة في ولاية الجزائر العاصمة.					
.8	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والمسبوقين قضائياً وإتاحة الفرصة لهم من أجل تحقيق تفاعل اجتماعي.					
.9	يلعب قطاع الصناعة التقليدية دوراً في إدماج المرأة العاصمية الماكثة في البيت واتاحة لها الفرصة لحقيق ذاتها في المجتمع.					
.10	تساهم الصناعة التقليدية في زيادة الوعي الصحي للمجتمع العاصمي من خلا توفير منتجات طبيعية، واعادة تدويرها.					

لطفا تأكد من الإجابة على كل الأسئلة، فذلك مهم جدا للدراسة، شكرا جزيلا لتجاوبكم وتعاونكم.

الملحق رقم (3)

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	200	2,96	,959	,068
T2	200	1,98	,956	,068
T3	200	2,12	1,097	,078

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
T1	43,697	199	,000	2,962	2,83	3,10
T2	29,331	199	,000	1,982	1,85	2,12
T3	27,372	199	,000	2,124	1,97	2,28

Correlations

			Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	T1
Spearman's rho	Q1	Correlation Coefficient	1,000	-,959**	-,924**	-,953**	-,966**	-,980**	-,900**	-,950**	,000	-,971**	-,958**	-,970**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q2	Correlation Coefficient	-,959**	1,000	,955**	,944**	,954**	,959**	,913**	,943**	,000	,970**	,940**	,973**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q3	Correlation Coefficient	-,924**	,955**	1,000	,924**	,941**	,935**	,923**	,906**	,000	,944**	,926**	,956**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q4	Correlation Coefficient	-,953**	,944**	,924**	1,000	,945**	,941**	,936**	,944**	,000	,944**	,960**	,970**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q5	Correlation Coefficient	-,966**	,954**	,941**	,945**	1,000	,967**	,912**	,940**	,000	,960**	,960**	,971**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q6	Correlation Coefficient	-,980**	,959**	,935**	,941**	,967**	1,000	,886**	,951**	,000	,979**	,950**	,975**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	1,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

Q7	Correlation Coefficient	-,900**	,913**	,923**	,936**	,912**	,886**	1,000	,863**	,000	,894**	,919**	,935**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	1,000	,000	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q8	Correlation Coefficient	-,950**	,943**	,906**	,944**	,940**	,951**	,863**	1,000	,000	,941**	,953**	,964**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	1,000	,000	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q9	Correlation Coefficient	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	,000	,093
	Sig. (2-tailed)	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	.	1,000	1,000	,188
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q10	Correlation Coefficient	-,971**	,970**	,944**	,944**	,960**	,979**	,894**	,941**	,000	1,000	,941**	,973**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	.	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q11	Correlation Coefficient	-,958**	,940**	,926**	,960**	,960**	,950**	,919**	,953**	,000	,941**	1,000	,972**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	1,000	,000	.	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
T1	Correlation Coefficient	-,970**	,973**	,956**	,970**	,971**	,975**	,935**	,964**	,093	,973**	,972**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,188	,000	,000	.
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			Q-1	Q-2	Q-3	Q-4	Q-5	Q-6	Q-7	Q-8	Q-9	Q-10	T2
Spearman's rho	Q-1	Correlation Coefficient	1,000	,906**	,767**	,805**	,846**	,892**	,929**	,865**	,754**	,874**	,940**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q-2	Correlation Coefficient	,906**	1,000	,830**	,881**	,923**	,987**	,905**	,955**	,851**	,969**	,962**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q-3	Correlation Coefficient	,767**	,830**	1,000	,847**	,816**	,844**	,890**	,757**	,772**	,858**	,887**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q-4	Correlation Coefficient	,805**	,881**	,847**	1,000	,942**	,892**	,858**	,875**	,927**	,898**	,924**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q-5	Correlation Coefficient	,846**	,923**	,816**	,942**	1,000	,918**	,873**	,922**	,915**	,925**	,936**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q-6	Correlation Coefficient	,892**	,987**	,844**	,892**	,918**	1,000	,908**	,951**	,851**	,980**	,964**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

Q-7	Correlation Coefficient	,929**	,905**	,890**	,858**	,873**	,908**	1,000	,866**	,800**	,901**	,972**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q-8	Correlation Coefficient	,865**	,955**	,757**	,875**	,922**	,951**	,866**	1,000	,836**	,920**	,924**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q-9	Correlation Coefficient	,754**	,851**	,772**	,927**	,915**	,851**	,800**	,836**	1,000	,874**	,888**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
Q-10	Correlation Coefficient	,874**	,969**	,858**	,898**	,925**	,980**	,901**	,920**	,874**	1,000	,961**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
T2	Correlation Coefficient	,940**	,962**	,887**	,924**	,936**	,964**	,972**	,924**	,888**	,961**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
	N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			Q--1	Q--2	Q--3	Q—4	Q—5	Q--6	Q--7	Q--8	Q--9	Q--10	T3
Spearman's rho	Q--1	Correlation Coefficient	1,000	,871**	,931**	,854**	,913**	,956**	,945**	,939**	,883**	,889**	,941**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--2	Correlation Coefficient	,871**	1,000	,886**	,833**	,928**	,897**	,898**	,872**	,862**	,866**	,970**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--3	Correlation Coefficient	,931**	,886**	1,000	,807**	,874**	,942**	,966**	,886**	,831**	,840**	,936**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--4	Correlation Coefficient	,854**	,833**	,807**	1,000	,911**	,845**	,830**	,917**	,976**	,967**	,910**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--5	Correlation Coefficient	,913**	,928**	,874**	,911**	1,000	,915**	,904**	,968**	,938**	,949**	,965**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--6	Correlation Coefficient	,956**	,897**	,942**	,845**	,915**	1,000	,980**	,912**	,870**	,874**	,955**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

	Q--7	Correlation Coefficient	,945**	,898**	,966**	,830**	,904**	,980**	1,000	,904**	,853**	,861**	,953**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--8	Correlation Coefficient	,939**	,872**	,886**	,917**	,968**	,912**	,904**	1,000	,935**	,942**	,943**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--9	Correlation Coefficient	,883**	,862**	,831**	,976**	,938**	,870**	,853**	,935**	1,000	,990**	,928**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	Q--10	Correlation Coefficient	,889**	,866**	,840**	,967**	,949**	,874**	,861**	,942**	,990**	1,000	,932**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	T3	Correlation Coefficient	,941**	,970**	,936**	,910**	,965**	,955**	,953**	,943**	,928**	,932**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			T1	T2	T3	T
Spearman's rho	T1	Correlation Coefficient	1,000	,988**	,990**	,998**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000
		N	200	200	200	200
	T2	Correlation Coefficient	,988**	1,000	,989**	,992**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000
		N	200	200	200	200
	T3	Correlation Coefficient	,990**	,989**	1,000	,994**
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000
		N	200	200	200	200
	T	Correlation Coefficient	,998**	,992**	,994**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.
		N	200	200	200	200

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	200	100,0
	Excluded[a]	0	0
	Total	200	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
77,9	11

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	200	100,0
	Excluded[a]	0	0
	Total	200	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,982	10

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	200	100,0
	Excluded[a]	0	0
	Total	200	100,0

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	200	100,0
	Excluded[a]	0	0
	Total	200	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,986	10

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	200	100,0
	Excluded[a]	0	0
	Total	202	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
992,	31

Statistics

		QP1	QP2	QP3	QP4
N	Valid	200	200	200	200
	Missing	0	0	0	0

QP1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	oui	156	77,2	78,0	78,0
	non	44	21,8	22,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	
Missing	System	0	0,0		
Total		200	100,0		

QP2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	oui	124	61,4	62,0	62,0
	non	76	37,6	38,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	
Missing	System	0	0,0		
Total		200	100,0		

QP3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	oui	124	61,4	62,0	62,0
	non	76	37,6	38,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	
Missing	System	0	0,0		
Total		200	100,0		

QP4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	maison d'artisanat	40	19,8	20,0	20,0
	l'artisant	120	59,4	60,0	80,0
	réseaux sociaux	20	9,9	10,0	90,0
	Red Art	20	9,9	10,0	100,0
	Total	200	100,0	100,0	
Missing	System	0	0,0		
Total		200	100,0		

Descriptive Statistics

	N	Range	Mean	Std. Deviation
Q1	200	4	3,14	1,432
Q2	200	4	3,21	1,423
Q3	200	4	3,45	1,321
Q4	200	4	3,08	1,471
Q5	200	4	2,80	1,389
Q6	200	4	3,02	1,396
Q7	200	4	3,90	,967
Q8	200	4	2,70	1,530
Q9	200	2	2,50	,868
Q10	200	4	3,06	1,424
T1	200	3	2,96	,959
Valid N (listwise)	200			

Descriptive Statistics

	N	Range	Mean	Std. Deviation
Q-1	200	4	3,78	1,103
Q-2	200	4	3,84	1,175
Q-3	200	4	4,42	,853
Q-4	200	4	4,20	,982
Q-5	200	4	3,98	1,276
Q-6	200	4	3,88	1,092
Q-7	200	4	3,56	1,222
Q-8	200	2	4,20	,695
Q-9	200	2	4,40	,567
Q-10	200	4	3,92	1,095
T2	200	4	1,98	,956
Valid N (listwise)	200			

Descriptive Statistics

	N	Range	Mean	Std. Deviation
Q—1	200	4	3,86	1,252
Q—2	200	4	3,34	1,293
Q—3	200	4	3,84	1,141
Q—4	200	4	4,22	,988
Q—5	200	4	3,52	1,517
Q—6	200	4	3,82	1,181
Q—7	200	4	3,70	1,288
Q—8	200	4	4,06	1,030
Q—9	200	4	4,20	,919
Q—10	200	4	4,20	,897
T3	200	4	2,12	1,097
Valid N (listwise)	200			

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
T1	200	2,96	,959	,068
T2	200	1,98	,956	,068
T3	200	2,12	1,097	,078

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
T1	43,697	199	,000	2,962	2,83	3,10
T2	29,331	199	,000	1,982	1,85	2,12
T3	27,372	199	,000	2,124	1,97	2,28

الفهـــــــــارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	طرق قياس الناتج المحلي	43
(2-1)	معدلات الولادات والوفيات لكل 100 شخص لسنة 2019	47
(3-1)	متوسط عدد السكان والتركيبة السكانية لبعض الدول خلال سنة 2000-2020	47
(4-1)	ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية	48
(5-1)	بعض المؤشرات التعليمية في مجموعة من الدول	49
(6-1)	معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية للعام 2019م	50
(7-1)	الحالة الراهنة للتغذية في المنطقة العربية والعالم سنة 2017	50
(8-1)	العدد التقديري للحرفيين في المنازل بالجزائر	88
(1-2)	مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي من 2010الى غاية 2018	96
(2-2)	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)	98
(3-2)	توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	111
(4-2)	السياسات المرافقة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004)	114
(5-2)	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور	117
(6-2)	البرنامج التكميلي لدعم النمو المخصصات المضافة له للفترة (2004-2009)	119
(7-2)	قائمة السلع التي تصدرها الجزائر وتستوردها لسنة 2017	128

(1-3)	تصنيف المقاولات الحرفية حسب فئات المؤسسات المصنفة بالجزائر	142
(2-3)	تصنيف الصناعة التقليدية (الحرفيون) حسب القطاع على مستوى التراب الوطني (2015-2019)	148
(3-3)	تطور حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين (2013-2018)	154
(4-3)	حصيلة قطاع الصناعة التقليدية (الحرفي ون المسجلين في الفترة بين 2015-2019 على مستوى التراب الوطني)	160
(5-3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	167
(6-3)	تطور الصناعة التقليدية من خلال الدعم المالي لوكالات الدعم المختلفة خلال الفترة 2015_2019)	169
(7-3)	تطور دعم الصندوق FNPAAT للمؤسسات الحرفية خلال الفترة 2015 حتى 2019.	172
(1-4)	التركيبة المالية للتمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	181
(2-4)	التركيبة المالية للتمويل الثنائي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	181
(3-4)	عدد مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر من (2015-2020)	187
(4-4)	مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام (2015-2020)	190
(5-4)	تقدير الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر	191
(6-4)	توزيع الإجابات على الفئات	197
(7-4)	اختبار T-Test للتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	198
(8-4)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه	199

(4-9)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه	200
(4-10)	معاملات الإرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية فيولاية الجزائر العاصمة الملائمة مع الدرجة الكلية للمحور نفسه	201
(4-11)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان	202
(4-12)	معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	202
(4-13)	ممارسة المهنة الحرفية في الإطار القانوني	204
(4-14)	الاعتماد على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع	205
(4-15)	تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مئة بالم ائة بـالجهة المسؤولة عن تسويق المنتج الحرفي	205
(4-16)	الجهة المسؤولة عن تسويق المنتج الحرفي	206
(4-17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور السياسة العامة للحكومة الجزائرية في تسيير قطاع الصناعة التقليدية	207
(4-18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية السياحية في ولاية الجزائر العاصمة	208
(4-19)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاجتماعية في ولاية الجزائر العاصمة	209

(4-20)	نتائج اختبار الفرضية الأولى	211
(4-21)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	212
(4-22)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	213

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	العوامل التي تؤثر في التنمية	21
(1-2)	تمثيل بياني لتوزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	111
(2-2)	تمثيل بياني لتوزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009)	118
(3-2)	الحلقة المفرغة الرئيسية	131
(1-4)	معدل نمو الناتج المحلي السنوي في الجزائر من (2011-2021)	189
(2-4)	أنموذج الدراسة الميدانية	193
(3-4)	ممارسة المهنة الحرفية في الإطار القانوني	204
(4-4)	الاعتماد على الفرق الخبيرة في عمليات التصنيع	205
(5-4)	تبني المؤسسة نمط إنتاجي يدوي مائة بالمائة	206

	الصفحة
مقدمة.	16-1
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والصناعة التقليدية	17
تمهيد.	18
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	19
المطلب الأول: مفهوم وتطور التنمية الاقتصادية	19
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	25
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهميتها	31
المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	38
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية	52
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والبيئة السياسية	52
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية	55
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بقطاع السياحة	59
المطلب الرابع: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بقطاع الصناعة التقليدية	65
المبحث الثالث: الإطار النظري لمفهوم الصناعة التقليدية	71
المطلب الأول: مفهوم الصناعة التقليدية	71
المطلب الثاني: تاريخ الصناعة التقليدية	77
المطلب الثالث: أهمية قطاع الصناعة التقليدية	80
خلاصة الفصل.	92
الفصل الثاني:طبيعة الاقتصاد الجزائري والسياسة العامة الوطنية للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020)	93
تمهيد.	94
المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري	95
المطلب الأول: ريعية الاقتصاد الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة والاقتصاد في الجزائر	95
المطلب الثاني: مكانة قطاعات خارج المحروقات في السياسة العامة للاقتصاد الجزائري	97
المطلب الثالث: أهمية وفعالية مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	100

المبحث الثاني: السياسات العامة للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020).	104
المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ما بعد أزمة 1986.	104
المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).	109
المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	115
المطلب الرابع: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).	121
المطلب الخامس: البرنامج التنموي الجديد (2015-2019)	124
المبحث الثالث: آفاق النمو الاقتصادي سنة 2030 ومعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.	126
المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي (2016-2030).	126
المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.	129
خلاصة الفصل.	136
الفصل الثالث: واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020) وآفاقه في نهاية سنة 2030	137
تمهيد	138
المبحث الأول: واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر	139
المطلب الأول: أهم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.	139
المطلب الثاني: تصنيف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف	140
المطلب الثالث: قائمة المؤسسات المصنفة.	143
المبحث الثاني: تطور وترقية الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (1986-2020).	150
المطلب الأول: مراحل تطور السياسة المتبعة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية خلال الفترة (1986-2020).	150
المطلب الثاني: حصيلة تنمية القطاع ونشاطاته لمخطط العمل (1986-2020).	154
المبحث الثاني: السياسة العامة الوطنية للصناعة التقليدية في الجزائر آفاق 2030.	161
المطلب الأول: السياسات والقرارات التشريعية لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.	161
المطلب الثاني: السياسات والقرارات المالية لقطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.	165
خلاصة الفصل.	174

الفصل الرابع: دراسة حالة لدور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية	175
تمهيد.	176
المبحث الأول: الدور التنموي لمؤسسات الصناعة التقليدية في ظل السياسة العامة للاقتصاد الجزائري	177
المطلب الأول: دور الصناعة التقليدية في تدعيم سياسات التشغيل لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية في الجزائر	177
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة التقليدية في الناتج المحلي الخام PIB:	188
المطلب الثالث: تقدير الإيرادات الجبائية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر	191
المبحث الثاني: دراسة حالة لدور قطاع الصناعة التقليدية في تحقيقي التنمية الاقتصادية لولاية الجزائر العاصمة	193
المطلب الأول: العينة وفرضيات الدراسة	194
المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية	195
المطلب الثالث: اختبار صدق أداة الدراسة	198
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	204
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	204
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	211
خلاصة الفصل.	214
خاتمة.	215
قائمة المراجع.	222
الملاحق	244
فهرس الجداول	266
فهرس الأشكال	270
فهرس المحتويات	271
الملخص بالعربية	II
الملخص بالإنجليزية	III

مستخلص:

هدفت الدراسة لتوضيح دور الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تسليط الضوء في الجانب النظري على المعالم الأساسية لهذا القطاع، وكيفية مساهمته في تدعيم الاقتصاد الوطني، أما الجانب التطبيقي فقد تم على جز أين، الجزء الأول قمنا فيه بتحليل بعض الإحصائيات التي توضح دور قطاع الصناعة التقليدية وتأثيره على بعض المؤشرات الكمية كالناتج المحلي الخام، التشغيل...الخ، أما الجزء الثاني تم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من الحرفين أو المؤسسات الحرفية الموزعين على ولاية الجزائر العاصمة، وذلك قصد الوقوف على المؤشرات الكيفية المدروسة التي تعكس التنمية الاقتصادية لذا اخترنا ولاية العاصمة لتقليص مجتمع الدراسة.

وقد توصلنا من خلال الدراسة أن نشاطات الصناعة التقليدية بالجزائر ملائمة ومهمة لتحقيق أداء اقتصادي متميز عملاً بعدة مؤشرات كمية وكيفية كاستحداث مناصب الشغل، المساهمة في معدل الناتج المحلي الخام، والمساهمة في التنمية السياحية والاجتماعية كون هذه العوامل تؤدي دوراً تنموياً في الساحة الاقتصادية والتي تخدم كل القطاعات الأخرى.

وأوصت الدراسة ببعض المقترحات أهمها ضرورة تبني استراتيجيات وأطر قانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسط خاصة العاملة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية : تنمية اقتصادية، منتج حرفي، صناعة تقليدية، اقتصاد جزائري، مؤشرات التنمية، سياسات عامة.

Abstract:

The study sought to clarify the role of traditional industry in achieving economic development in Algeria by shedding light on the theoretical side of the sector's main characteristics and how it contributes to the national economy's strengthening. The practical side was divided into two sections. Part one examined some statistics that explain the role of the traditional industrial sector and its impact on quantitative indicators such as GDP, employment, and so on. In the second part, a questionnaire was prepared and distributed to a sample of craftsmen or craft institutions distributed throughout the state of Algiers in order to identify the studied qualitative indicators that reflect economic development, so we chose the capital to reduce the study community.

We discovered that traditional industry activities in Algeria are appropriate and important for achieving distinguished economic performance in accordance with several quantitative and qualitative indicators, such as job creation, contribution to GDP rate, and contribution to tourism and social development, as these factors play a developmental role in the economic arena that serves all other sectors.

The study made some recommendations, the most important of which is the need to adopt strategies and legal frameworks in order to develop development policies in their economic aspect, by strengthening small and medium enterprises, particularly those involved in traditional industry and crafts, in order to promote local development and achieve comprehensive economic development.

Keywords: economic development, handicraft product, traditional industry, Algerian economy, development indicators, public policies.